وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات

بعنوان

سياسة التجارة الخارجية الدولية ودورها
في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي
(مجلس التعاون الخليج العربية...أنموذجاً)

إعداد الطالبة:
- أسماء عدائكة

إشراف الدكتور:
- السايح بوزيد

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 03 مارس 2020

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأعضاء الآتية أسمائهم:

أ.د/ محمد لحسن علاوي	أستاذ	رئيساً	جامعة ورقلة
د /السايح بوزيد	أستاذ محاضر أ	مقرراً ومشرفاً	جامعة ورقلة
د/ محمد الأمين شربي	أستاذ محاضر أ	مناقشاً	جامعة ورقلة
أ.د/ عبد الحميد بوخاري	أستاذ	مناقشاً	جامعة غرداية
د/ أحمد نصير	أستاذ محاضر أ	مناقشاً	جامعة الوادي
د/ موسى جديدي	أستاذ محاضر أ	مناقشاً	جامعة الوادي

الموسم الجامعي : 2019 / 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة (الآية 11)

شكر وعرفان

يقول المولى عز وجل في محكم تنزيله

بعد بسم الله الرحمان الرحيم: "**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . .**"

صدق الله العظيم

الآية 07 من سورة إبراهيم

لا يسعنا في هذه العجالة إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ الدكتور المشرف "**ساسي بونزيد**" على توجيهاته القيمة

وآرائه السديدة التي أفادنا بها وتشجيعه المحفز على طيلة تحمله وصبره في متابعة هذه الأطروحة

كما أتوجه إلى الأستاذ الدكتور "**أعمر عزاوي**" بعظيم الشكر ووافر الامتنان

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين خصصوا جزءاً من وقتهم الثمين لقراءة هذه الرسالة المتواضعة

وإعطائهم لنصائح وملاحظات ستكون بلا شك سراجاً لي في مشواري العلمي

كما لا أنسى عمادة كلية الاقتصاد بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

وأعضاء الهيئة التدريسية

وخالص التقدير والاحترام لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجازه

إلى كل هؤلاء لكم خالص الشكر والتقدير

الإهداء

إلى من كانت سبب وجودي

إلى من إرتويت من حنانها إلى التي تحدق

إلى السماء كل صباح تعلق الدعاء، تنتظر إنتصاري إليها

التي ترقى لوصفها قواميس فكري، ونزخرفة حروفي . . "**أمي الحنون**"

إلى روح الذي جاهد الحياة لأجلي وقهر الظروف والمحن ورمز الشموخ، ليهدي

لي بسمة الأمل إليه الذي علمني كيف أحبه وأحب الله . . "**أبي العزيز**" رحمه الله

. . . صدقة جارية

إلى زوجي العزيز "**جعفر**" الذي طالما كان سندا لي في الحياة أطال الله في عمره

إلى قرة عيني ابني "**أمجد**" والكتكوتة الصغيرة "**روفان**"

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني

رياحين المنزل إخوتي وأخواتي

إلى كل رواد العلم من الطلاب وللدارسين الذين ساروا بأنفسهم طريق العلم

متهالاً تعلماً وتعليماً، زملاء الدرب

إلى من قيمتها تعادل قيمة دماء مليون ونصف المليون من الشهداء

إلى الجزائر الحبيبة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
الإهداء	
المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة المصطلحات	
ملخص الدراسة	
مقدمة	**أ- و**
الفصل الأول **سياسة التجارة الخارجية ... تأصيل نظري**	**93-8**
تمهيد	**08**
المبحث الأول: عموميات حول سياسة التجارة الخارجية	**09**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	**10**
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأهدافها	**18**
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	**27**
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية:	**27**
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للتجارة الخارجية	**35**
المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية	**41**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية	**41**
المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية	**45**
المبحث الرابع:السياسة التجارية	**70**
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها	**70**
المطلب الثاني: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات	**84**
المطلب الثالث: علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات التجارة الدولية	**86**
خلاصة الفصل	**93**
الفصل الثاني **التكامل الاقتصادي العربي ... قراءة في المدلول**	**146 -95**
تمهيد	**95**
المبحث الأول : عموميات حول التكامل الاقتصادي	**96**
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي مفهومه وأهدافه	**96**
المطلب الثاني: مراحل وشروط التكامل الاقتصادي	**102**

المطلب الثالث: أهم التجارب الرائدة في العالم	109
المبحث الثاني : نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي العربي	114
المطلب الأول: قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية العربية	114
المطلب الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي العربي	116
المطلب الثالث: محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي	120
المبحث الثالث : تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي ومتطلبات تفعيله	129
المطلب الأول: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي	129
المطلب الثاني : العقبات التي تواجه مسار التكامل الاقتصادي العربي	137
المطلب الثالث: مدى ملائمة التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي	141
خلاصة الفصل	146
الفصل الثالث **دول مجلس التعاون الخليج العربية... أنموذجا**	148- 216
تمهيد	148
المبحث الأول : تطور التجربة التكاملية الخليجية	149
المطلب الأول: نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي	149
المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي	153
المطلب الثالث: علاقة مجلس التعاون الخليجي ببعض التكتلات الأخرى	163
المبحث الثاني: أهم المؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية	168
المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	168
المطلب الثاني: مؤشر سياسة التوازن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	172
المطلب الثالث: مؤشر سياسة التوازن الخارجي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	174
المطلب الرابع: مؤشر السياسة النقدية (معدلات التضخم)	176
المطلب الخامس: أسعار الصرف	179
المبحث الثالث: تقييم السياسات التجارية لدول مجلس التعاون الخليج العربية	180
المطلب الأول: مؤشر السياسة المالية	181
المطلب الثاني: مؤشر السياسة النقدية	185
المطلب الثالث: مؤشر السياسة التجارية	193
خلاصة الفصل	216
الخاتمة	218
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

جدول رقم (1-01): يوضح نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة 28

جدول رقم (1-02): يوضح نفقات إنتاج طن واحد من كل سلعة 28

جدول رقم (1. 03): يوضح كمية انتاج كل سلعة (ساعة عمل/ عامل) 29

جدول رقم (1. 04): يوضح مقارنة بين كمية انتاج النبيذ والمنسوجات في كل من البرتغال و انجلترا 33

جدول رقم (1. 5): يوضح مقارنة بين كمية انتاج القمح والقماش في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة 34

جدول رقم (1. 06): يوضح مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية 42

جدول (2-01): مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المر افقة لها 107

جدول رقم (3-01): يوضح إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات - واردات) (1985-2014) 155

جدول رقم (3-02): يوضح المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس (1987-2014) 158

جدول رقم (3-03): يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003 إلى 2018 160

جدول رقم (3-04): يوضح مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مؤشرات اقتصادية لعام 2018) 162

جدول رقم (3-05): يوضح معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)169

جدول رقم (3-06): يوضح عجز أو فائض الميز انية العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018) 173

جدول رقم (3-07): يوضح عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2000-2018) 175

جدول رقم (3-08): يوضح مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018).... 177

جدول رقم (3-09): يوضح أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليج العربية (2010-2015) 179

جدول رقم (3-10): يوضح إجمالي الإنفاق والإيرادات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2019) 181

جدول رقم (3-11): يوضح رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2014-2020) 184

جدول رقم (3-12): يوضح مؤشرات السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2010-2018) 189

جدول رقم (3-13): يوضح اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)..... 195

جدول رقم (3-14): يوضح اجمالي الواردات من السلع والخدمات لدول المجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018) 197

جدول رقم (3-15): يوضح موازين المدفوعات لدول المجلس التعاون الخليج العربية (2017-2020) 199

جدول رقم (3-16): متغيرات اقتصادية كلية عن دول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010) 204

جدول رقم (3-17): يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الو افدة (2011-2018) 209

جدول رقم (3-18): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2018) 211

جدول رقم (3-19): إجمالي المشاريع الاستثمارية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003 و2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع 212

فهرس الأشكال

شكل رقم (1.01): منحنى إمكانيات انتاج فرنسا..... 30

شكل رقم (1. 02): منحنى إمكانيات انتاج الو.م.أ..... 30

شكل رقم (1-03): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش..... 43

شكل رقم (1. 04): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش..... 44

شكل رقم (1. 05): مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب..... 44

شكل رقم (1. 06): يوضح هيكل السياسة الاقتصادية..... 46

شكل رقم (1. 07): يوضح مصادر الإيرادات العامة..... 52

شكل رقم (1. 08): يوضح الرسم الجمركي الأمثل..... 76

شكل رقم (2-01): يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2001-2017)..... 115

شكل رقم (2-02): يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة (2001-2017)..... 115

شكل رقم (3-01): يوضح إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات - واردات) (1985- 2014)..... 156

شكل رقم (3-02): يوضح المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس (1987-2014) 159

شكل رقم (3-03): يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003 إلى 2018..... 161

شكل رقم (3-04): يوضح معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)..... 171

شكل رقم (3-05): يوضح عجز أو فائض الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية..... 173

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)..... 173

شكل رقم (3-06): يوضح عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2000-2018)..... 176

شكل رقم (3-07): يوضح مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)..... 178

شكل رقم (3-08): يوضح إجمالي الإنفاق والإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2019) 183

شكل رقم (3-09): يوضح رصيد الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2014-2020) 185

شكل رقم (3-10): يوضح التضخم لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2015)..... 192

شكل رقم (3-11): يوضح إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018) 195

شكل رقم (3-12): يوضح إجمالي الواردات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018) 197

شكل رقم (3-13): يوضح إجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، وفجوة الموارد) لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018).....208
شكل رقم (3-14): يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الو افدة (2011-2018).....210
شكل رقم (3-15): يوضح إجمالي المشاريع الاستثمارية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003 و2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع.....213
شكل رقم (3-16): يوضح إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة من 2010 إلى 2018.....214

قائمة المصطلحات الأساسية

باللغة الإنجليزية	باللغة الفرنسية	باللغة العربية
The European Union	*Union European*	الاتحاد الأوروبي
Maghreb Union (AMU) Arab	*Union du Maghreb Arabe (UMA)*	إتحاد المغرب العربي
American Free North NAFTA Trade Agreement	*Accord de libre échange nord américain ALENA*	اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
Inventions	*Inventions*	اختراعات
External scale Economies	*Economie de la taille extérieur*	اقتصاديات الحجم الخارجية
Intenal scale Economies	*Economie de la taille intérieur*	اقتصاديات الحجم الداخلية
Economic recession	*Recession économique*	الإنكماش الاقتصادي
General income	*Général sur le revenu*	الإيرادات العامة
Unemployment	*Chômage*	البطالة
The well-being	*Le bien-être*	الرفاهية
renovavqtions	*renovations*	التجديدات
cost-benefit analysis	*l'analyse coûts-avantages*	التحليل تكلفة-عائد
Employment	*Emploi*	التشغيل
Inflation	*L'inflation*	التضخم
The Asia-Pacific Economic (APEC) cooperation	*Coopération Economique d'Asie et du Pacifique (APEC)*	رابطة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي
Neutral progress	*Progrès neutres*	التقدم المحايد
Capital used for progress	*Capital utilisant le progrès*	التقدم المستخدم لرأس المال
Labor using progress.	*Travail utilisant le progrès.*	التقدم المستخدم للعمل
Absolute Cost	*Coût Absolu*	التكاليف المطلقة
Comparative Cost	*Coût comparatif*	التكاليف النسبية
Economic integration	*Integration economic*	التكامل الاقتصادي

economic integration Arab	*L'intégration économique arabe*	التكامل الاقتصادي العربي
Economic balance	*Equilibre économique*	التوازن الاقتصادي
External balance	*L équilibre Extérieur*	التوازن الخارجي
exchange argument	*Regles commerciales*	قواعد التبادل التجاري
Capital movements	*Flexibilité des capitaux*	حركة رؤوس الأموال
Free trade zones	*Zones franches*	المناطق حرة
Let do, let go	*Laissez faire, laisser aller*	دعه يعمل دعه يمر
European Free Trade Association	*Association européenne de libre échange*	رابطة التجارة الحرة الأوروبية
Association of south-east Asian Nations (ASEAN)	*Association des pays du Sud Est Asiatique (ASEAN)*	رابطة دول جنوب شرق آسيا
Capital humain	*Human Capital*	رأس المال الإنساني
the optimal customs duty	*le droit de douane optimal*	الرسم الجمركي الأمثل
, prohibitive customs duty,	*droit de douane prohibitif*	الرسم المانع
prohibitive tariff	*tarif prohibitif*	رسما مانعا
Technology - intensive Goods	*Produits à forte intensité technologique*	السلع الكثيفة التكنولوجيا
Product Cycle Goods.	*Produits du cycle du produit.*	سلع دورة المنتج
Common Market of states Caribbean (CARICOM)	*Marché commun des pays du caraïbes (CARICOM)*	السوق المشتركة لدول الكاريبي
Southern Common Market Mercosur	*Marché commun du Sud Mercosur*	السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية
for Eastern Common Market Africqn centre Southern and (COMESA)	*Marché commun des pays d'Afrique d'Est et Sud (COMESA)*	السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)
Dumping	*Dumping*	سياسة الإغراق
Economic policy	*Politique économique*	السياسة الاقتصادية
Recovery policy	*Politique de relèvement*	سياسة الإنعاش
Government spending policy	*Politique de dépense publique*	سياسة الإنفاق الحكومي
deflaionary policy	*Politique d'austérité*	سياسة الإنكماش

Free exchange	*Libre échange*	سياسة التجارة الحرة
Foreign trade policy	*Politique de commerce extérieur*	سياسة التجارة الخارجية
Trade policy	*politique commerciale La*	السياسة التجارية
Policy of free trade	*Politique de libre-échange*	سياسة التجارية الحرة
Protective trade policy	*Politiaue commerciale néoprotectionniste*	سياسة التجارية الحمائية
Exp\anion and contraction	*Expansion et récession*	التوسع والانكماش
Go-stop-and policy of The	*Go-and-stop de politique La*	سياسة التوقف ثم الذهاب
Exchange policy	*Politique de change*	سياسة الصرف
Conjectural policy	*Politique conjoncturelle*	السياسة الظرفية
Financial policy	*Politique budgétaire*	السياسة المالية
the optimal policy	*Politique optimale*	السياسة المثالية
Monetary policy	*Politique Financière*	السياسة النقدية
Stabilization policy	*Politique de stabilisation*	سياسة تحقيق الاستقرار
American industrialisation		الصناعية الأمريكية
International Montary Fund (IMF)	*Fonds monétaire international (FMI)*	صندوق النقد الدولي
Insecurity	*Insécurité*	عدم الأمان
Economic Community of Central African States	*Communauté Economique des Etats d'Afrique centrale*	المجتمع الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى
Economic Community of African states West	*Communauté économique des Etats d'Afrique de l'Ouest*	المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا
of Community Andean Nations	*Communauté Indian des Nations*	مجتمع الأندين للأمم
South American Community Nations of	*Communauté Sud-américaine des Nations*	المجتمع الجنوب أمريكي للأمم
Commonwealth of Independent States (CIS)	*Communauté des Etats Indépendants (CEI)*	مجتمع الدول المستقلة
market society	*La société de marché*	مجتمع السوق
Cooperation Council for the Gulf States Arab	*Conseil de coopération des arabes du Golfe Etats*	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
Physiocrats	*Physiocrates*	مدرسة الطبيعيين

Kaldor magic square	*Carré magique de Kaldor*	المربع السحري لكالدور
Comparative Benefits	*Avantages comparatifs*	المزايا النسبية
General price level	*Niveau général des prix*	المستوى العام للأسعار
Philips curves	*La courbe de Philips*	منحنى فلبس
Free zone	*Zone franche*	منطقة حرة
Free trade zone Free trade area	*Zone de libre échange*	منطقة تجارة حرة
Customs area	*Territoire douanier*	منطقة جمركية
General Budget	*Budget général*	الموازنة العامة
Balance of payments	*Balance des paiements*	ميزان المدفوعات
Scope of the project	*Échelle de projet*	نطاق المشروع
Price regime	*Regim des prix*	النظام السعري
Prudent investment theory	*Théories de l'investissement*	نظريات الاستثمار
The Mercantilist Theory	*Théorie des Mercantilist*	نظرية ماركيتيلية
- Heckscher Olin-samouilsone " Theory	*Theorie de Heckscher Olin samouilsone "*	نظرية (هيكشر - اولين - ساموبلسون)
Theory of absolute benefits	*Théorie des avantages absolus*	نظرية المزايا المطلقة
Accelerated investment Theory	*La théorie de l'investissement accéléré*	نظرية المعجل للاستثمار
Theory of Factor price equalization theory	*Théorie des Facteur d equalisation des prix*	نظرية تعادل اسعارعوامل الإنتاج
Factor price equalication theory samouilsone	*Théorie d'égalisation des prix des facteurs samouilsone*	نظرية تعادل اسعارعوامل الإنتاج (ساموبلسون)
J. R. Hicks Theory	*Théorie J. R. Hicks theory*	نظرية جون هيكس
Theory of Rebezeniciky theory	*Théorie des Rebezeniciky*	نظرية ريبزنسكي
Public expenditure	*dépenses publiques Les*	النفقات العامة
Economic growth	*Croissance économique*	النمو الاقتصادي

ملخص الدراسة

باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور السياسة التجارية في دول مجلس التعاون الخليج العربية باعتباره مؤشراً حقيقاً معبر عن اقتصاديات الدول كونها تستخدم جملة من الأدوات والوسائل لتشجيع الاستثمار أو بقصد تطبيق سياسة حمائية، فهي خيارات متاحة أمام الدول كمحدد لعلاقاتها الخارجية عن طريق إصدار تشريعات وقرارات وإجراءات لوضعها حيز التنفيذ وقد تمت دراسة الفترة (2011-2018)حيث تم التركيز فيها على استخدام مجموعة من المؤشرات مثل مؤشر النمو الاقتصادي، ومؤشر سياسة التوازن الداخلي والخارجي، ومؤشر السياسة النقدية، ومؤشر السياسة المالية إضافة الى مؤشر السياسة الاستثمارية.

وقد توصلنا لكون دول مجلس التعاون الخليج العربية تمتلك الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي لولا بعض التراجع الذي سجل بعد سنة 2011 نتيجة انخفاض كبير في أسعار النفط، وكذا في سنة 2016 التي شهدت التوتر في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول مجلس التعاون ودولة قطر الأمر الذي أصبح يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل التكتل.

الكلمات المفتاح:

السياسة التجارية، التجارة الخارجية، التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي، ميزان المدفوعات.

باللغة الفرنسية:

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la politique commerciale dans les pays du Conseil de Coopération du Golfe (CCG) en tant qu'un véritable indicateur de l'économie de ces pays, qui utilisent un certain nombre de moyens pour encourager les investissements ou mettre en œuvre une politique protectionniste. La période (2011-2018) a été étudiée en mettant l'accent sur l'utilisation d'un ensemble d'indicateurs tels que l'indice de croissance économique, l'indice de politique d'équilibre interne et externe, l'indice de politique monétaire, l'indice de politique budgétaire ainsi que l'indice de politique d'investissement.

Nous sommes parvenus à la conclusion que les pays du CCG ont la volonté politique de réaliser l'intégration économique malgré un recul enregistré après 2011 en raison d'une chute importante des prix du pétrole, ainsi qu'en 2016, qui a été le théâtre de tensions dans les relations économiques et politiques entre les pays du CCG et l'État du Qatar, qui est devenu un véritable danger pour l'avenir du bloc.

Mots clés: *Politique commerciale, commerce extérieur, intégration économique, CCG, balance des paiements.*

Abstract:

This study aims at highlighting the role of trade policy in the (Arab Gulf Cooperation Council) GCC countries as a true indicator of the economies of the countries as they use a number of tools to encourage investment or to implement a protectionist policy; They are options available to countries as a determinant of their foreign relations by issuing legislations, decisions and procedures to put them into effect. The period (2011-2018) was studied, where the emphasis was the use of a set of indicators such as: Economic growth index, internal and external balance policy index, monetary policy index, financial policy index as well as investment policy index.

The study concluded that the GCC countries have the political will to achieve economic integration despite some decline which was recorded after 2011 due to a significant fall of oil prices. In addition, the year 2016 witnessed tension in the economic and political relations between the GCC countries and the State of Qatar, which has become a real danger to the future of the bloc.

Keywords*: Trade Policy, Foreign Trade, Economic Integration, GCC, Balance of Payments.*

مقـــدمة

مقدمة

ان التغيرات التي طرأت مؤخراً على اقتصاديات العالم أفرزت التقدم التكنولوجي الذي أدى بدوره الى خلق اختلاف في الأدوات نتيجة استنساخ بدائل صناعية دفعت بالطلب العالمي إلى الارتفاع في بعض السلع والخدمات وعليه نجد أن القدرات التنافسية ذات المستوى العالي في الإنتاج والابتكار والتصنع ظهر نتيجة تطور مؤشرات التجارة العالمية وتزامن هذا التطور مع ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي تعتبر من سيمات النظام الاقتصادي الجديد فبنهاية نظام بريتون وودز تحول نظام الاسعار المعومة والتقلبات الحادة في الاسعار صرف العملات الرئيسية وارتفاع اسعار الطاقة وزيادة ازمة المديونية الخارجية الأمر الذي أدى الى ظهور السياسات الحمائية في الدول الصناعية وأثر سلبا على حرية التجارة و التدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية والأسواق العالمية، ويعتبر التكامل الاقتصادي الذي بني بين دول الخليج وسمي بمجلس التعاون الخليجي، من اهم التكتلات الاقتصادية التي عرفتها الساحة العالمية وكانت بوادره واضحة في مطلع 1981 حيث تمثل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي صدرت في نفس السنة هي الوثيقة التي حددت أهداف هذا التكامل كما وضعت اهم المبادئ الرئيسية التي سيقوم عليها التعاون التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي حقق عدة إنجازات برزت فيها تطلعات القادة، على الرغم من وجود العديد من العراقيل والتحديات الاقليمية والدولية.

ومن اهم الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي هي انشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، إلا أن الوحدة النقدية تبقى حبيسة الأدراج ويصعب إصدار العملة الخليجية بدون توحيد العملة النقدية لعدة اعتبارات.

من خلال ما سبق وفي إطار الهدف العام للدراسة تمت صياغة **إشكالية موضوع** البحث كالتالي:

1. الإشكالية العامة:

ما مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية ودورها في تعزيزوتحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟

ولتسهيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح عِدَّة أسئلة فرعية:

- ما هو الدور الذي تلعبه سياسة التجارة الخارجية في تحقيق التكامل؟
- هل أن منهج التكامل الاقتصادي العربي المتبع يستجيب للأوضاع الراهنة؟
- ماهي تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في تجسيد التكامل الاقتصادي؟

2-الفرضيات:

إن محاولة الإجابة على إشكالية البحث تقودنا إلى وضع عدة فرضيات وهي كالتالي:

- ان مختلف السياسات التجارية المرتبطة بالتعاملات الخارجية (تصديراً واستيراداً) من طرف الحكومات المتعاقبة ساهمت بفعالية أو بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- التكامل الاقتصادي العربي يعبر عن مؤشر ودرجة توافق سياسة التجارة الخارجية بين الدول العربية.
- استطاع مجلس التعاون الخليج العربي أن يحقق خطوات هامة في سياق التكامل العربي و لازال يواجه بعض العقبات التقنية و التشريعية لتحقيق الوحدة النقدية.

3-دو افع اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت لاختيار موضوع سياسة التجارة الخارجية دون غيره تتمثل في دوافع ذاتية وموضوعية:

✓ **الدو افع الذاتية**

- اعتبار بحثنا تمهيدا يجعل من موضوع سياسة التجارة الخارجية محط اهتمام بالنسبة للكثير من المهتمين الذين قد يتناولونه كموضوع بحث مستقبلا.
- ميولنا الشخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات باعتبار الهوية العربية إضافة إلى الواجب الديني الذي يحتم علينا المشاركة في تحقيق الأهداف المصيرية للأمة.
- الاهتمام الخاص لهذا الموضوع على اعتبار أن التكامل الاقتصادي خيار استراتيجي للكثير من الدول في عالم تحكمه المصالح الذاتية؛
- تجسيد رغبتنا في المزيد من الاطلاع على هذا الموضوع ويتعمق فيه وسبر أغواره خاصة وأن مجال التكامل الاقتصادي أصبح يعني اجتهاد الباحثين والأكاديميين والمنظمات العالمية المختلفة.

✓ **الدو افع الموضوعية:**

- قلة وجود دراسات تناولت العلاقة بين سياسة التجارة الخارجية بالتكامل الاقتصادي العربي؛
- اعطاء نظرة واسعة عن السياسات التجارية العربية من خلال مجلس التعاون الخليجي على اعتباره النموذج الذي حظي بخطوات هامة في حين تجاوزه مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة واتفاقية إلغاء القيود الجمركية والسوق المشتركة.
- لفت الانتباه إلى الحالة التي تعيشها الدول العربية في حال لم تتوحد وتحقق التكامل الاقتصادي.
- التنبيه لضرورة وحتمية التكامل في ظل الظروف الراهنة، ومدى مساهمة السياسات التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

4-أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى كونها تعالج موضوعا يحتل مكانه وأهمية متميزة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يمكن في هذه الدراسة إبراز دور سياسة التجارة الخارجية وعلاقته بتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وجذب الاستثمارات الاجنبية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التعمق في السياسات التجارة الخارجية المتبعة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في ايجاد مناخ ملائم لتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

5-أهدف الدراسة:

- ابراز الإطار النظري لسياسة التجارة الخارجية في الدول العربية.
- محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل مع رصد الدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي.
- تباين أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول العربية في تحقيق التنمية الشاملة والتعرف على مختلف المراحل التي مر بها.
- اظهار الايجابيات والسلبيات التي واجهت وتواجه التكامل العربي الاقتصادي والتي تحد دون الوصول الى الوحدة الاقتصادية العربية.

6-حدود الدراسة

اعتمدنا في دراستنا تحديد مكانة اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2011-2018) حيث شهد العالم انهيار اسعار النفط وتراجع أسعار الصرف في هذه الفترة مما كان له تأثير على اقتصادات الكثير من الدول ، وهو عامل يؤثر بالسلب على ايرادات الدول باعتباره المحور الأساسي التي تعتمد عليه هذه الدول. ونشير فقط لبعض السنوات التي لم نستطيع الحصول على المعطيات المتعلقة بها.

7-الدراسات السابقة

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والكتب العلمية لاحظنا العديد من المراجع والدراسات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية و المشاريع المشتركة ، غير اننا لم نجد دراسة او موضوع يتناول سياسات التجارة الخارجية وعلاقاتها بالتكامل الاقتصادي العربي الذي نرى أنه بقعة ظِل يجب تسليط الضوء عليها وهذا بأخذ مجلس التعاون الخليجي كنموذج وهو أحد الأهداف الأساسية لتحقيق الوحدة العربية وجزء مهم من الاقتصاد العربي بحيث لا يمكن عزله او تجزأته . في ظل الأوضاع الراهنة والأزمات المتكررة لتكييف سياساتها مع مستجداتها.

إلا اننا لا نقول توصلنا إلى نتائج نهائية وإنما نعتبرها نقطة البدء أن يتابع هذا الموضوع، ولهذا ألتمس العذر عما أكون قد قصرت فيه، ويمكن سرد بعض الدراسات التي تمكنّا من الوصول إليها كما يلي:

❖ **الدراسة الأولى:** سليمان بلعور "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، الجزائر، 2008-2009".

حيث كانت الإشكالية إلى أي مدى يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي العربي حتمية في ظل تحديات المنظمة العالمية للتجارة؟ كما خلصت هذه الدراسة الى أن لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحاً كبيراً ولم تحقق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ أكثر من عقد من الزمن المكاسب الموجودة بسبب تفرقها وخصائص اقتصاداتها. في حين بد مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يؤتي ثماره نتيجة تبني سياسات مشتركة واستراتيجيات تعاون مشترك. لكن لم يتطرق الباحث إلى سبب تأتي ثمار مجلس التعاون الخليجي وهذا بسبب السياسات التي تتبعها وهذا ما سنحاول الإلمام به.

❖ **الدراسة الثانية:** براهمي فوزية، "التكامل الاقتصادي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة قيم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014

تبرز اشكالية هذه الاطروحة ضمن التساؤلات التالية ماهي اهم الاجراءات والتدابير المتخذة من اجل خلق اتحاد اقتصادي ونقدي لدول مجلس التعاون الخليجي؟ وما مدى جاهزية هذه الدول لتحقيق هذا الهدف؟

وخلصت هذه الدراسة بأن تجربة مجلس التعاون الخليجي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي فهي أكثر واقعية وتوجه دول الخليج الى تدعيم المجلس وتقوية بنيانه، انما يمثل استجابة مرنة لطبيعة العصر الذي لا يمكن فيه للكيانات الصغيرة المتفرقة، فركزت الباحثة هنا على التكامل الاقتصادي والنقدي لدول الخليج ولم تتطرق الى هدف مساهمة السياسة التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي وهذا ما سندرجه في بحثنا هذا.

❖ **الدراسة الثالثة:** رياش سهام، "الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2014-2015.

تتمحور الاشكالية هذه الدراسة ما هو الدور الذي تلعبه الاستمارات العربية المباشرة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب تنفيذه ببنية قانونية ومؤسسة داعمة تتسم بالكفاءة والابداع وقادرة على حمل مسؤولية وتنفيذ استراتيجية التكامل وتطويرها باستمرار وهو ما عمدت إليه الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ومنظماتها واتحاداتها كما أن تحقيق التكامل الاقتصادي بعيد عن تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

الأخرى ذات الأفق القومية والتي يقدر التكامل الاقتصادي على تحقيقها وركزت الباحثة هنا على دور الاستثمارات البينية في تعزيز التكامل ولم تتطرق الى العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيق تكامل الدول بتطبيق السياسات التجارية.

❖ **الدراسة الرابعة:** حفيظ الياس، "دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2016-2017.

تتبلور اشكالية هذه الأطروحة حول دور التجارة الخارجية في جذب الاستثمار الاجنبي المباح في كل من الجزائر، المغرب، وتونس، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التشريعات والتنظيمات في مجال التجارة الخارجية في مجملها تعمل على تحسين بيئة الاعمال ولم تبرز بأن التجارة الخارجية لديها علاقة بالتدفقات الاستثمارية وهذا يوفر الانفتاح التجاري هذا الاخير الذي يعمل جاهدا لتحقيق اي تكامل بين الدول. وهذا ما سنتطرق له ففي هذه الأطروحة.

❖ **الدراسة الخامسة:** حملاوي سكينة، "انعكاسات الازمات الاقتصادية على تكتلات الاقتصادية الاقليمية، (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)"، اطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016،2017.

تبرز اشكالية هذه الدراسة في انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وهل يمكن للازمة أن تهدد استمرارية تكتل الاتحاد الاوروبي وتؤدي إلى تفككه؟

وخلصت الدراسة إلى أن التكتلات الاقتصادية هي عبارة عن وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق اهداف معينة ومتعددة ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتحاد الصحيح وبالسرعة الضرورية، لكن هذا مرتبط لمدى قدرتها على تحمل الأزمات والتصدي لها والتنسيق السياسات الاقتصادية مع دول الأعضاء.

8. منهج الدراسة:

تعددت المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على الجمع بين المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال الدراسة النظرية و استخدمنا المنهج التاريخي لتعقب ظاهرة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية والمراحل والمحاولات التي مر بها وكذا لتتبع مسيرة التكامل في منطقة الخليج العربي أما المنهج الوصفي فقد اعتمدناه في الجانب النظري لوصف السياسات التجارية والإلمام ببعض جوانب الموضوع.

وإلى جانب المنهج الوصفي استخدمنا المنهج التحليلي في مواضع كثيرة من هذا البحث لتقييم محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي، ولتحليل البيانات المتوصل إليها في الجداول والأشكال.

بالإضافة اعتمدنا منهج دراسة الحالة لنقل صورة واقعية من تجربة تكامل دول مجلس التعاون الخليج العربية وتقييم السياسات التجارية والإنجازات المحققة لتكون نموذجا ومثالا في الدول العربية واستعملنا لأجل ذلك مجموعة من الأدوات الإحصائية والبيانية.

9. هيكل الدراسة:

تم معالجة هذا البحث وفق ثلاثة فصول، بحيث يتناول **الفصل الأول** إلى سياسة التجارة الخارجية وقد قسمناه إلى أربع مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول سياسة التجارة الخارجية أما المبحث الثاني تناولنا إلى نظريات التجارة الخارجية أما المبحث الثالث فخصصناه بأدوات الساسة الاقتصادية والمبحث الرابع فتحدثنا فيه عن السياسة التجارية والعوامل المؤثرة فيها.

أما في **الفصل الثاني** فخصصناه لدراسة تجربة التكامل الاقتصادي العربي من حيث مكوناته ومبرراته وكذا التحديات التي يواجهها، حيث من خلال المبحث الأول سنتناول بعض العموميات عن التكامل الاقتصادي، شروطه وأهم التجارب الرائدة في العالم، ثم نتناول نظرة عامة عن التكامل الاقتصادي العربي مقاومتها ودوافع قيام التكامل العربي في المبحث الثاني، أمّا المبحث الثالث فخصصناه لدراسة تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي إضافة الى جملة المعوقات وسبل تفعيله من جديد.

ويحتوي **الفصل الثالث** باعتباره الفصل التطبيقي تعرضنا فيه لسياسة التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره نموذج قابل للدراسة، إذ تطرقنا في المبحث الأول منه لتطور التجربة التكاملية لدول المجلس التعاون الخليجي وفي المبحث الثاني تعرضنا لأهم المؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية؛ أمّا في المبحث الثالث تناولنا تقييم السياسات التجارية لدول مجلس التعاون الخليج العربية.

10. صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة بعض العقبات منها على الخصوص:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع؛
- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من نفس الهيئة (نفس المصدر)؛ وكذا من هيئات مختلفة ذلك مما صعب عملية الدقة في الإحصائيات؛
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه؛
- كثرة البيانات والإحصائيات مما شكل صعوبة في اختيار المعلومة الصحيحة والدقيقة؛
- نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات في بعض السنوات مما اضطرنا لتجاوزها في بحثنا وهو ما أوجد صعوبات إضافية في التحليل والتبرير والوصول للنتائج.

١ الفصل الأول

سياسة التجارة الخارجية... تأصيل نظري

تمهيد الفصل:

تمثل التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بعملية التبادل السلع والخدمات ورأس المال بين مختلف دول العالم وقد تزايدت درجة الاهتمام بالتجارة الخارجية في الثلاثة العقود الأخيرة مع تزايد العولمة واقتصاد السوق وترتكز التجارة الخارجية على مجموعة من النظريات تعتمد على تحليل الأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذه النظريات فيما يتعلق بالسلع والخدمات والأمور المالية وتوضع وسائل نمو من خلال أسواق الصرف الأجنبي وما قد يترتب عنها من إخلال في موازين مدفوعات الدول وتغييرات أسعار الصرف وقد اكتسبت التجارة الخارجية مكانتها بزيادة في التعاون الاقتصادي بين الدول وظهور مؤسسات دولية على مجال النقد والتمويل(صندوق النقد الدولي)، وكذا مشاكل التي اصبحت تعانيها الدول النامية فيما يتعلق بالتبادل الدولي والالتزامات الداخلية لها.

وسنتطرق في هذا الفصل لمفهوم التجارة الدولية ونظرياتها

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

- **المبحث الأول: عموميات حول سياسة التجارة الخارجية؛**
- **المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية؛**
- **المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية؛**
- **المبحث الرابع: السياسة التجاريـــة.**

المبحث الأول:

عموميات حول سياسة التجارة الخارجية

من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى[1].

يخضع المقصود باصطلاح " التجارة الخارجية" شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية-لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها. وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الضيق" ومصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الواسع".

ويغطى اصطلاح " التجارة الخارجية بالمعنى الضيق" كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطى اصطلاح " التجارة الخارجية بالمعنى الواسع" كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة "السلعية"؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة " الخدمية"؛
- الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتَّاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الواسع لها، بينهما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع[2].

---

[1] - شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن 2015م، ص13.

[2] - سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1993م، ص، ص36-37.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالعمالات الاقتصادية الدولية.

وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية إلى حركات دولية للسلع والخدمات، وحركات دولية لرؤوس الأموال، وهذا يعني أن التجارة الخارجية تتصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة[1].

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرأة العاكسة لاقتصاد كل دولة. وسنحاول من خلال هذا الفصل قبل التطرق الى سياسة التجارة الخارجية سنعرف التجارة الخارجية وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداءً من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى التوجهات الحديثة وأهم أدوات السياسة الاقتصادية *

1. مفهوم التجارة الخارجية

1.1. تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سبب أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها [2].

---

[1] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، ، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر 2009، ص8.

* تعتبر السياسة التجارية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بغض النظر عن الأدوات الأخرى كالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاستثمارية... الخ.

[2] - LASARY.**le commerce international a la portée de tous**. Ouvrage imprime a compte d'auteur. 2005. p12

يقصد بالتجارة الخارجية " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[1].

كما يمكن أن نعرفها "بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وبطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية".

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف "أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة"*.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، "فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة"، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح " التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح " التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني – أي التجارة الخارجية - جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية- فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل التجاري التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة)؛
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة)؛
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة؛

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص13.

* الصادرات والواردات تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير منظورة فتمثل الخدمات.

- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات " جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح " التجارة الدولية " بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح " تحرير التجارة الدولية " محل اصطلاح "التجارة الخارجية"[1].

فيقصد بالتجارة الدولية "التجارة الخارجية أي تلك" التي تمارس عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع والخدمات، خارج الحدود السياسية للدول في مجال الهجرة والسياحة التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التجارة. على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل"[2].

فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية[3]:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم؛
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام جدوى؛
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، وإذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر – إن لم نقل من المستحيل – أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة[4].

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005، ص 32؛

[2] عادل أحمد حشيش: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص12؛

[3] حمدي عبد العظيم: **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 14؛

[4] نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية**، دروس في قانون الاعمال الدولي، الجزء الأول، بدون دار النشر وبلد النشر، 1999، ص 31؛

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي)[1].

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.

1-2. الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية (الدولية)

إن كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، إلا أن هناك اختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية هي[2]:

1-2-1. التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية

جرب التقاليد العلمية على اعتبار التجارة الخارجية (الدولية) فرعا مستقلا من فروع الدراسة الاقتصادية نظرا لتميزها بأسس ومفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية، فلقد أفرد أدم سميث وريكاردو، وغيرهما دراسات خاصة بالتجارة الخارجية منفصلة عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية رغم أن أولين وهو من الاقتصاديين المعاصرين يعتقد بعدم وجود اختلاف ظاهر بينهما، إلا أن واقع نشأة علم الاقتصاد وتطوره عبر العصور يوحي بالفصل بينهما، حيث إن البيانات والإحصائيات التي استمد منها علم الاقتصاد أصوله (البيانات الخاصة بالأسواق الداخلية في المدن والقرى وإحصاءات الجمارك التي تبين الصادرات والواردات بين الدول المختلفة) كانت مختلفة وما دام المصدر قد اختلف فإن النتاج الطبيعي له لابد وأن يكون مختلفا أيضا.

2-2-1. اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا

قد تشترك التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منهما إلا أنهما يختلفان في طبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجه كليهما.

فمشاكل النقود والبنوك، والأجور، والأسعار على سبيل المثال لها ناحيتها الدولية الخارجية وناحيتها المحلية الداخلية ومن ثم فإن علاجها في المجال الدولي يختلف عن علاجها في المجال الداخلي.

---

[1] طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 17

فالمشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف عن جوهرها عن المشاكل النقدية والمصرفية المحلية، فمثلا التجار لا يجدون صعوبة في شراء السلع من أية محافظة أو مدينة داخل الدولة الواحدة ولكنهم سيجدون صعوبة كبيرة في شراء هذه السلع من دول أخرى.

كما أن مشكلة الأجور يكون المحدد الأساسي لمستواها داخليا – في النظام الرأسمالي – هو العرض من العمال والطلب عليهم، أما المحدد الأساسي لسياسة الأجور في المجال الخارجي فهو الهجرة الدولية حيث يهاجر العمال من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع.

كذلك فإن مشاكل تحديد أسعار السلع لها طابعها المحلي وطابعها الخارجي، فإذا كان ممكنا فرض نظام للأسعار محليا فليس في الإمكان فرض نظام للأسعار دوليا.

1-2-3. قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية. ويترتب على ذلك أن تميل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل. في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي، ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال (عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين تجاريين انتقل العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى منطقة أو نشاط الأجر المرتفع والذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين (بحكم عملية المراجحة).

وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال، فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق، وبالنسبة للأرض فإنه برغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي يقوم عليها[1].

كان هذا رأي الكلاسيك في عملية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، إلا أن الكثير من الدراسات الاقتصادية خالفت هذا الرأي إذ أن عناصر الإنتاج لا تتحرك داخل الدولة الواحدة بهذه السهولة ودليل ذلك التباين في معدلات البطالة والكساد بين منطقة وأخرى داخل الدولة الواحدة، وكذلك الفرق بين الشمال المتقدم والجنوب المتأخر في بعض الدول، وهذا يفسره عدم قدرة عوامل الإنتاج على التنقل بحرية داخل الدولة الواحدة.

أما على المستوى الدولي، فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وقد تمنعها نهائيا وهذه الحواجز قد تكون:

أ. قانونية مثل القيود على انتقال العمال ورأس المال من دولة لأخرى.

ب. اقتصادية مثل المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدولة الأجنبية ولا يتعرض لها في مواطنه الأصلي؛

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17-19.

ج. ثقافية مثل الاختلاف في اللغة أو العادات والتقاليد التي تعوق حرية العمل والتنقل؛

د. إعلامية مثل صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدولة الأجنبية.

مما سبق نجد أن هناك فارقا في انتقال عوامل الإنتاج في التجارة الداخلية عنه في التجارة الخارجية وإن اختلف الاقتصاديون في درجته وهذا دليل على وجود اختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

1-2-4. تمايز النظم النقدية

من المعروف أن الذين يقيمون في دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة.

أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملتها الوطنية الخاصة ولقد أدى ذلك إلى أن عددا كبيرا من هذه العملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود تلك الدولة.

1-2-5. عوامل أخرى

ومن أهم هذه العوامل:

أ. اختلاف السياسات الوطنية

فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية وغيرها تختلف وتتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل.

فهناك مثلا الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، والرقابة على النقد الأجنبي وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ولا تفرض على المعاملات[1].

ب. انفصال الأسواق

إن صعوبة المواصلات والقيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الخارجية، واختلاف الأذواق واللغة والعادات والتقاليد لها دورها في هذا الخصوص.

صحيح أن التقدم العلمي في مجال الاتصالات والمواصلات أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق إلا أن هناك من الشواهد (كالملابس ذات الطابع القومي) تدل على اختلاف أذواق الدول في الفصل بين الأسواق.

ج. اختلاف السلطات النقدية

إن أبناء الدولة الواحدة يخضعون لسلطة سياسية واحدة ويجمعهم تراث تاريخي واحد ويوجد بينهم شعور خاص بالولاء والتضامن قد لا يتحقق في علاقاتهم مع غيرهم من الدول الأخرى، وسبب ذلك أن التجارة

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 19-20.

الداخلية تشتمل نفس المجموعة من الأفراد في حين تشتمل التجارة الخارجية افرادا وجماعات يسكنون وحدات سياسية مختلفة[1].

من هنا يمكن أ ن نلخص أهم الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية هناك العديد من الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؛ بعضها اختلافات شكلية وبعضها اختلافات حقيقية جذرية حيث تشكل هوة بين طبيعة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي ومنها:[2]

- اختلاف الوحدات السياسية: تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية.
- اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية: إن وحدة التعامل النقدي تختلف بخلاف التجارة الداخلية والخارجية، فالعملة في التجارة الداخلية واحدة وهي عملية ألية يقبلها الجميع، أما في التجارة الدولية فإن العملات متعددة وعددها يساوي عدد دول العالم ولا بد من الاتفاق على العملات التي بمقتضاها تتم عمليات التصدير والاستيراد مما ينجر عنها عمليات الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي سواء بالنسبة لعملة إصدار النقود أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الداخلي والخارجي.

- الاختلاف في السياسات الاقتصادية والتوجهات الوطنية: فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية وغيرها تختلف وتتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل، فهناك الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على النقد الأجنبي... وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية، بينما لا توجد مثل هذه الأنظمة في المبادلات التي تجري في الداخل بين شخص وأخر أو بين منطقة وأخرى داخل الدولة الواحدة.
- الاختلاف في طبيعة الأسواق: يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة من العوامل التي تأثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي ويتمثل ذلك في الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف أذواقهم وطبائعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات.
- الاختلاف في الموارد الطبيعية: تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة أنواع الموارد الطبيعية المتاحة ومن تم تميل هذه الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة ثم تبادلها بسلع أخرى حيث تكون هذه الموارد نادرة في دول أخرى.

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 25.

- الاختلاف في انتقال عوامل الانتاج: عوامل الانتاج وراس المال والموارد الطبيعية تنتقل من نشاط إلى أخر حسب العائد الذي يدره كل نشاط من شأنه أن يحقق التوازن في السوق ويجعل أسعار السلع متناسبة مع احتياجات المستهلكين من جهة ومع ندرة عوامل الانتاج من جهة أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن تنشأ داخل البلد الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الانتاج، أما إذا انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الانتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، يتجلى هذا الاختلاف بصفة أساسية في عدم قابلية عوامل الانتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

2. أسباب قيام التجارة الخارجية:

تمكن التجارة الخارجية من انتاج السلع أكثر و اشباع رغبات انسانية بطريقة أفضل، مما لو حاول بلد ما انتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة. كما تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم الى السبب الرئيسي و المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية متعددة الأسباب . ويتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تملك معظم الصناعات المتخصصة.

ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية[1]:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛
- الحصول على أرباح؛
- رفع مستوى المعيشة.

- **التخصص الدولي:** إن الدول سابقا لا نستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وقيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

(1) http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Jul_2016_Foreign_Trade_1312.pdf.15.30 بتاريخ 15 جانفي 2019 على الساعة

- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول اه بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة اكبير تباين في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب أساسي تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة. اقتصاديات الحجم الكبير 10 مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم [1].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأهدافها:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام [2].

تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة باعتبارها مؤشرا على قدرات الدول الإنتاجية والتنافسية، ومدى قدرتها على جلب العملة الأجنبية وما تمثله من أثر على ميزانها التجاري.

من هنا أصبحت التجارة الخارجية عنصر مهما في الاستراتيجية الاقتصادية للدول ومعاملاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية بتوفير حاجيات السوق المحلي وحمايتها من الواردات وتصدير الفوائض فبالتالي لها تأثير مزدوج الأول على العوامل الخارجية والأسواق الدولية والثاني على الاقتصاد الوطني.

---

[1] - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] - خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2006، ص 38.

1-أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1-1. المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي يقوم عليه [1].
- تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية [2].
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب [3].

1-2. المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك [4].
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 373.

[2] - رشاد العطار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 16.

[3] - رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 57.

[4] - رشاد العطار وآخرون، **التجارة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

1-3. المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[1].

ويمكن أن نلخص أهميتها فيما يلي بحيث تسمح التجارة الخارجية للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول وتستفيد الدول من التجارة الخارجية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي ينتجها الأخرون وتعود أهميتها للعوامل التالية:

- مؤشر لقوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية؛
- ينعكس على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية ويؤثر على ميزان الدولة التجاري؛
- ربط الدول المختلفة مع بعضها البعض؛
- تصريف فائض الإنتاج المحلي؛
- جني الأرباح نتيجة الحصول على المنتج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجه محليا؛
- زيادة الدخل القومي؛
- نقل التطور التكنولوجي؛
- تحقيق التوازن في الأسواق المحلية؛
- تحقيق متطلبات المستهلك المحلي وإشباع رغباته، وكذلك الارتقاء بذوقه [2].
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستقلال والاستثمار؛
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من أثار على الميزان التجاري؛

---

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[2] إضاءات مالية ومصرفية. **التجارة الخارجية**، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12، السلسلة الثامنة، 2016.

- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه؛
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

2-الأهداف الأساسية للتجارة الدولية

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد؛
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي؛
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإذا مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فعلى سبيل المثال استطاعت الهند أن تصدر البرامج وتنافس الدول المتقدمة؛
- دراسة موزاين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوزان في موزاين المدفوعات؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة [1].

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

3-مراحل تطور التجارة الدولية:

يمكن القول أن التجارة الدولية مرت بعدة مراحل تذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات".

المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير القات المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل المتكافئ.

المرحلة الثالثة (1883-1980): مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إلى تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا): تتمثل هذه المرطة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي لهور ما يسمى بالعولمة والتي تثل على إندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من أثار سلبية على البيئة[1].

4-مؤشرات التجارة الخارجية

يشترك الجغرافي والاقتصادي عند دراسة التجارة الدولية، وتحليل تيارات المبادلات التجارية باستخدام عدد من المؤشرات والمقاييس التي تفيد في الوقوف على الواقع الحالي للهيكل الانتاجي ومستوى التطور الاقتصادي، وتفيد أيضا في إلقاء الضوء على المواقف والقرارات السياسية للدول في كيفية مواجهة مشاكلها الاقتصادية، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل التجارة الدولية

4-1. الميزان التجاري:

ويمثل الفرق قيمة مجمل الصادرات وقيمة مجمل الواردات للدولة، وعندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، يكون الميزان التجاري خاسرا، وهذا ما نجده لدى معظم الدول النامية، أما إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيكون الميزان التجاري رابحا، وهي الصفة الغالبة للميزان التجاري لمعظم الدول المتقدمة صناعيا.

وهنا يمكن ان نميز نوعين من الميزان التجاري هما:

[1] فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة 3، 1997، ص19.

أ-الميزان التجاري العام (القومي): وهو حصيلة المبادلات التجارية (صادرات، واردات) للدولة مع جميع دول العالم والكتل الاقتصادية العالمية وهو إما أن يكون رابحا وإما خاسرا

ب-الميزان التجاري الجزئي: وهو حصيلة المبادلات التجارية (صادرات، واردات) للدولة، مع دولة ما أو مجموعة من الدول وقد يكون هذا الميزان رابحا حتى في حال كون الميزان التجاري العام خاسرا وهذا ما نلاحظه عند معظم دول العالم وحتى النامية منها.

إن دراسة خصائص الميزان التجاري للدولة تبين مدى قوة الاقتصاد القومي ومستوى التطور الذي وصل إليه هذا الاقتصاد[1].

4-2. درجة الانكشاف الاقتصادي:

يبين هذا المقياس أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي للدولة ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

درجة الانكشاف الاقتصادي = مجمل قيمة التجارة / الناتج المحلي الاجمالي

وعلى الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية للخارج، وخاصة عند ملاحظة النسبة المرتفعة لدرجة الانكشاف الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية.

ويصدق الأمر بصفة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد تصدير عدد قليل من المواد الخام لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على سرعة تأثر اقتصادياتها بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها.[2]

4-3. معدل التبدل التجاري:

يشير إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة وارداتها. والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل القيمي، الذي يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة الى القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لوارداتها. وتحسب وفق المعادلة التالية:

معدل التبادل التجاري=الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات

تشير زيادة هذه النسبة على 100 %إلى تحسن التبادل التجاري للدولة والعكس صحيح في حال انخفاض هذه النسبة [3].

---

[1] عبد الرؤوف رهبان، **جغرافية التجارة الدولية**، متاح على الموقع الالكتروني: almejara.com/reading.php?idm47513 تاريخ الإطلاع 16جوان2019، على الساعة: 16:25.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد: **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، ص 32

[3] عبد الوهاب حميد رشيد: نفس المرجع اعلاه، ص33

ومن الطبيعي أن يتغير معدل التبادل التجاري بتغير العوامل التي تؤثر في كل من الصادرات والواردات. فعندما تنخفض قيمة العملة الوطنية للدولة بالقياس إلى قيمة العملات الاخرى تصبح عندئذ السلع الوطنية أرخص وتصبح قيمة صادرات الدولة اقل من الواردات كذلك الأمر إذا انخفض مستوى تكاليف السلع المعدة للتصدير ولم يحصل ذلك في تكاليف انتاج السلع المستوردة فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى أسعار الصادرات وبذلك يتحول معدل التبادل في غير مصلحة الدولة.

والجدير بالذكر أن معدل التبادل التجاري يتحسن دوما بالنسبة للدول الصناعية وفي الوقت نفسه يسوء بالنسبة للدول التي تعتمد تصدير المواد الخام.

لا يصلح معدل التبادل التجاري لقياس مدى الكسب الذي يعود على الدولة من تجارتها الخارجية إلا عن طريق احتسابه في اوقات مختلفة كي يمكن دراسة التطور الذي يطرأ عليه لذلك يجب تقدير الارقام القياسية لقيمة كل من الصادرات والواردات على حدة.

وغالبا ما يزيد معدل التبادل التجاري للدولة على 100 في الحالات التالية:[1]

- إذا بقيت قيمة الصادرات دون تغير في حين انخفضت قيمة المستوردات؛
- إذا ارتفعت قيمة الصادرات وبقيت قيمة المستوردات كما هي؛
- إذا ارتفعت قيمة كل من الصادرات والمستوردات ولكن كان ارتفاع قيمة الصادرات أعظم شأنا من ارتفاع قيمة المستوردات؛
- إذا انخفضت قيمة كل من الصادرات والمستوردات ولكن كان انخفاض قيمة الصادرات في حدود اضيق من انخفاض قيمة المستوردات.

4-4. بنية الصادرات وتوزعها الجغرافي:

يتكون هذا المقياس من شقين هما: التركيب السلعي للصادرات والتوزع الجغرافي للصادرات (الأسواق) يوضح الشق الأول التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت اهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الانتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الاجنبية وكلما انخفضت هذه المكونات وقل عددها وارتفعت درجة تركزها دل ذلك على تخلف الهيكل الانتاجي وتحسب درجة التركز السلعي للصادرات وفق العلاقة التالية:

درجة التركز السلعي للصادرات = قيمة اهم السلع المصدرة / قيمة مجمل الصادرات.

فاذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة فان هذا يجعل الدولة اكثر قابلية للتأثر بقرارات وتطورات تأتي من الخارج لذا فان الدولة التي تشعر بارتفاع هذا المؤشر تضطر الى اقامة علاقات طيبة مع الشريكين اللذين

[1] حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشرق، عمان، 1985، ص 203.

تصدر لهما وترسم استراتيجية خاصة للإبقاء على هذه العلاقات الطيبة او انها تعيد النظر في امر توزيع صادراتها بحيث تنوع اسواقها بالبحث عن اسواق جديدة.

4-5. بنية الواردات وتوزعها الجغرافي:

عادة ما يتم تحليل بنية المستوردات اما على اساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الاقتصادية (زراعة – صناعة –خدمات...الخ) او على اساس تصنيفها الى سلع ضرورية وسلع كمالية او الى سلع استثمارية وسلع استهلاكية.

ومن خلال تحليل السلع المستوردة سواء كان على الاساس الأول أم الأساس الثاني يمكن الوقوف على مستوى تطور الاقتصاد القومي من خلال معرفة السلع التي يحتاج اليها هذا الاقتصاد لمتابعة مسيرة التطور والتنمية فنلاحظ ان الجزء الأكبر من مستوردات الدول المتقدمة صناعيا هي من المواد الاولية ومصادر الطاقة بالإضافة إلى السلع المصنعة ذات الهدف الاستهلاكي والكمالي

بينما تحتل المرتبة الأولى في واردات الدول النامية السلع (الآلات – وسائل النقل – المواد الغذائية)

كذلك الامر بالنسبة لدراسة التوزع الجغرافي للواردات حيث يمكن معرفة العلاقات الخارجية للدولة والتوجهات السياسية لها من خلال التعرف اهم مصادر وارداتها.

وتفيد دراسة تطور بنية الصادرات والواردات وتوزعها الجغرافي في معرفة مدى تغير تركيب الصادرات والواردات خلال فترة زمنية محددة. وبذلك يمكن التعرف اهم التطورات التي اصابت الاقتصاد القومي للدولة ومدى تأثير هذه التطورات في الاقتصاد العالمي بجميع قطاعاته.

كما تفيد دراسة جغرافية التجارة الدولية في معرفة واقع العلاقات الاقتصادية بين مختلف الاقاليم الجغرافية، وبين مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، وكذلك بين مختلف الكتل الاقتصادية وبين الدول التي تشكل الكتلة الاقتصادية الواحدة. كما تعطي الدراسات والابحاث الجغرافية الحديثة للتجارة الدولية اهمية خاصة لمعرفة مناطق العالم المختلفة الانتاجية منها والاستهلاكية، وأثر العوامل المتبادلة بين الانسان ودرجة تقدمه وسيطرته من جهة وبين الوسط الجغرافي من جهة ثانية التي تنعكس مباشرة على حركة المبادلات التجارية الدولية. [1]

يستمد الجغرافي معلوماته في دراسة التجارة الدولية، من النشرات الاحصائية التي تصدر عن مراكز الاحصاء الوطنية في الدول واحصاءات هذه الدول عن تجارتها الخارجية أو من الاحصاءات الدولية التي تصدر عن الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها. أو من المعلومات الميدانية التي يتم الحصول عليها من الموانئ والمطارات ومحطات السكك الحديدية ونقاط الجمارك على الحدود.

[1] - أسامة قدور: **جغرافية التجارة الدولية**، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989، ص 8.

وعليه فان الاحصاءات التجارية تعتبر اهم اداة في البحث في جغرافية التجارة.

ومن ثم يأتي دور الجغرافي في تصنيف هذه المعطيات الاحصائية وتحليلها بغية استخدامها في عمل جداول أو أشكال هندسية أو رسوم بيانية لبيان تطور المبادلات التجارية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وكذلك لإجراء المقارنات لإيضاح مدى مشاركة الدول في عملية التبادل التجاري الدولي. وهو بذلك يستخدم جميع المناهج والأساليب التي تستخدم في الجغرافية الاقتصادية بشكل عام (المنهج الاقليمي- المنهج المحصولي – المنهج الاصولي – المنهج الوظيفي)، مركزا بشكل أساسي على المنهج الاقليمي والمنهج المحصولي حسب طبيعة الدراسة أو البحث، غير أن البحوث الجغرافية عند دراسة التجارة الدولية تركز بشكل أساسي على استخدام الأساليب الاحصائية، لأنها الأكثر مرونة في تحقيق اهداف الدراسة وهي الأسهل في عرض النتائج وإجراء المقارنات. حيث يبدأ الباحث بالعرض الجدلي للبيانات الاحصائية. معتمدا ما توفره هذه الجداول من مرونة في العرض وحرية في الاختيار ودمج الجداول مع بعض، ثم ينتقل بعد ذلك إلى التمثيل البياني لهذه المعطيات مستخدما في ذلك جميع الرسوم الهندسية والأشكال البيانية والمنحنيات البيانية التي تلبي حاجته في عرض المعطيات والنتائج وإيصالها بسهولة للقارئ ثم تأتي في النهاية الخريطة الجغرافية، التي يستخدمها الجغرافيون بكثرة في عرض المعلومات والنتائج التي توصلوا إليها. معتمدين في ذلك الميزات التي يمكن أن توفرها الخريطة من حيث إمكانيتها في إظهار عدد كبير من الظواهر المختلفة في طبيعتها، ومن حيث سهولة إجراء المقارنات الفورية على الخريطة.

المبحث الثاني

نظريات التجارة الخارجية

انقسم الفكر الاقتصادي المرتبط بالتجار الخارجية إلى عدة اتجاهات بين مؤيد لاستقلالية نظرية التجارة الخارجية عن النظرية الاقتصادية العامة ومعارض لهذه الطبيعة الاستقلالية[1].

لإبراز مختلف التوجهات سنوضح ذلك من خلال بعض لنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي تشرح التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية:

لا يعتبر الكلاسيك هم أول من قدم نظريات للتجارة الخارجية بل سبقهم التجاريون ، وقد تعددت أراء مفكري هذه المدرسة و يمكن ان نبرز اهم النظريات في التالي:

1- نظرية المزايا المطلقة:

يعتبر آدم سميث (1723-1790) من أوائل الاقتصاديين، الذين وضحوا أهمية التجارة الدولية الحرة على جميع الدول المشاركة فيها وذلك من خلال نظرية المزايا المطلقة.

فإذا كانت دولة من دول العالم تتمتع بتكاليف منخفضة في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالدول الأخرى، فإن تخصص هذه الدولة في إنتاج " منتجها " ثم تبديله السلعة تنتجها بنفقات أكبر، يؤدي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي، ومستوى الاستهلاك والمنفعة العامة الدولية.

آدم سميث، عكس الميركانتيليين، يرى أن المنفعة العامة لدولة ما لا تكمن في تراكم الذهب وإنما في زيادة إنتاج السلع والخدمات النهائية، وعليه فإن هدف الدولة يجب ألا يكون في امتلاك الذهب وإنما في تطوير الإنتاج عن طريق تقسيم العمل والتعاون. علاوة على ذلك يرى سميث أن تطوير الإنتاج لا بد أن يمر بتوفير شروط تعطي للمنتجين حرية مطلقة في اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغبون القيام به وهذا ما يسمي بسياسة "دعه يعمل دعه يمر"[2].

على سبيل المثال فإن كندا وبسبب الظروف المناخية تنتج القمح وبفعالية ولا تستطيع إنتاج الموز الذي يتطلب منها استعمال البيوت البلاستيكية لتوفير المناخ اللازم لإنتاجه، ومن جهة أخرى فإن نيكراغوا تصلح ما زراعة الموز والعكس بالنسبة إلى القمح، وبالتالي فإن كندا تملك الميزة المطلقة في إنتاج القمح بالمقارنة مع نيكراغوا، ونفس الشيء لمنتوج الموز لنيكراغوا بالنسبة إلى كندا.[3]

وبالتالي فإنه وتحت هذه الظروف فإن كلتا الدولتين تستفيدان من التخصص في إنتاج المنتوجين وتتم عملية التبادل بينهما

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيروالتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص: 46

[2] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص13.

[3] Dominick Salvator, **international economics**, tenth edition, John Wiley and Sons, Singapore, 2011, pp 35, 36.

ولفهم نظرية المزايا المطلقة لأدم سميث نضرب الأمثلة التالية:

مثال رقم1: نفترض وجود دولتين الجزائر وألمانيا، تنتجان نوعين من السلع -الشاحنات والسيارات، وتختلف في نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة حسب الجدول (1. 01)

جدول رقم (1-01) : يوضح نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة

البلد / السلعة	المانيا	الجزائر
السيارات	1	4
الشاحنات	3	2

المصدر: قاشي فايزة، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص13.

من خلال معطيات الجدول، نرى أن ألمانيا تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السيارات باعتبارها تنفق وحدة واحدة فقط من موارد الإنتاج مقارنة بأربع وحدات من الموارد في الجزائر. في نفس الوقت، الجزائر تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج الشاحنات باعتبارها تنفق وحدتين فقط من موارد الإنتاج مقابل ثلاثة وحدات من الموارد في ألمانيا، وعليه وحسب نموذج نظرية المزايا المطلقة، فإن نمط التخصص الدولي يتحدد في أن تتخصص ألمانيا في إنتاج السيارات وتصديرها إلى الجزائر، أما هذه الأخيرة فتقوم بالتخصص في إنتاج الشاحنات وتصديرها إلى ألمانيا.

مثال رقم 2: نظرية الميزة المطلقة وزيادة الإنتاج الكلي

لنفترض وجود دولتين: مصر والولايات المتحدة الأمريكية، تنتجان سلعتين مختلفتين القطن والقمح. هاتان الدولتان تستعملان النفقات المبينة في الجدول (02.1) لإنتاج طن واحد من القمح وطن واحد من القطن. علما أن كل دولة تمتلك فقط 100 وحدة من الموارد، فإنه قبل قيام التجارة توجه نصف الموارد لإنتاج القمح والباقي لإنتاج القطن وهذا في كلتا الدولتين. لكن بعد قيام التجارة تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة فقط [1].

جدول رقم (1-02): يوضح نفقات إنتاج طن واحد من كل سلعة

البلد / السلعة	مصر	الولايات المتحدة
القطن	4	20
القمح	10	5

المصدر: قاشي فايزة، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص14.

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص14.

حسب المعطيات، نلاحظ أنه قبل قيام التجارة، مصر توجه نصف الموارد المتاحة (50 وحدة) لعملية إنتاج السلعة الأولى والنصف الباقي لإنتاج السلعة الثانية، مما يسمح لها بان تنتج كمية قدرها 5 طن من القمح و 12.5 طن من القطن. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فبإتباع نفس المبدأ، تنتج كمية قدرها 2.5 طن من القطن و10 طن من القمح، مما يعطي إنتاجا يساوي 15 طن من القطن و15 طن من القمح للدولتين معا.

بعد قيام التجارة وتخصص كل دولة في إنتاج سلعتها"، فإن الإنتاج الكلي لا بد أن يتزايد وذلك وفقا لنظرية أدم سميث. بتوجيه كل الموارد المتاحة لها في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة (أقل تكاليف)، مصر مثلا ستنتج 25 طن من القطن والولايات ستنتج 20 طن من القمح، مما يزيد الكمية الإجمالية التي كانت قبل قيام التجارة بـ 10 أطنان للقطن و 5 أطنان للقمح.

مثال رقم 3: نظرية الميزة المطلقة والمكاسب التجارية

لدينا المعلومات التالية حول الدولة A والدولة B:

جدول رقم (1. 03):

يوضح كمية انتاج كل سلعة (ساعة عمل/ عامل)

البلد / السلعة	الدولةA	الدولةB
القمح (طن/ ساعة عمل –عامل)	6	1
لأقمشة (طن/ساعة عمل –عامل)	1	3

المصدر: قاشي فايزة، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص15.

لنفترض أن الدولتان تقومان بتبديل 6 أطنان من القمح مقابل 3 أطنان من القماش، فكم هي المكاسب المتوقعة؟ الدولة A باستبدال 6 أطنان من القمح مقابل 3 أطنان من القماش، تكسب 2 طن من القماش وبذلك فإنها تدخر ساعتين عمل -عامل مما يمكنها من إنتاج 12 طنا من القمح، في حين أنها داخليا تنتج 6 أطنان من القمح فقط إذا تخلت عن 1 طن من القماش. أما الدولة B فباستبدال 6 أطنان من القمح مقابل 3 أطنان من القماش، فإنها تكسب 5 أطنان من القمح وبذلك فإنها تدخر 5 ساعات عمل ـ عامل مما يمكنها من إنتاج 12 طنا من القماش، في حين أنها داخليا تنتج 1 طن من القمح فقط إذا تخلت عن 3 أطنان من القماش[1].

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص15.

مثال رقم 4: نظرية الميزة المطلقة ومنحنى امكانيات الإنتاج

لنفترض أنه بوجود وحدة واحدة من عناصر الإنتاج، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تنتج 3 حواسب آلية أو 3000 علبة حليب، أما فرنسا فيمكن أن تنتج حاسب آلي واحد أو 5000 علبة حليب باعتبار أن منحنى إمكانيات الإنتاج هو عبارة عن كل الترابطات المختلفة البديلة لإنتاج سلعتين وذلك بالاستعمال الكامل لجميع عناصر الإنتاج. وبافتراض أن الكمية القصوى للحواسب الالية التي يمكن أن تنتجها الولايات المتحدة في غياب التجارة تساوي 1000 قطعة وأن الكمية القصوى للحليب التي يمكن أن تنتجها فرنسا في غياب التجارة ايضا تساوي 2 مليون علبة، فإن منحنى إمكانيات إنتاج الولايات المتحدة ومنحني امكانيات إنتاج فرنسا يكون كل منهما على شكل مستقيم متقطع كما يظهر في الشكلين.

لفرنسا و (2.1) للولايات المتحدة.

شكل (01.1)

منحنى إمكانيات انتاج فرنسا

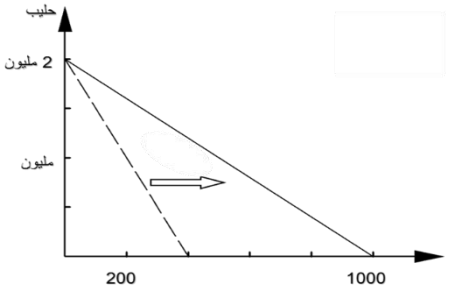

شكل (1. 02)

منحنى إمكانيات انتاج الو.م.أ

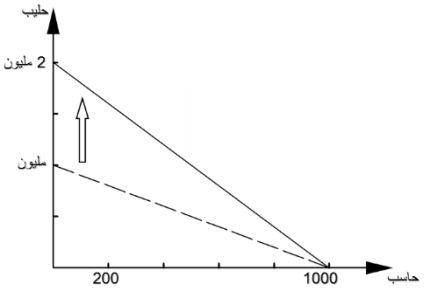

المصدر: قاشي فايزة، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران الجزائر، ص15.

حسب هذين الشكلين، يتبين أن الولايات المتحدة باستعمالها لكل الوحدات التي بحوزتها فإنه يمكنها إنتاج مليون علبة حليب أو 1000 حاسب آلي، أما فرنسا وباستعمالها لكل الوحدات التي بحوزتها فإنه يمكنها إنتاج 2 مليون علبة حليب أو 400 حاسب آلي. النقاط المكونة للمستقيمين المتقطعين تعبر عن الكميات البديلة الممكن إنتاجها بتقسيم الوحدات بين إنتاج الحليب وإنتاج الحواسب. أما النقاط الموجودة أسفل المستقيم التابع للولايات المتحدة وعلى يسار المستقيم التابع لفرنسا فإنها عبارة عن كميات يمكن إنتاجها لكن في هذه الحالة لا تستخدم وحدات الإنتاج المتاحة استخداما كاملا. أما النقاط الموجودة أعلى المستقيم التابع للولايات المتحدة وعلى يمين المستقيم التابع لفرنسا فهي عبارة عن كميات لا يمكن إنتاجها لعدم توفر عوامل الإنتاج الكافية.

إذا تخصصت الولايات المتحدة في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة و التي هي الحاسب الآلي و قامت ببيعها لفرنسا مقابل الحليب بسعر 1 حاسب آلي = 2000 علبة و إذا تخصصت فرنسا كذلك في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة و التي هي الحليب و قامت ببيعها للولايات المتحدة مقابل الحاسب الآلي

بنفس السعر، فإن منحنى إمكانيات إنتاج الولايات المتحدة يتحرك من الأسفل إلى الأعلى أما منحني إمكانيات إنتاج فرنسا فمن اليسار إلى اليمين معبران بذلك عن زيادة الإنتاج الكلي والاستهلاك المحلي لكلا البلدين [1].

نظرية المزايا المطلقة التي قدمت من طرف آدم سميث سنة 1776 قامت على عدد من الافتراضات، نذكر أهمها ما يلي:

- سلعتان ودولتان؛
- التبادل يتم على أساس المقايضة؛
- العمل هو العامل الوحيد في عملية الإنتاج وهو متجانس؛
- نظرية القيمة في العمل؛ قيمة السلعة تستنبط من وحدات العمل اللازمة لإنتاجها؛
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية داخل حدود الدولة ولا تنتقل بين الدول؛
- نفقات النقل والتأمين معدومة؛
- نفقات الإنتاج تبقى ثابتة وانخفاضها يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلعة؛
- التجارة الخارجية بعيدة عن التقييد؛
- وجود حالة تشغيل كامل -كل الموارد المتمثلة في العمل تستخدم في عملية الإنتاج؛
- تشابه رغبات وأذواق المستهلكين؛
- وجود حالة المنافسة الكاملة.

نظرية آدم سميث تمتلك عددا من نقاط القوة ومن نقاط الضعف. من أهم نقاط قوتها ارتكازها على نظرية القيمة في العمل وكذلك توضيحها بالتفصيل الميزة تقسيم العمل ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضا على المستوى الدولي. أما نقطة الضعف الأساسية لهذه النظرية فإنها تتمثل في عدم تمكنها من الرد على السؤال الأتي: لماذا رغم غياب الميزة المطلقة عند العديد من الدول تقوم التجارة ويتم التخصص [2].

2- نظرية الميزة (التكاليف) النسبية دافيد ريكاردو:

حتى نستطيع تفهم نظرية ريكاردو في التجارة الدولية وجب علينا أن نستعرض أولا نظريته في القيمة. ووفقا لنظرية ريكاردو في القيمة، فان قيمة أي سلعة تتوقف على تكاليف العمل المبذول في إنتاج هذه السلعة. أي ما تتطلبه إنتاج وحدة هذه السلعة من ساعات عمل [3].

أما في التجارة الدولية فان مبدأ تكاليف العمل لا يحكم القيمة في التبادل. أو كما يقول «ريكاردو» فإن نفس القواعد التي تنظم القيم النسبية للسلع في دولة لا تنظم القيم النسبية التي يتم تبادلها بين دولتين

---

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] فايزة قاشي، نفس المرجع أعلاه، ص16-17.

[3] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص102.

أو أكثر. فكمية النبيذ التي تصدرها البرتغال في مقابل المنسوجات من إنجلترا لا تتحدد بمقدار كمية العمل المخصصة لإنتاج كل من هذه السلع -كما هو الحال فيما إذا كان إنتاج كل من السلعتين المذكورتين يتم في إنجلترا أو في البرتغال» [1].

وقد يتساءل البعض ما السبب في وجود هذا الاختلاف الملحوظ في قواعد التجارة الدولية عن التجارة الداخلية. وقد أجاب ريكاردو على ذلك بان * الاختلاف يرجع إلى صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك -لتتجه إلى المكان الذي تكون فيه أكثر إنتاجية وأكثر ربحية وذلك إذا ما قورنت بإمكانية الانتقال داخل دولة واحدة. فمما لا شك فيه أنه في المثل المتقدم يكون من صالح أصحاب رؤوس الأموال في انجلترا ومن صالح المستهلكين في كل من الدولتين أن ينتج النبيذ والمنسوجات في البرتغال.

وان العمل ورأس المال المتخصص لإنتاج المنسوجات في انجلترا يجب أن ينتقل إلى البرتغال.

وقد أوضح ريكاردو أن الخبرة قد أوضحت صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بسبب عدم الأمان. وقد وجد أنه ليس من الأمر الهين أن يترك الانسان بلده ووطنه الذي نشأ فيه وينتقل إلى بلد آخر له عادات وتقاليد جديدة ولغة جديدة كما يخضع إلى قوانين ولوائح حكومية مختلفة. كل هذه العوامل جعلت انتقال العمل وانتقال رأس المال أمرا غير سهل. وأصبح هناك اكتفاء بمعدل ربح منخفض في الدولة التي يوجد بها رأس المال والعمل بدلا من البحث عن مجال أكثر ربحا في دول أجنبية أخرى.

والخلاصة أن عدم قابلية عوامل الإنتاج إلى الانتقال -العمل ورأس المال والتنظيم -هو الذي يمنع أن يقوم إنتاج السلع في الدول التي تكون فيها تكاليف الإنتاج منخفضة. وعلى ذلك فإن مكان الإنتاج في الدول المختلفة يتوقف على مبدأ التكاليف النسبية. فتقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكاليف العمل أقل نسبيا.

وهذا في الواقع إمتداد لمبدأ تقسيم العمل. وبعبارة عامة فإن تخصص الدول والأفراد إنما تكون في الأعمال التي تكون مهارتهم وكفايتهم في أدائها عالية. وقد أوضح ريكاردو ذلك فذكر أن من الممكن أن يكون هناك عاملان يستطيعان عمل الأحذية وعمل القبعات ولكن أحد العاملين يتفوق على الآخر في كل من السلعتين ولكنه في عمل القبعات فإنه يستطيع أن يتفوق عليه بمقدار 20 % ولكن في عمل الأحذية فإنه يتفوق عليه بمقدار 33 %. فلا شك أنه من الواضح أن يكون صالح الاثنين أن يتخصص العامل المتفوق في انتاج الأحذية التي يكون له في انتاجها ميزة نسبية وأن يترك إنتاج القبعات إلى العامل الثاني.

ولا شك أن نظرية التكاليف النسبية التي أضافها «ريكاردو» تعتبر خطوة متقدمة عن نظرية «آدم سميث» في التكاليف المطلقة. فنظرية «ريكاردو» نظرية عامة -فهي توضح حالات لم تتعرض لها نظرية « آدم

[1] - سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، ص103.

سميث » وتعتبر نظرية « آدم سميث » حالة خاصة - وهي الحالة التي تكون فيها الميزة النسبية لدولة إنما هي الميزة المطلقة أيضا.

وإن كانت نظرية «ريكاردو» قد أوضحت بطريقة مقنعة فائدة التجارة -إلا أنها لم تحدد هذه النسبة التي يتم بها تبادل السلع بين الدول أي معدل التبادل الدولي المعروف بمعدل التجارة [1].

جدول رقم (1. 04):

يوضح مقارنة بين كمية انتاج النبيذ والمنسوجات في كل من البرتغال و انجلترا

البلـــدان / الأيـــام	البرتغال	انجلترا
(10W) ايام عمل تنتج جالون نبيذ	20	10
(10C) ايام عمل تنتج ياردة قماش	20	15

المصدر: سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص102.

وواضح من الجدول العلوي أن البرتغال لديها ميزة مطلقه في إنتاج كل من النبيذ (W) والمنسوجات (C). ذلك لأنها متفوقة على انجلترا في إنتاج كل من السلعتين. وذلك واضح من أن نفس أيام العمل في كل من الدولتين تنتج كميات أكبر من النبيذ في البرتغال 10W<20W وكذلك كميات أكبر أيضا من القماش في البرتغال 15 C<20C. إلا أنه يلاحظ أن تفوق البرتغال في إنتاج النبيذ أكبر من تفوقها في إنتاج القماش وذلك بالنسبة لإنجلترا وذلك واضح من أن $\frac{20C}{15C} < \frac{20W}{10W}$. فإنجلترا بنفس أيام العمل تنتج من النبيذ ضعف ما تنتجه إنجلترا بينما في المنسوجات فإنها بنفس أيام العمل تنتج مره و 1/3 ما تنتجه إنجلترا. ويعني ذلك أن البرتغال لديها ميزة نسبية في إنتاج النبيذ مما يؤدي إلى تخصصها في إنتاج النبيذ وتصديره إلى انجلترا وتستورد المنسوجات من انجلترا.

اما بالنسبة لإنجلترا فإنها متخلفة تخلفا مطلقا في إنتاج كل من النبيذ والمنسوجات وذلك بالنسبة للبرتغال. ذلك لأنه بنفس عدد أيام العمل في كل من الدولتين فإن انجلترا تنتج كميات أقل من كل من النبيذ 20W>10W - ومن المنسوجات 20C>15C. إلا أن تخلف إنجلترا في إنتاج المنسوجات أقل من تخلفها في إنتاج النبيذ: $\frac{10W}{20W} < \frac{15C}{20C}$.

ويعني ذلك أن إنجلترا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات مما يدعوها إلى التخصص في إنتاج المنسوجات وتصدير المنسوجات إلى البرتغال وأن تستورد منها النبيذ.

كما يمكنا إستخدام نفس المثال المستخدم في شرح الميزة المطلقة لأدم سميث مع مراعاة أن بالنسبة لريكاردو، فإن الولايات المتحدة سيكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج كل من القمح والقماش إلا أن لها ميزة

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص104-106.

نسبية في إنتاج القمح - وإن المملكة المتحدة متخلفة تخلفا مطلعا في إنتاج القمح والقماش ولكن لديها ميزة نسبية في إنتاج القماش[1]. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1. 5):

يوضح مقارنة بين كمية انتاج القمح والقماش في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

البلدان / المنتوجات	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
القمح (بوشل لكل ساعة /عامل)	6	1
القماش (ياردة لكل ساعة /عامل)	4	3

المصدر: سامي خليل، **الإقتصاد الدولي**، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، 2002م، ص105.

وواضح من هذا الجدول أن الولايات المتحدة لديها ميزه مطلقه في كل من السلعتين لأن 6 بوشل > 1 بوشل، 4 ياردة > من 3 ياردة، وبالتالي، فإن الملكة المتحدة لديها تخلف مطلق في السلعتين إلا أن الولايات المتحدة الديها ميزة نسبية في انتاج القمح ذلك لأن $\frac{6}{1} > \frac{4}{3}$ وبالتالي فإنها تتخصص في انتاج القمح وتصدره وكذلك فإن المملكة المتحدة لديها ميزة نسبية في انتاج القماش لأن $\frac{3}{4} > \frac{1}{6}$ ، وبالتالي، تتخصص في إنتاج القماش وتصديره. فإذا قامت التجارة بين الدولتين وتم مبادلة 6 بوشل من القمح بـ 6 ياردة من القماش. فالولايات المتحدة حصلت على 6 ياردة من القماش مقابل 6 بوشل من القمح في حين أنها قبل التجارة كانت تحصل مقابل 6 بوشل من القمح محليا على 4 ياردات قماش فإنها كسبت من التجارة 2 ياردة قماش أو وفرت نصف ساعة عمل. أما المملكة المتحدة التي حصلت على 6 بوشل من القمح الذي يتطلب إنتاجها محليا 6 ساعات توجهم إلى انتاج القماش فتنتج 18 ياردة قماش تعطي الولايات المتحدة منها 6 وتكسب 12 ياردة أي توفر 4 ساعات.

ولعل ريكاردو لم يوفق في الوصول إلى الخطوة التالية، وهي تحديد نسبة أو معدل التبادل الدولي بين الدولتين، وذلك لأنه كان مهتما بأن يثبت أنه يكفي أن يكون هناك اختلاف في التكاليف النسبية وليس في التكاليف المطلقة في إنتاج السلع في الدولتين حتى تقوم التجارة الدولية[2].

3-نظرية ماركيتيلية:

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا واسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا، وبدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة اقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص108-109

في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها، ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما: مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة وثانيهما التجارة الخارجية، وانطلاقاً من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية.

وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضا في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقدم الذهب والفضة إليها. وبما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضاً في الميزان التجاري في وقت واحد علماً بأن كمية الذهب والفضة ثابتة في وقت معين وعليه فإن بعض ، الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى وهذا يثبت أن المذهب التجاري هو مذهب قومي يرى أن دعم الدولة، من الأمور الهامة. وهكذا نلاحظ أن التجاريين يقيسون ثروة الأمة بما يتوافر لديها من ذهب وفضة في حين أننا في العصر الحاضر نقيس ثروات الأمم بما يتوافر لديها من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية.

وقد ظل هذا المذهب سائداً حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة دعه يعمل -دعه يمر الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطها الاقتصادي بحرية بعيداً عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية. مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث وريكاردو وميل الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية [1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للتجارة الخارجية

اتضح لنا من دراستنا لظاهرة التخصص والتبادل الدولي أن النظرية الكلاسيكية قد اقتصرت في تحليلها لهذه الظاهرة حتى الآن على بيان أن اختلاف النفقات النسبية الطبيعية يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية، وأن تساوي هذه النفقات يؤدي إلى عدم قيامها. ومما لا شك فيه أن هذه النتيجة التي توصل إليها التحليل الكلاسيكي في إطار كل من نظرية ريكاردو في النفقات النسبية ونظرية هابرلار في تكلفة الفرصة البديلة لا تخرج عن كونها تحليلاً مبسطاً لقانون النفقات النسبية في شقه الطبيعي، دون أن يمتد إلى بيان العوامل المؤدية إلى اختلاف هذه النفقات النسبية.

ويمكن القول بصفة عامة إن هذه النتيجة تعكس قصور التحليل الذي قدمناه حتى الآن للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وعجزها بالتالي عن استيعاب كل من المصادر الطبيعية والمصادر المكتسبة

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة.ط2015 م، ص33-34.

لاختلاف النفقات النسبية في ظاهرة الاختلافات الكمية العناصر الإنتاج أي وجود اختلافات بين نسب توافر كميات عناصر الإنتاج. أما المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية فتتعلق بالظواهر التالية[1]:

- الوفرة أو الندرة النسبية في عنصر رأس المال الإنساني، وهو ما يعرف أيضاً بعنصر العمل الماهر.
- اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية، وهو المصدر المرتبط بتحليل ظاهرة تزايد الغلة التي تنشأ عند حدوث تغير في نطاق المشروع. فالصفة الجوهرية هنا ليست تغير النسبة بين كميات عناصر الإنتاج على النحو الذي يظهر عند تحليل المصادر الطبيعية لاختلاف النفقات النسبية، وإنما زيادة كميات العناصر الإنتاجية المستخدمة في المشروع لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمشروع كنتيجة لاتساع نطاقه وبالتالي الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.
- التكنولوجيا وما تولده من اختراعات والتجديدات تؤدي إلى اكتساب بعض الدول لميزة نسبية مؤقتة تظل محتفظة بها لفترة زمنية مؤقتة إلى أن تزول الأسباب المؤدية إليها، وبالتالي قيام التجارة الخارجية في تلك السلع الكثيفة التكنولوجيا وهي السلع المعروفة بسلع دورة المنتج.

وأمام هذه التفرقة بين المصادر الطبيعية والمصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية نشأت تفرقة مناظرة بين المزايا النسبية الطبيعية والمزايا النسبية المكتسبة. وفي إطار هذه التفرقة وجب التمييز بين كل من:

- قانون النفقات النسبية الطبيعية، وهو القانون الذي صاغه ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية، وتم إعادة صياغته في شكل جديد على يد هابرلار في نظريته الخاصة بتكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختيار.
- قانون النفقات النسبية المكتسبة، وهو القانون الذي تم بلورته في ضوء المناهج النظرية الجديدة التي تولت تطوير النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وحاولت إكتشاف مصادر جديدة لاختلاف النفقات النسبية غير تلك التي ركز عليها نموذج هكشر -أولين في التجارة الخارجية، والتي أطلقنا عليها مصطلح المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية.

وإذا حاولنا نتيجة لذلك. تعريف النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فإننا يمكننا القول بأنها تلك النظرية التي اتخذت من قانون النفقات النسبية الطبيعية أساسا لتفسير نمط وشروط التجارة الخارجية وتحديد المكاسب الناشئة عن قيامها، والتي تستفيد منها الدول أطراف التبادل الدولي. وفي إطار هذه النظرية حدثت المساهمات التالية لبلورة وصياغة هذا القانون:

- **المساهمة النظرية التي قدمتها نظرية ريكاردو** في النفقات النسبية إعتماداً على معيار التباين الجغرافي المستخدم في تحديد مفهوم النفقة النسبية للسلع المتبادلة دولياً

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ط 2 – 1993م. القاهرة، ص135-136.

- **المساهمة النظرية التي حاولت من خلالها نظرية جون استيورات** ميل في القيم الدولية سد الثغرة في التحليل الريكاردي لقانون النفقات النسبية الطبيعية، وهي مساهمة تمثلت في تحديد معدل التوازن الدولي على وجه الدقة بدلاً من تقديم منطقة بأكملها -وهي منطقة ريكاردو -تمثل النقط الواقعة داخلها معدلات ممكنة أو محتملة للتوازن الدولي بعد قيام التجارة الخارجية[1].
- المساهمة النظرية التي شاركت بها المدرسة الحدية في التجارة الخارجية على يد الاقتصادي المعروف هابولار، والتي إتخذت شكل إعادة صياغة قانون النفقات النسبية بمفهومها الريكاردي، وقدمت تعريفاً أكثر اوضوحاً مستخدمة في ذلك معيار التباين السلعي لتحديد مفهوم النفقة النسبية للسلع المتبادلة دولياً، وهو المعيار الذي تمخض عن نظرية تكلفة الفرصة البديلة التي مثلت عوضا عن استخدام نظرية العمل في القيمة كأسلوب لتحديد قيم السلع المتبادلة دولياً.
- المساهمة النظرية التي قدمها نموذج هكشر -أولين في نسب عناصر الإنتاج في تحديد مصادر اختلاف النفقات النسبية، وبالتالي تعميق التحليل الكلاسيكي للنفقات النسبية بدلاً من الاكتفاء بالصياغة المبسطة التي قدمتها النظريات السابقة عليها القانون النفقات النسبية. صحيح أن هذه النظرية ركزت فقط على ظاهرة الاختلاف النسبي -وهي ظاهرة طبيعية وليست مكتسبة -ودرجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج كمصدر طبيعي الاختلاف المزايا النسبية بين الدول، وهي بصدد البحث عن تفسير لأسباب وشروط التبادل الدولي. لذلك لم يكن غريباً أن تم تصنيف هذه النظرية ضمن قائمة النظريات الكلاسيكية الحديثة في التجارة الخارجية. من هنا يقال إن النظرية مكشر -أولين في نسب توافر عناصر الإنتاج تحاول تقديم تفسير حديث المفهوم كلاسيكي مستقر، وهو اختلاف النفقات النسبية الطبيعية، وهو التفسير الذي لم يجد تحليلا عميقا بين كتاب المدرسة الكلاسيكية الذين سبقوا كلا من الاقتصادي إيلي هكشر وبرتل أولين.

وترتيبا على التحليل المتقدم يمكن أن تستخلص تعريفا واضحا لنموذج **هكشر-أولين** في التجارة الخارجية بأنه محاولة تقديم تفسير حديث المفهوم كلاسيكي قائم على إرجاع ظاهرة اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية متمثلة في ظاهرة الاختلاف النسبي في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج.

من هنا يتضح أيضاً أن هذا النموذج النظري جاء إلينا بتحليل قاصر المصادر اختلاف النفقات النسبية حيث تجاهل - نتيجة للفروض التي إرتكز عليها - جميع المصادر المكتسبة لتباين هذه النفقات النسبية، مفاد ذلك إذن أن نظرية مكشر - أولين تعطينا تحليلاً للشق الطبيعي القانون النفقات النسبية

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص136-137.

معتمدة في ذلك على عنصر الوفرة أو الندرة النسبية العناصر الإنتاج، تاركة الشق المكتسب لهذا القانون - أي قانون النفقات النسبية المكتسبة - المساهمات نظرية أخرى تقدمت بها مجموعة المناهج النظرية التي حاولت تطوير هذه النظرية من خلال تطويع الفروض القائمة عليها لتكون أكثر منطقية واقترابا من الواقع العملي، وأكثر انسجاما مع حقائق الاقتصاد العالمي[1].

1- نظرية تعادل اسعارعوامل الإنتاج (ساموبلسون):

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر -اولين، فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج وقد أشار هيكشر في عام 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة والتي لا يمكن إنكارها.

ومن ناحية اخرى فقد أكد أولين في العام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحو تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المشاركة في التجارة والتي تتماثل فيها تقنيات الإنتاج

وفي عام 1948 توصل ساموبلسون إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هيكشر -اولين - ساموبلسون) في تعادل اسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقاً لهذه النظرية القائمة على فكرة الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة العوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.

لقد أثبت ساموبلسون ذلك باستخدام نموذج (الدولتين، السلعتين، عنصري الإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج.

وهذا يعني أن التجارة الدولية تقوم بالدور نفسه الذي من المفترض أن تقوم به في حال السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، كما أنها تساهم في إعادة توزيع الدخول داخل الدولة الواحدة أيضاً، وأمام هذا الوضع فتحت النظرية الباب أمام العديد من التساؤلات التي يمكن الإجابة عن بعضها عند التعرض الموضوع التجارة الدولية والرفاهة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا أدت التجارة إلى تخفيض

أجور العمال في الدول ذات الندرة النسبية لعنصر العمل فلماذا لا تقف نقابات العمال ضد تحرير التجارة؟ وإذا ما أثرت التجارة الدولية على الدخول فهل تصل الدول وفقاً لهذه النظرية إلى التوزيع الأمثل للدخول من خلال التجارة؟

وهل ستؤدي حرية التجارة إلى معادلة متوسط نصيب الفرد من الدخل في جميع الدول؟ [2].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص138-139.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي**، دار المسيرة، الطبعة 2، 2015، ص 103-104.

2- نظرية ريبزنسكي:

تعتمد نظرية ريبزنسكي والتي قدمت عام 1955 على أثر زيادة عرض عوامل الإنتاج، ويتم تحليلها ودراستها في إطار التحليل الساكن المقارن، وقد تناولت هذه النظرية حالة دولة واحدة تنتج سلعتين باستخدام عاملين من عوامل الإنتاج، لكنها لم تصل بعد إلى درجة التخصص الكامل في إنتاج أي من هاتين السلعتين، فإذا كانت أسعار هاتين السلعتين ثابتة، وكان في مقدرة عاملي الإنتاج الانتقال بين الصناعتين، فإن هذه النظرية قد أثبتت أن زيادة عرض أحد عوامل الإنتاج سؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلعة التي تعتمد في طرق إنتاجها على الاستخدام الكثيف للعامل الذي زاد عرضه، وفي الوقت نفسه ستؤدي إلى انخفاض حجم إنتاج السلعة الأخرى التي تعتمد في طرق إنتاجها على الاستخدام الكثيف للعامل الثاني الذي بقي عرضه ثابتاً، وقد توصل ريبزنسكي إلى النتيجة التالية:

إن معدل الزيادة في حجم إنتاج السلعة الأولى سيكون أكبر من معدل الزيادة في حجم العرض من عامل الإنتاج، رغم افتراض ثبات غلة الحجم وثبات طرق الإنتاج. هذا وقد حددت أسباب النتيجة السابقة بما يلي:

1. إن افتراض ثبات أسعار السلعتين لا بد أن يستلزم أيضاً اسعار عاملي الإنتاج.
2. إن اسعار عاملي الإنتاج لا يمكن أن تثبت إلا إذا ثبتت إنتاجية كل منهما في إنتاج السلعتين.
3. إن إنتاجية كل من عاملي الإنتاج لا يمكن أن تثبت إلا إذا ثبتت نسبة الكمية المستخدمة من العامل الآخر في كلا الصناعتين.

ومن هذه الناحية تكون الطريقة الوحيدة لامتصاص الزيادة في عامل الإنتاج الذي تزايد عرضه في إنتاج السلعة الكثيفة الاستخدام منه، هي السحب من الكمية المستخدمة من العنصر الآخر في الصناعة الأخرى حفاظاً على ثبات نسبة المستخدم في كل منهما، ويؤدي هذا السحب إلى تناقص إنتاج تلك الصناعة، ومن الملاحظ أن هذه النظرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية هيكشر - اولين لاعترافها الأساسي بفكرة وفرة عناصر الإنتاج وبمبدأ الميزة النسبية وقد تمكن بعض الاقتصاديين على تعميم النظرية على حالة وجود دولتين، وسلعتين، وعاملي إنتاج[1]

3- نظرية جون هيكس:

درس جون هيكس في عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها هيكس أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها، خصوصاً إذا تحقق

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص،ص:105،106.

هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها المكاسب في شروط التبادل الدولي، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات لقد قام هيكس بالتميز بين ثلاثة أنواع للتقدم العلمي هي:

1. التقدم المستخدم لرأس المال؛
2. التقدم المستخدم للعمل؛
3. التقدم المحايد.

وقد قدم هيكس افتراضاً يتصف بالتقييد من شأنه أن يجعل نسبة مزج عوامل الإنتاج متساوية قبل تحقيق التغيير العلمي وبعده، كما يجعل التقدم العلمي وفقاً للمعايير السابقة محايداً، وبناء على هذا الافتراض فقد توصل هيكس إلى النتيجة التالية:

(إذا اختص التقدم العلمي بإحدى السلعتين المنتجين مع ثبات اسعارهما | النسبية، لا بد وأن ينخفض حجم الإنتاج المطلق من السلعة الأخرى) [1].

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 106،107.

المبحث الثالث

أدوات السياسة الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة [1] في لغة العرب مصدر لساس يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلح، وزيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي يفرض عليها امتلاك مجموعة من الأدوات الاقتصادية تؤثر من خلالها على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف،

1-تعريفات السياسة الاقتصادية:

يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كلّ ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[2]، كما يعرفها البعض بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية"[3]، ويعرفها البعض الآخر على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية[4]، وتُعرف أيضاً على أنها مجموعة توجهات كلّ التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعبّر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال[5]، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.[6]

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التوزيع العادي للدخول في التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم)**، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1993، ص، ص: 15،16.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص: 43.

[3] نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990، ص: 141.

[4] رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996، ص: 325.

[5] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2006، ص، ص: 13،14.

[6] Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Dound, Paris, 2002, p: 188.

قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف [1]، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

- ✓ تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛
- ✓ زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار. [2]

إن السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن.

وتختلف الغايات عن الأهداف، فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى الغايات، بينما الوسائل تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، ويُضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها[3].

أهداف + أدوات + زمن [4]

2-أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم (1. 06)

يوضح مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع الموازنات الكلية
الآثار	نوعية	كمية

Source : Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Dound, Paris, 2002, p: 188.

---

[1] نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص: 441.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص،ص: 74،75.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص: 14.

1.2. السياسة الاقتصادية الظرفية:

كما ذكرنا سابقاً، تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

1.1.2. سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية إنكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه[1]، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).[2]

2.1.2. سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وهي مستوحاة من الفكر الكيتري[*]، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

شكل رقم (1-03)

مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

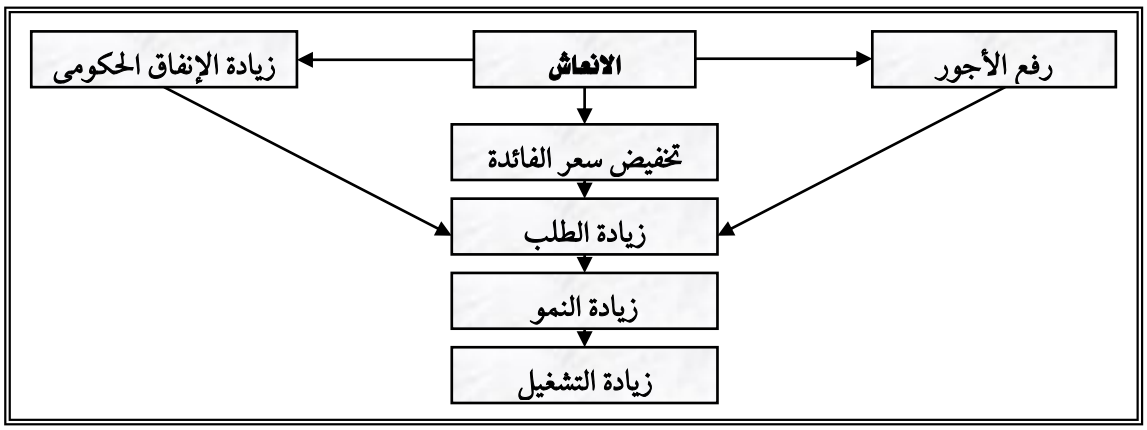

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص:.79

3.1.2. سياسة الإنكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.[3]

---

[1] عبد الله بالوناس، **الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 132.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[*] نقصد بالتحليل الكيتري إسهام "جون مينار كيتر" (1883-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936، ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاءوا من بعده واعتمدوا في تحاليلهم وتفاسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كيتر"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكيترية، ومنهم على الخصوص: R.F. Kahin; E.AG. Robinson; P.Sraffa; C.H.P. Gifford; A.F.W. Plumptre; A. Hansen J.E. Meaole; P. Samulson J.; Hicks;

[3] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 33، ص: 70.

شكل رقم (1. 04)

مخطط توضيحي لسياسة الانكماش

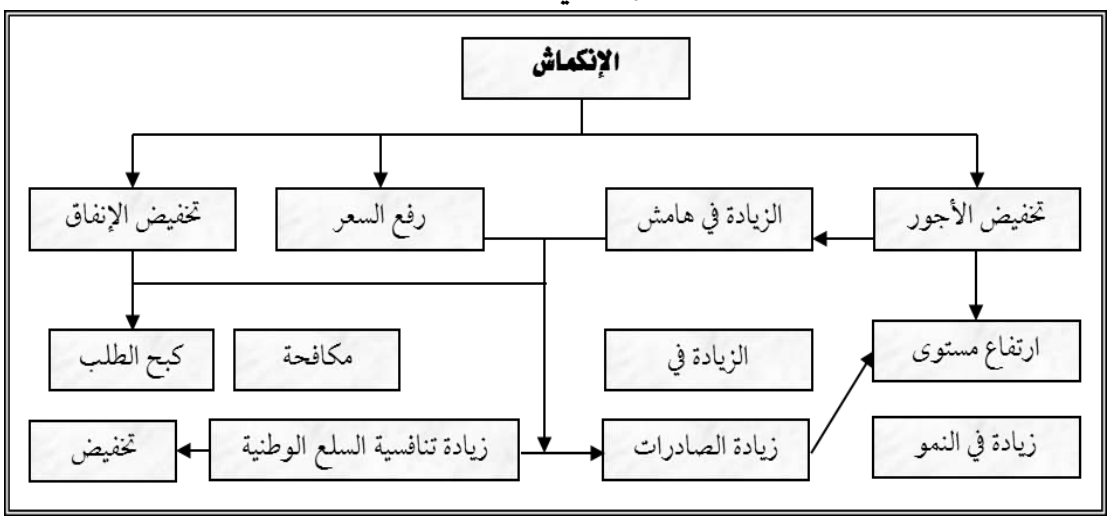

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

4.1.2. سياسة التوقف ثم الذهاب: [*] تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي [1]:

شكل رقم (1. 05)

مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب

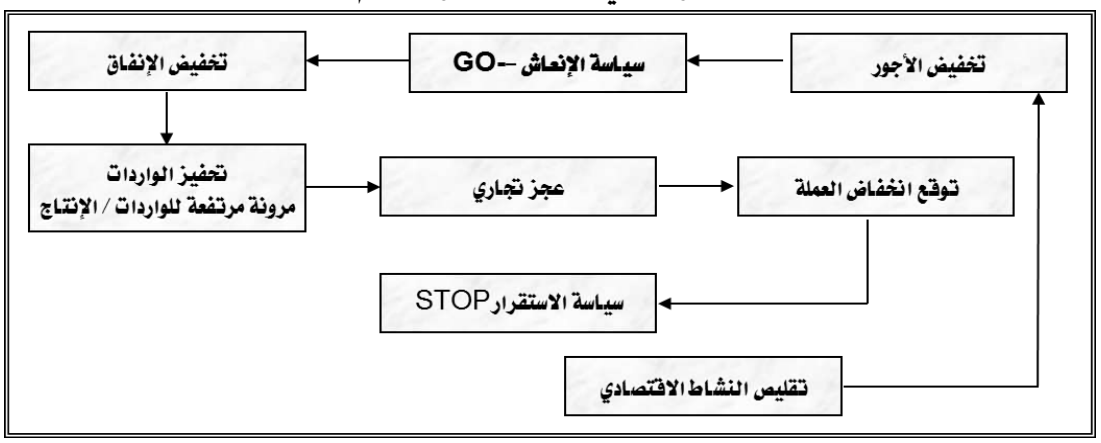

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص: 33.

2.2. السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كلّ القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق،

[*] تستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة.

أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق وأن أشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.[1]

3-أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلاّ أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور[*] وهي:

- ✓ تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- ✓ محاربة البطالة وتوفير الشغل؛
- ✓ تحقيق التوازن الخارجي؛
- ✓ محاربة التضخم.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كلّ أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة.

وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة ويجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر

---

[1] عبد الله بالوناس، **الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره، ص: 205.

[*] نجد أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي " كالدور " في أربعة نقاط سماها بالمربع السحري لـ" Kaldor "، وهي البحث عن النمو الاقتصادي؛ البحث عن التشغيل الكامل؛ البحث عن التوازن الداخلي؛ التحكم في التضخم. فالكثير من الدول النامية قامت باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية كالجزائر مثلا من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها كالبطالة والفقر... إلخ. قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وهذا بانتهاجها سياسة اقتصادية تخدم مصالحها ومستقبلها على حسب أولويات الإصلاح طمعا للوصول إلى النهاية إلى تحقيق الرفاهية العامة / الباحثة.

وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية دفعة واحدة[1]، ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وهو ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (1. 06)

يوضح هيكل السياسة الاقتصادية

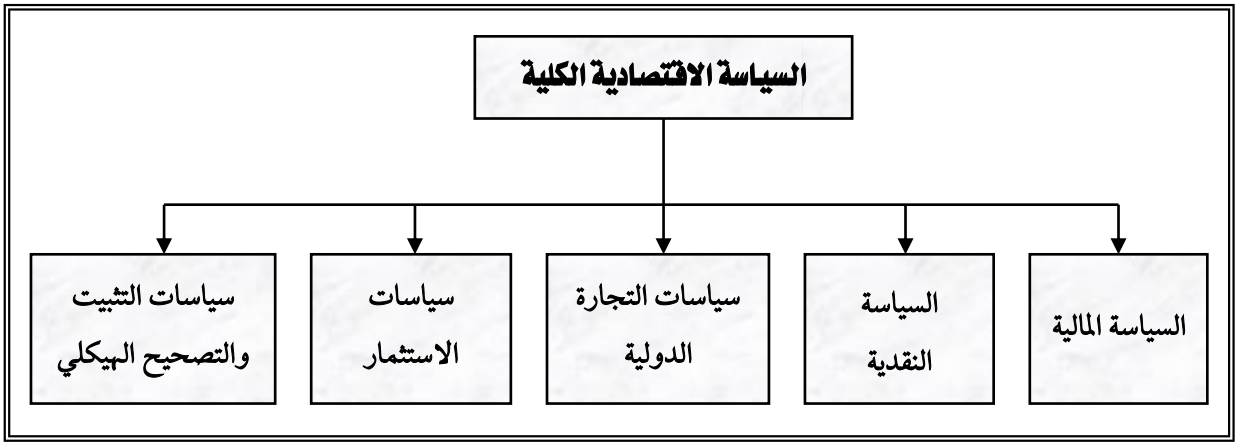

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي"**، زهراء الشرق، دون طبعة، القاهرة، 2007، ص: 229.

ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة في النظام الاقتصادي إلى مجموعتين رئيسيتين:

أدوات السياسة النقدية.

أدوات السياسة المالية.

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كلّ القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.[2]

1-السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدائها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي سواء الدول المتقدمة أو النامية، إن تقدم الدولة من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف... إلخ).

لذا حاولنا معرفة ماهية السياسة المالية وأدواتها.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 227،222.

[2] أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، 1990، ص: 241.

1-1. تعريف السياسة المالية:

ولقد اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود[1]، ويزدخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية حيث عرفها البعض على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة".

بينما عرفها البعض على أنها "استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي".[2]

وتتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل بها الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة [4]، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1. أدوات السياسة المالية

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساساً بالإجراءات والقدرات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضاً الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية.

لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا تتضح الحقيقيتان التاليتان:[5]

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 1999، ص: 201.

[2] محمد حسين الوادي، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 182.

[3] علي كنعنان، **المالية العامة والإصلاح المالي**، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003، ص: 192.

[4] علي كنعنان، **اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية**، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997، ص: 19.

[5] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

أ. هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

- ✓ زيادة أو إنقاص الضرائب؛
- ✓ زيادة أو إنقاص الإنفاق العام؛
- ✓ استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

ب. إن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم والإنكماش ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

1-2-1. النفقات العامة:

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية.

ومع تطور طبيعة السياسة العامة من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتخذة تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية.[1]

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد هامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

أ- مفهوم النفقات العامة (الإنفاق الحكومي):

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة.[2]

ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم التي تمثله الدولة في النشاط الاقتصادي.[3]

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث عناصر، والتي تمثل أركان النفقة وهي: العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، منشورات الحلبي، دون طبعة، لبنان، 2006، ص: 26.

[2] محمد باهر عتلم، **المالية العامة وأدواتها الفنية و آثارها الاقتصادية**، مكتبة الآداب، دون طبعة، مصر، 1998، ص: 71.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

الأشخاص العامة، والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.[1] ولنناقش عناصر النفقة الثلاث (أركانها) قصد التوصل إلى تحديد مفهوم النفقة.

ب- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جيداً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء [*] أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل: إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

- ✓ الانتقال إلى الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة؛
- ✓ انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة عن عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري)؛
- ✓ محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (من خلال توزيع الدخل)؛
- ✓ تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير نقدية.

ج- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها:

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو تنظيمها – ركناً أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[*] نعني بالسخرة والاستيلاء نفقة عامة تقوم بها الدولة بغير مقابل أو تعويض أو سداد جزء من المقابل المستحق للغير نقدا، والآخر عينا في صورة خدمات تقدمها الدولة دون مقابل أو بمقابل رمزي (الإعفاء من سداد قيمة إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات وتخفيض قيمتها بالنسبة لبعض موظفي الدولة)/الباحثة.

أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.[1]

د- الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع والمصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.[2]

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.[3]

وتنقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

- ✓ حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)؛
- ✓ حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)؛
- ✓ حسب التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).[4]

1-2-2.الإيرادات العامة:

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلابد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولاً للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

حتى يتسنى للدولة القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصاً أصيلاً لها.

مما سبق يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقا، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن

---

(1) Mourice Duverger, **Finances publiques**, P.U.F, Paris, 1971, p-p: 34-39.

(2) سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص: 33.

(3) سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص: 27.

(4) رفعت المحجوب، **المالية العامة**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص: 92.

حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو إئتمانية[1]، وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

- ✓ الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدولة)؛
- ✓ الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)؛
- ✓ الإيرادات الإئتمانية (القروض العامة).

أ-الإيرادات الاقتصادية:

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: الدومين، الثمن العام.

ب-الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي تلتزم به الدولة سداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين.[2]

ج- الإيرادات الإئتمانية (القروض): [3]

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من الإيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.

تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين، ويمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة من خلال الشكل التالي:

---

[1] إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة، دون طبعة، عمان، 2000، ص، ص: 124،120.

[2] زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1994، ص: 95.

[3] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 262،272.

شكل رقم (1. 07)

يوضح مصادر الإيرادات العامة

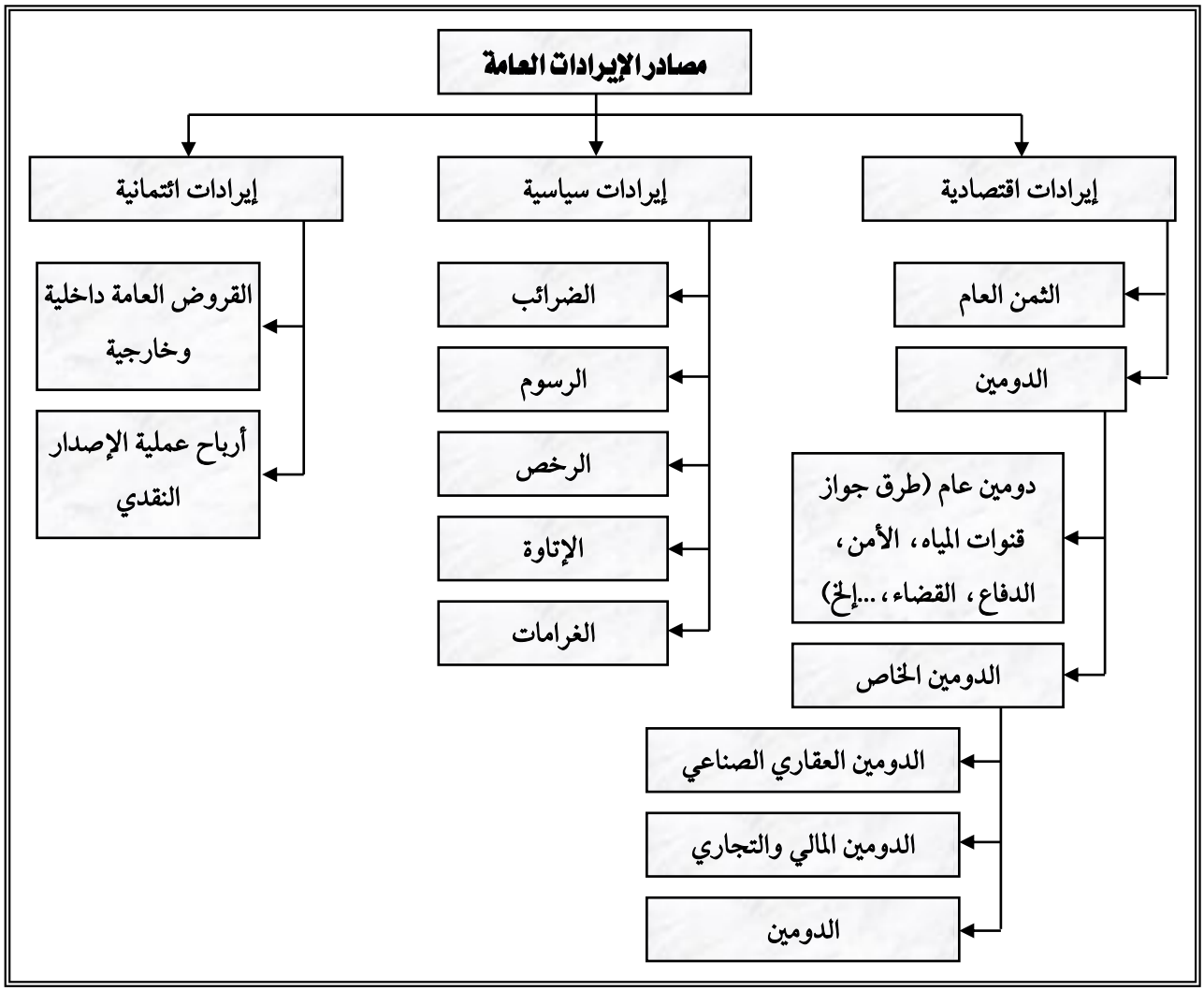

المصدر: دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص: 194.

ويمكن القول أن الدولة تستطيع من خلال استخدامها لأي نوع من الإيرادات سالفة الذكر تحقيق أغراض مختلفة وعديدة.

1-2-3. الموازنة العامة: [1]

لابد قبل التصدي لموضوع الموازنة العامة من وضع الأمور في نصابها الصحيح لأن عدم توخي الدقة في المفردات قد يفضي بنا إلى أخطاء ومن هنا يجب علينا استخدام لفظة "الموازنة" بمعنى "Budget" لا الميزانية بمعنى "Bilan"، وإذا كان بعض الباحثين في العلوم المالية يستعملون عبارة "ميزانية الدولة" بدلاً من "موازنة الدولة" فإن ذلك الاستعمال غير الدقيق للعبارتين يؤدي إلى محذور الخلط بين الوضع الحسابي المستقبلي للقطاع الخاص والوضع الحسابي الماضي للقطاع الخاص.

[1] فوزي عطوي، **المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، لبنان، 2003، ص: 320.

فبعد التطرق إلى أدوات السياسة المالية باختصار من إنفاق وإيرادات عامة يكون من الطبيعي أن ننتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

عرفها "القانون الفرنسي" المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ 19 يونيو 1956 عرّفت الموازنة بأنها: "الصيغة التشريحية التي تقدّر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقرّرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية".

تتمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العام لأي دولة من الدول، إذ أنها تتمثل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.[1]

فالموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.[2]

وعلى هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلاّ خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجاً مالياً يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى إليها الدولة لتحقيقها.

ونلخص بذلك أن الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة ما تكون سنة. ومنه فإن الموازنة العامة للدولة تستند إلى عنصرين أساسيا هما التقدير والاعتماد.

2-السياسة النقدية:

هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وحسب اعتقادهم فإن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين يرى الكثيرون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لشغلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نبين مفهوم السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها.

---

[1] مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 261.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2000، ص: 131.

2-1. تعاريف السياسة النقدية وأهدافها

أصبح حديثاً هدف السياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف بصفة عامة تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالطبع هذا لن يتحقق دون اللجوء إلى سياسات عمدية منشطة، وهذه السياسة قد تكون السياسة المالية، كما قد تكون السياسة النقدية وكما قد تكون السياسة التجارية أو خليط منهم.

لا شك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب.

أمّا السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة، تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة هامة ضمن سياسات السياسة الاقتصادية وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها، أهدافها وأدواتها.[1]

2-1-1. تعريف السياسة النقدية:

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعاً في الإطار العام للاقتصاد.

بحيث اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

تعرف السياسة النقدية "بأنها عبارة عن تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي"[2]، كما يمكن تعريف السياسة بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية

---

[1] Christine Ammer & Dean. S. Ammer, **Dictionary of business and economy**, Macmillan publishing, New York, 1977, p: 269.

[2] لمزيد من التفاصيل عن السياسة النقدية، أنظر:

Carle Walsh, **Monetary and policy**, 3rd edition, Massachusetts Institute of technology, 2010, pp 453-509.

ممثلة عادة بالبنك المركزي أو وزارة المالية للتأثير في الإئتمان المصرفي تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي".[1]

ويقصد بالسياسة النقدية "قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الإئتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته للتأثير على الاستثمار، وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع"[2]. كما تعرفها بأنها "دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية"[3]، كما تعرف أيضاً على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، وتشمل السياسة النقدية على "جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[4]

يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تصنعها السلطات النقدية بما تكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

2-1-2. أهداف السياسة النقدية:

إنّ السياسة النقدية جزءًا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، ونجد من أهم هذه الأهداف:

- استقرار المستوى العام للأسعار أي تحقيق الاستقرار النقدي داخلياً وخارجياً؛[5]
- تحقيق التنمية الاقتصادية، أي توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الإئتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه؛[6]
- تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية المصرفية؛

---

[1] ناظم محمود نور الشمري، محمد موسى الشروف، **علم الاقتصاد**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص: 353.

[2] عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، القاهرة، 1998، ص،ص: 291،290.

[3] أحمد فريد وسهير محمد، **السياسة النقدية**، موسوعة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، 2000، ص ص: 39-40.

[4] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص86.

[5] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، دون طبعة، الوادي، 2007، ص: 63.

[6] العبادي عبد الناصر، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

- بحيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوي مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، وهنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية التي تسعى لتحقيقها؛
- التوازن في ميزان المدفوعات أي تعالج السياسة النقدية الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة؛
- المساهمة في تخفيض هدف التوظيف الكامل وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.[1]
- تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية من خلال تنظيم العلاقة بين المؤسسات المالية والنقدية أو التي تعمل على تحفيز المدخرات، وتحويلها إلى الاستثمارات الإنتاجية، ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية والتي ينفذها البنك المركزي، كون الأسواق المالية تعكس الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.[2]
- الحفاظ على أسعار الفائدة مستمرة، ودون تذبذب وذلك بهدف تدعيم التخطيط الاقتصادي المستقبلي.
- ويلاحظ أن جميع هذه الأهداف تشكل وحدة واحدة متكاملة من الخيارات المتاحة أمام السلطة النقدية (البنك المركزي) لتحقيق أهدافها.

2-2. أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الإئتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

إنّ تحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كلّ الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره ص: 97.

[2] محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص: 357.

التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد، والتي تحدد بـ: أدوات الرقابة الكمية، أدوات الرقابة النوعية وأدوات الرقابة المباشرة.

2-2-1. أدوات الرقابة الكمية: [1]

أ. الرقابة الكمية: ونقصد بالرقابة الكمية رقابة البنك المركزي على كمية أو حجم الإئتمان المصرفي، إذ يمكن له أن يؤثر في هذه الكمية من خلال أدواته المتاحة وهذه الأدوات هي:

- **سياسة إعادة معدل الخصم:** معدل الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية، وبالتالي يلجأ البنك المركزي إلى الحد من الإئتمان لدى البنوك التجارية[2]، ويستعمل البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية إحدى الوسيلتين:

أ- تحديد الشروط الواجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها للحد من قدرة البنوك على تعزيز احتياطاتها النقدية.

ب- تغيير سعر إعادة الخصم لتعديل النفقة التي تتحملها البنوك عند رغبتها في الإقتراض من البنك المركزي فتغير أسعار الفائدة في السوق بوجه عام، مما يؤثر على حجم الإئتمان.[3]

وهناك الكثير من الاقتصاديين يشككون في مدى نجاعة وفاعلية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الإنكماشية والأهداف التوسعية.

ويعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة.

- **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها دخول البنك المركزي إلى السوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، وفي مقدمتها السندات الحكومية ذات الآجال الزمنية المختلفة أو حتى شراء وبيع العملات الأجنبية (الدولية) أو الذهب في أحيان معينة[4]، فقد إعتبارها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية (استعمالاً خاصة للدول المتقدمة) في التأثير على المعروض النقدي[5]، وتعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الإئتمان وخلق نقود الودائع، إذ أن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تزيد أو تخفض من هذه الاحتياطات تبعاً لشراء أو بيع البنك المركزي للأوراق

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010، ص: 355.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص: 122.

[3] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

[4] ناظم محمد نور الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سبق ذكره، ص: 356.

[5] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

المالية، هذا البيع أو الشراء يرتبط بدوره بطبيعة الأحوال الاقتصادية السائدة فيما إذا كانت أحوال كساد أو تضخم.[1]

فأثناء التضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات إلى المصارف التجارية وهو بذلك يسحب جزء من احتياطاتها النقدية الموجهة للإقراض بقدر يساوي المبلغ المدفوع من المصارف التجارية لقاء شرائها لهذه الأوراق المالية، وبالتالي تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الإئتمان وهذا ما يهدف إليه البنك المركزي أثناء التضخم.

أما أثناء الكساد الاقتصادي فإن البنك المركزي يبادر إلى شراء الأوراق المالية التي سبق وأن باعها إلى المصارف التجارية، وشرائه للأوراق سيضيف إلى الاحتياطات النقدية المتاحة لأغراض الإقراض وبذلك يساعد المصارف التجارية على التوسع في منح الإئتمان المصرفي وصولاً إلى تحقيق الرواج الاقتصادي.

- **تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:** تعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدم للرقابة على الإئتمان والذي بدوره يؤثر على عرض النقود، وهذه النسبة يفرضها البنك المركزي على الودائع الجارية والآجلة، قد تصل إلى 30% وفقاً للأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المعني، وهذه النسب يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يحصل مقابلها على فائدة، ومن الواضح أن تغير هذه النسب يؤثر بشكل مباشر على ما سيتبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سيؤثر على مقدرة البنوك على الإقراض وتوفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.[2]

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الإنكماش يخفض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية التوسيع في منح الإئتمان.[3]

2-2-2. أدوات الرقابة النوعية (الكيفية) والأدوات المباشرة:

تهدف أدوات الرقابة الكيفية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الإئتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والإنكماش[4]، فتقوم السلطات النقدية بتشجيع تدفق الموارد المالية نحو الإنقطاعات المهمة في الاقتصاد التي تعيق نموها ضآلة

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره ، ص: 357.

[2] محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 359.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

[4] يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، مطابع إيديتار، دون طبعة، إيطاليا، دون سنة نشر، ص: 250.

الموارد المالية المتاحة والحد من إنتقال تلك الأموال إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الإستهلاكية والمضاربات[1]. ومن أهم هذه الأدوات:

- **السقوف التمويلية:** تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.
- **تنظيم القروض الاستهلاكية:** وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.
- **تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.
- **الإقناع الأدبي:** وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته.[2]
- **التوجيهات والأوامر:** يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الإئتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل؛ أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض.[3]

كما يمكن تحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة أصولها، أو فرض حد أقصى لجملة قروض البنوك واستثماراتها، أو وضع حد أقصى لمعدل الزيادة في قروض واستثمارات البنوك خلال فترة مستقبلية، وكذلك سلطة البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية

---

[1] غازي عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب، الطبعة الثانية، باتنة، 1986، ص: 140.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** مرجع سبق ذكره، ص ص: 129-130.

[3] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 185-186.

استثمار أموالها فيها، وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لأنواع الكيترية معينة من القروض والاستثمارات.[1]

- **الإعلام:** يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومة، وكان "البندس بنك" البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الإئتمان، وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الإئتمانية الموضوعة من قبله.[2]
- **الإجراءات العقابية:** إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمداداتها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.[3]

2-3. السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش

يشير أنصار السياسة النقدية (النقديون) إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم[*] التي يعاني منها الاقتصاد القومي أو حالة الإنكماش وهي عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثاً.

2-3-1. السياسة النقدية وعلاج التضخم:[4]

حيث تقوم البنوك التجارية المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى الأخير على خلق الإئتمان، ويقل خلق النقود، فينخفض عرض النقود، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الإنخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم، ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود وبالتالي انخفاض عرض النقود (المعروض النقدي)، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل

---

(1) محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، دون تاريخ، ص: 315.

(2) غازي عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

(3) يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية** ، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

(*) بإعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية./الباحثة

(4) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 112. ولمزيد من التفاصيل أنظر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 157-159.

التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الإئتمان، يتم أيضاً رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت للنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي، والتوظف أو العمالة.

ويعتقد النقديون أيضاً أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

2-3-2. السياسة النقدية وعلاج الإنكماش: [1]

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي، ويزداد رصيدها لدى الأخير، ونتيجة لذلك فإن المقدار البنوك التجارية على خلف الإئتمان، وخلق النقود فيزداد عرض النقود، وبالتالي تنتهي حالة الإنكماش ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي.

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذ استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي فهذه الحالة يخفض من سعر الخصم، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الإنكماش.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الإنكماش هو زيادة الاتجاه نحو خفض أدوات نقدية، وخلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الإنكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص 113-114.

3-السياسة الاستثمارية:

3-1-التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها:

ينطوي مفهوم سياسات الاستثمار على أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة). في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة".

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى سياسات الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة*.

ومن هذين التعريفين تتضح مجموعة من الملاحظات لعل من أهمها:

1-أن القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة ولابد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.

2-أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى القومي، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه[1].

3-أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة.

4-أن سياسات الاستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع السياسات الاستثمار من حيث حجم وأولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله.

---

* وقد يراها البعض بالمعنى الضيق أنها تنصرف إلى السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار . انظر في ذلك د/ سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، صندوق النقد العربي بالاشتراك مع الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت 1989 ص26.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

5-أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف.

6-أن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين، في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

7-أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على المستوى القومي تتميز بالكفاءة التحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة. من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق هدف التوظف بالصورة المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة بطالة بما تحمله من آثار عديدة تؤثر على المجتمع كله غالبا.

8-أن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالبا في تحقيق أكبر. معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق التوظف الكامل، وزيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي) والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية بخلاف بعض الأهداف الفرعية الأخرى.

3-2- العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار

لعل من الضروري الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة وغط الاستثمار على المستوى القومي يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في الاعتبار ودراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، وأهم هذه العوامل بإيجاز شديد هي:

1-هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة.

2-الادخار القومي والعوامل المؤثرة فيه وأهمها [1]:

- هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- هيكل الأسعار ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام؛
- التغير في الأنماط الاستهلاكية ومعدلات الاستهلاك؛
- السلوك الإدخاري والنواحي الإجتماعية السائدة والقيم؛
- حالة الاقتصاد القومي (الوطني) من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة؛
- معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛
- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو المستهدفة؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 181-182.

- هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

3-3-نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار

وبالإضافة إلى كل ذلك على صانعي سياسات الاستثمار دراسة العوامل المفسرة لدالة الاستثمار، أو فيما يعرف بنظريات الاستثمار، حيث توجد العديد من النظريات في هذا المجال يمكن الإشارة إليها دون الدخول في تفاصيل على النحو التالي[1]:

1-النظرية الكينزية التي تشير إلى أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، ومن ثم في الكفاية الحدية للاستثمار، وقد أظهرت الدراسات التطبيقية بعد ذلك أن الاستثمار يعتبر أقل حساسية نسبية للتغيرات في سعر الفائدة.

2-نظرية المعجل للاستثمار التي ترى أن التغيرات في الاستثمار دالة في التغيرات في الناتج فإذا ازداد الناتج ازداد الاستثمار، والمقصود هنا بالاستثمار هو الاستثمار الصافي؛ الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي ناقصة مخصصات الإهلاك . وقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات أهمها أنها تفسر الاستثمار الصافي وليس الاستثمار الإجمالي ولأغراض كثيرة من بينها مستوى الطلب الكلي ؛ ولذلك فإن الاستثمار الإجمالي هو التعبير المناسب. وأنها تفترض نسبة ثابتة بين رأس المال والناتج رغم وجود إمكانية إحلال العمل محل رأس المال.

3- نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار ؛ والتي ترى أن الاستثمار يعتمد على مستوى . الأرباح) ؛ فالاستثمار يأتي من وجود أرباح محتجزة"، ومخصصات الإهلاك . وهكذا...[(2)]

4- النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار، ؛ حيث نرى أن الاستثمار يتحدد بأسعار خدمات . رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج ، وأن أسعار خدمات رأس المال تعتمد بدورها على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال . ومن ثم فإن التغير في الناتج أو أسعار خدمات رأس المال بالنسبة الأسعار الناتج - يغير رقم الاستثمار المطلوب . وهكذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية، تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي.

وهذه النظرية على خلاف نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية ، فإنها تظهر أن سعر الفائدة يعتبر محددة للاستثمار.

وهكذا تتضح العلاقة بين نظريات الاستثمار وسياسات الاستثمار فبناء على العامل أو العوامل التي تبرزها نظرية الاستثمار تبني سياسات الاستثمار واتجاهاتها حيث يلاحظ من التحليل السابق:

[1] - مايكل أبدجمان (ترجمة وتعريب د/ محمد إبراهيم منصور) **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1988، ص175 - 185

[(2)] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 182،183.

أنه بناء على اختلاف المعجل والأرصدة الداخلية للاستثمار في محددات الاستثمار ، فإنهما يختلفان أيضا فيما يتعلق بسياسات الاستثمار وتوجهاتها . وإذا فرضنا أن .د صانعي سياسات الاستثمار يرغبون في تصميم برامج لزيادة الاستثمار ، فإنه طبق لنظرية الأرصدة الداخلية فإن السياسات التي تصمم لزيادة الأرباح مباشرة من المحتمل أن تكون أكثر فعالية . وتتضمن هذه السياسات تخفيضات في معدل الضرائب على دخول الشركات، ويسمح للضريبة على القروض الاستثمارية بأن تكون أداة لتخفيض الالتزامات الضريبية للمشروعات. ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في الإنفاق العام (الحكومي) أو التخفيضات في معدلات الضريبة على الدخل الشخصي سوف لا تؤثر مباشرة على الأرباح ومن ثم لا تؤثر على الاستثمار وإلى الحد الذي يزيد إليه الناتج - استجابة للزيادة في الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب - تزداد الأرباح، وهكذا يكون هناك تأثير غير مباشر على الاستثمارات . وعلى العكس في ظل نظرية معجل الاستثمار، فإن السياسات التي تصمم للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل نظرية الأرصدة الداخلية سوف تكون سياسات غير فعالة . وعلى سبيل المثال فإن تخفيض معدل الضرائب على الشركات لن يكون له إلا تأثير قليلا أو لا يؤثر مطلقا في الاستثمار ، لأنه في ظل نظرية المعجل يعتمد على الناتج وليس على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة .

ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية سوف تنجح في تحفيز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج.

ولأن النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار تجمع بين العوامل المحددة للاستثمار في النظريات السابقة تقريبا مع وجود تغيرات أو متغيرات إضافية، فإن سياسات. الاستثمار بناء على تلك النظرية يمكن أن تختلف[1].

فكما في حالة نظرية المعجل فإن الناتج هو أحد محددات الاستثمار، وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج. وكما في حالة نظرية الأرصدة الداخلية فإن المعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال تعتبر هامة. ومع ذلك فإنه طبقا للنظرية التقليدية الحديثة فإن الضرائب على قطاع الأعمال تعتبر هامة بسبب تأثيرها على أسعار خدمات رأس المال وليس بسبب تأثيرها على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة. وإلى هذا الحد فإن السياسات المعدة لتغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر على الاستثمار.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 184،185.

وبخلاف كل من نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية، فإن سعر الفائدة يعتبر مجددا للاستثمار، وهكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير الاستثمار، ولم تكن هذه هي الحالة فيما يتعلق بنظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية.

ولعل هذا التحليل يعني أن النموذج التقليدي والحديث يعتبر نظرية ملائمة لتفسير السلوك الاستثماري أو لتغير دالة الاستثمار حيث يتضمن كل من الناتج و أسعار خدمات رأس المال كمحددين للاستثمار ، بالإضافة إلى أن سياسات الاستثمار لابد أن تبني أيضا على الدراسات التطبيقية لاختبار باقي نظريات الاستثمار ، فقد يظهر أهمية أحد العوامل الأخرى المحددة للاستثمار ، أو قد يظهر عامل جديد مثل متغيرات التمويل الخارجي أو غيرها) وتصمم سياسات الاستثمار التي يمكن اتباعها بناء على كل ذلك.

3-4- العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي

حيث إنه من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، والربط بين أهداف سياسات الاستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى الاستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه ، ويتم الربط بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار القومي، من خلال ما يطلق عليه "التخطيط التأشيري (ه) أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار . . ويلاحظ أنه إذا كانت أهداف سياسات الاستثمار (الأهداف الاقتصادية لأي مجتمع يمكن أن تتركز في زيادة الدخل القومي بمعدلات متزايدة بالإضافة إلي زيادة القيمة المضافة القومية، وتحقيق التوظف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها[1].

فإن تقييم الاستثمار على المستوى القومي بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تحقيق تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف، وبالتالي لكل هدف وزن معين وبناء على ذلك فإن لكل معيار أفضلية معينة تختلف من اقتصاد دولة إلى اقتصاد دولة أخرى، بل للاقتصاد القومي الواحد من مرحلة لأخرى.

ولعله من الضروري الإشارة إلى أن هذا لا يعني تجاهل معايير تقييم الاستثمار على مستوى المشروع التي سبق مناقشتها)، بل إن كل ما في الأمر أن المستثمر الفرد له معاييره التي تتفق مع أهداف المشروع، وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوي القومي أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

القومي ، من خلال إعطاء أوزان معينة المعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ، ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة لجذب الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناء على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى القومي.

ولإيضاح العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى القومي (وجهة نظر المجتمع والاقتصاد القومي) يمكن التعليق على كيفية تطبيق ثلاثة معايير فقط على النحو الذي يوضحه التحليل التالي:

4-1-معيار القيمة المضافة: ويقصد به مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار في تحقيق إضافة هامة إلى الدخل القومي، ويحسب من خلال نسبة القيمة المضافة للمشروع في سنوات عمره الافتراضي إلى إجمالي القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في المجتمع عبر تلك السنوات، مع الأخذ

في الاعتبار أن القيمة المضافة تحسب بالطرق التي جاءت بها المحاسبة الاقتصادية أو المحاسبة القومية، أي بإحدى الطريقتين التاليتين:

طريقة عوائد عناصر الإنتاج: وذلك بجمع قيمة ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج في المشروع وبالتالي فإن القيمة المضافة = الأجور + الإيجار + الفائدة + الربح.

طريقة الناتج: وتأخذ الصورة التالية:

القيمة المضافة = الإنتاج بسعر السوق - مستلزمات الإنتاج وبصورة أكثر تفضيلا تكون :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج بسعر السوق -مستلزمات الإنتاج + الإهلاك) +. الضرائب (-) الإعانات.

ويتم بعد ذلك حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي):

$$\text{معيار القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع (في كل سنة من العمر الافتراضي)}}{\text{القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)}} \times 100\%$$

كلما زادت النسبة كلما ساهم المشروع بصورة أكبر في القيمة المضافة الإجمالية، ويحقق هدف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة الدخل المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

4-2-معيار التوظف: ويهتم هذا المعيار بالتعرف على عدد العاملين الوطنيين الذين سيوظفهم المشروع ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، كما يهتم بمعرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنة بأجر العامل الأجنبي الذي يوظفه المشروع ولذلك فإن تطبيق هذا المعيار يتطلب توافر عدد من البيانات هي:

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع؛
- عدد العمالة الوطنية في المشروع؛
- عدد العمالة الأجنبية في المشروع؛
- إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع في العام.

ومن هذه البيانات يمكن تقدير:

- نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع؛
- متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية في السنة؛
- متوسط نصيب العامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

ويتجه المشروع نحو تحقيق هدف التوظف كلما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة الكلية في المشروع الاستثماري، كلما ارتفع متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية التي سوف يدفعها المشروع للعاملين فيه سنويا طوال العمر الافتراضي.

3-4 -معياردعم ميزان المدفوعات: ويقيس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات، ومدى مساهمته في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويتم تطبيقه من خلال الصيغة التالية:

أثر المشروع على توازن ميزان المدفوعات=
الصادرات السلعية (الخدمية) + المتحصلات من النقد الأجنبي -الواردات السلعية (الخدمية) + المدفوعات من النقد الأجنبي).

فإذا كانت النتيجة بالسالب فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر إيجابي على تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات.

ويلاحظ هنا في هذا المجال أن هذا المعيار قد يطبق بشكل جزئي في الدول التي تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري والذي يسبب اختلالا هيكليا في ميزان المدفوعات، ومن منطلق اهتمام سياسات الاستثمار بعلاج هذا العجز لما يحمله من اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات يأخذ الصورة التالية:

أثر المشروع على الميزان التجاري = الصادرات السلعية للمشروع -الواردات السلعية للمشروع.

فإذا كانت النتيجة سالبة فيكون للمشروع أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات لأنه يعمق الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه، أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع يكون له أثر إيجابي تجاه تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات وبالتالي يعالج الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه.

5- السياسة التجارية:

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تتمثل أساساً في الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية [1].

وسنتطرق إلى تفصيل أكثر في السياسات التجارية في المبحث القادم.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

المبحث الرابع:
السياسة التجارية

تهدف السياسة التجارية إلى استعمال جملة الأدوات والوسائل سواء من أجل التشجيع على الاستثمار وجلبه أو بقصد تطبيق سياسة الحمائية، فهي خيارات متاحة أمام الدول تتحدد من خلالها العلاقة مع الخارج، ويكون ذلك عن طريق إصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات لوضعها حيز التنفيذ.

وفي هذا المبحث حاولنا توضيح ماهية السياسة التجارية، أدواتها وتدخلها في معالجة عجز ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها

قد حققت دول العالم تطورات كبيرة خلال سنوات القرن التاسع عشر نتيجة لتطور حرية التجارة وانتقال العمل ورأس المال، حيث لم تكن في تلك الفترة أي قيود على التبادل التجاري بين الدول، فيتم حصول الأفراد على السلع من مصادرها الطبيعية كما اتجهت رؤوس الأموال هي أيضاً إلى الأماكن التي يزداد فيها الطلب عليهم، إلاّ أنه منذ بداية 1914 تغيرت تلك السياسات، حيث أخذت تجارة الصادرات أيضاً لبعض الإجراءات والقيود أيضاً تبعاً لطبيعة السلعة وسياسة كل دولة في إتخاذ مثل تلك الإجراءات، فقد تم تحديد حركة الهجرة وحركة انتقال رؤوس الأموال بما في ذلك الأموال التي يحق للأفراد إخراجها وإدخالها عند السفر وذلك ضمن نطاق السياسة التجارية وضعته الدول لتنظيم التبادل السلعي وانتقال العمالة وحركة رؤوس الأموال، وهي سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية أي حماية الإنتاج الوطني المحلي.

ففي مرحلة سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر[*]، وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق والذين جاءوا بعده[**] ثم عادت لتنشط سياسة حماية التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذت كل دولة تتخذ من السياسة الحمائية سبيلاً لإدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية لتعظيم العائد من التجارة الدولية، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية والقيود وجدت عدد من دول العالم أن تنشيط وزيادة التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلاّ بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الجات في هافانا سنة 1947، والتي عقد في إطارها ثماني جولات من أجل العودة إلى سيادة سياسة حرية التجارة الدولية مرة أخرى، كان آخرها جولة أورغواي التي تم التوقيع

---

[*] هذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة، والسبيل إلى ذلك زيادة صادرات الدولة عن وارداتها على الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات لزيادة الصادرات والحد من الواردات، أي إتخاذ تدابير حمائية/الباحثة.

[**] يرجع الاهتمام بسياسة حرية التجارة الدولية إلى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموماً في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل من الدولة وترك الأفراد أحراراً فيما يفعلون/الباحثة.

عليها في مراكش سنة 1994 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في يناير 1995، وأن حوالي 117 دولة على استعداد للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية لتسود تلك السياسة من جديد بعد مهلة تتراوح ما بين 10 سنوات للدول النامية و6 سنوات للدول الأخرى[1]، وبعض الجوانب الأخرى، مع الإشارة إلى أن التحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية هو تحول نسبي لأن الصيغة الأكثر واقعية هو المزج بسياسة حرية التجارة الدولية، لهذا سيتم بيان مفهوم السياسة التجارية من خلال تعريفها، أنواعها أهدافها، وأدواتها.

1- تعريف السياسة التجارية:

"يقصد بالسياسة التجارية في مجال الاقتصاد الدولي مجموعة الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي بقصد تحقيق أهداف معينة"[2]، وعادة يُعد الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل دولة هو تنمية النشاط الاقتصادي القومي، والواقع أن السياسة التجارية ليست إلاّ واحد، إلى جانب سياسات أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة، لذلك تعمل الدول على إجراء تنسيق لهذه السياسات حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها، وتختلف السياسة التجارية من دولة إلى أخرى باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدولة المتقدمة غيرها في الدول النامية أو الأقل نمواً، فلكل دولة أهداف اقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها السياسة الاقتصادية التي تُطبق في مجال التجارة الخارجية ويقصد بها "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة".[3]

كما أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم.

وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[4]

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:123.

[2] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 229.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهداف ضمنية أخرى، مثل القضاء على البطالة، والإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات وكذا استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

وفي حقيقة الأمر، لا تعدوا أن تكون سياسة التجارة الخارجية إلاّ ضمن إطار متناسق ومتكامل من السياسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية التامة.[1]

ونظراً لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تختلف في الدول التي تؤمن بمركزية القرار، عنها في الدول المتقدمة صناعياً، بالإضافة إلى اختلافها من حيث المضمون والأهداف في الدول النامية.

2. أنواع السياسات التجارية:

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك نوعان من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة.

2-1-السياسة التجارية الحرة:

يُقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب.

وتسمى أيضا السياسة التجارية التحررية أو الحرية التجارية، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية ، وانتعشت مع أفكار آدم سميث وريكاردو وغيرهما، والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما ويحق للأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحراره فيما يفعلون.

وفي هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية ، التعريفية وغير التعريفية ، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة" [2].

ويمكن القول إن بدايات هذا القرن ستشهد سيادة حرية التجارة الدولية مع انتهاء مهلة العشر سنوات التي أعطتها الجات ومنظمة التجارة العالمية للدول النامية لتوفيق أوضاعها، واستكمال برامج

---

[1] يوسف بيبي، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007، ص: 34.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

الإصلاح الاقتصادي فيها، والتي تعمل كلها على تحرير التجارة الدولية ليعيش العالم في ظل سياسة الحرية التجارية، ويسوق المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية العديد من الحجج المعضدة لموقفهم لعل من أهمها:

1-إن حرية التجارة الدولية، تسمح لكل دولة بأن تتخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة الإنتاج هذه السلعة، بل إن إنتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع، لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين محل التبادل. ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.

2-لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الإنتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية وميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني في إنتاجها من قصور نسبي.

3-تطبيق الحجم الأمثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الأمثل. فسياسة حرية التجارة تتسع لهذه المشروعات بزيادة الإنتاج وتصديره وتخفيض التكلفة طالما أن سعة السوق متوفرة.

4-منع الاحتكارات، وهي حجة تعتبر امتدادا للحجة السابقة، فإذا وجدت الحماية فإن كثير من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من كميات الإنتاج، وأن تبيع منتجاتها وإلى المستهلكين مهما ساءت جودتها، وبالتالي يعمل الاحتكار على الإسراف في استخدام الموارد ، واستغلال المستهلك ، مما يسبب أضرارا للاقتصاد القومي والرفاهية الاقتصادية معا.

5- إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية بين دول العالم، نتيجة لأنها تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية ، أما سياسة الحماية فهي تؤدي إلى نقص وانخفاض في التجارة الدولية[1].

6-تشجيع التنافس الدولي، بما تحمله من تحقيق أقصى قدر من الإنتاج ، وبأقل تكلفة ممكنة ، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم، وتعظيم الأرباح ومن ثم المزيد من الإنتاج وهكذا.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 134-135.

ذلك لأن قيام أي دولة بفرض القيود على وارداتها وتشجيع صادراتها سوف يؤدي إلى اتباع الدول الأخرى سياسة المثل مما يخفض من حجم التبادل التجاري الدولي

7-يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف المتبادل التجاري الدولي، ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية.

8-يؤدي اتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية

وزيادة مستوى التشغيل والتوظف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

9-تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة: من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

10-إن اتباع سياسة حرية التجارة الدولية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية.

وهكذا وفي إطار كل تلك الحجج وغيرها، بدأت تسود في عالم اليوم والغد، سياسة حرية التجارة الدولية في إطار اقتناع كثير من دول العالم أن تحرير التجارة الدولية من القيود هو السبيل إلى انتعاش التبادل الدولي ، وزيادة الدخل القومي لكل دول العالم ، وزيادة الرفاهية الاقتصادية ، وأن على كافة الدول الحد من القيود وتوفير الحرية وتحرير التجارة الدولية في ظل التحول من السياسة الحمائية والقيود التعريفية وغير التعريفية إلى الحرية التجارية ، وفي إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية التي شملت كل المعاملات في التجارة الدولية تقريبا للتحول إلي اقتصاد دولي تنافسي يعتمد على التعامل بناء على الميزة النسبية والتنافسية وتقليل القيود على التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن ، ومن المنتظر أن يستكمل هذا التحول بداية من عام 2004[1] .

2-2-السياسة التجارية الحمائية:

يُقصد بها سياسة الدولة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية.

إن التساؤل عن أنجع وأفضل السياستين الحمائية التي تعطي إمكانية تطوير الصناعات الوطنية، أم الحرة التي تكمن بطريقة مباشرة من مقارنة نفقات الإنتاج الوطنية بالدولية [2].

تساؤلاً يُطرح من قرون عديدة من طرف الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، والدراسات التي تمت في هذا السياق والتي بحثت عن السياسة التجارية المطبقة خلال مختلف الفترات التاريخية، انتهت إلى أن السياسة التجارية كانت متقلبة من الحماية إلى الحرية أو العكس، واتخذت درجات مختلة بين الأولى والثانية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 135-136.

[2] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ولم تطبق، ولا مرة واحدة بصورتها المطلقة. فمثلاً الفترة الممتدة من الخمسينات إلى الستينات تميزت بالانتقال من الحماية إلى الحرية، ولكن ببداية سنوات السبعينات عادت لحماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية.

تطور الحماية عبر السنوات الماضية الأخيرة يمكننا من إبراز الأنواع التالية للحماية التجارية:

* **الحماية الانتقائية:** وهي الحماية الموجهة نحو دول معينة.

* **الحماية القطاعية:** وهي الحماية الموجهة نحو قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي أو نشاط صناعة السيارات.

* **الحماية الجماعية:** وهي الحماية التي تقودها مجموعة من الدول في إطار التكتلات الإقليمية وموجهة نحو دول لا تنتمي إلى هذا التكتل أو المجموعة.

سياسة الحماية

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية الغالبية المجتمع

كما انه هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:

1- حجة قواعد التبادل[1]: وهي حجة نابعة أساسا من خلال التحليل تكلفة - عائد - ، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل، شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات و عادة ما تكون، في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي، الفوائد التي تحنيها من تحسن شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقوق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلي[2].

لكن رفع أكبر لهذه الرسوم سينجر عنه عواقب سلبية قد تتجاوز الآثار الإيجابية المتعلقة بتحسين قواعد التبادل، ويكفي أن نعتبر أن هنالك رسما مانعا سيعيق أي تبادل بين الدول.

فانطلاقا من مستوى رسم جمركي Tp فإن الدولة ستصبح في حالة منع لدخول الواردات، وبالتالي ستفقد أية فائدة كانت ستجنيها من التبادل الدولي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1]" Paul Krugman et Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 7ème édition, Pearson education-France, 20(8), pp 217 218.

[2] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

شكل رقم (1. 08):

يوضح الرسم الجمركي الأمثل

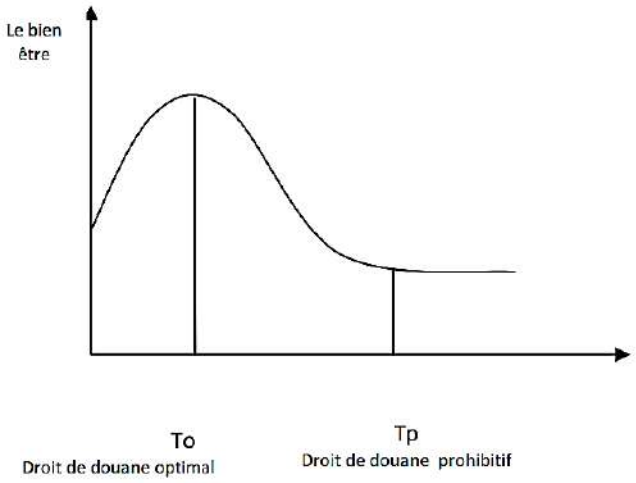

Source: Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson éducation-France, 2006, p 217.

وكما هو موضح في الشكل فإن العلاقة بين مستوى الرفاهية le bien etre والرسوم الجمركية هي طردية في تصاعد مستمر)، إلى غاية الوصول إلى مستوى معين (To) من الرسوم يسمى الرسم الجمركي الأمثل le droit de douane optimal والذي يعظم مستوى الرفاهية، ثم عكسية (أي كلما زاد الرسم نقص مستوى الرفاهية ولكن ليس مائعا للواردات) إلى غاية الوصول إلى مستوى معين يسمى بالرسم المانع le droit de douane prohibitif، في حالة الدول الكبرى فإن To هو دائما أكبر من 0، لكن أقل من الرسم المانع Tp الذي يلغي جميع الواردات في حال تطبيقه[1].

وفي الحالات التصديرية، فإنه إذا اعتبرنا بأن تدعيم الصادرات والمصدرين سيخل بشروط التبادل وبالتالي ينعكس سلبا على مستوى الرفاهية، لذلك فإن السياسة المثالية تقتضي فرض رسوم على الصادرات، أي ما يسمى بفرض دعم سلبي، وكما هو الشأن بالنسبة للرسم الجمركي المثالي فإن الضريبة المثالية على الصادرات تكون دائما ايجابية (أكبر من الصفر) بالنسبة للدول الكبرى وأقل من الضريبة الماتعة، والتي تلغي اندماج الصادرات المحلية في الاقتصاد العالمي. إن هذه السياسة.l'impot optional مشبعة خاصة من طرف العديد من الدول البترولية والتي هي محتكرة للسوق العالمية، بهدف رفع أسعار البترول في الأسواق العالمية[2].

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[2] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص162.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب ايجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي.[1]

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية أكبر في الدول النامية خاصة، كما تحفز هذه السياسية على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار فيها نظرا للميزة التي ستمتع بها منتجاتها داخل هذه الدول.

3. أهداف سياسات التجارة الدولية:

إنّ التعريف الذي أوردناه يشير إلى أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي، كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، وكهدف من أهداف السياسة التجارية الدولية المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ويمكن القول إن هدف التوازن الخارجي يمكن أن يعكس كمياً على حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق توازن أم يحمل فائضاً، أم يعاني من العجز.

وهناك عدة أهداف للسياسة التجارية، وتقسم هذه الأهداف إلى مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية وإستراتيجية.[2].

3-1-الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق موارد للخزانة العامة؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛

---

[1] السيد محمد احمد السربتي، **التجارة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] أنظر تفاصيل ذلك:

-جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي من المزايا لنسبية إلى التبادل اللامتكافئ**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992، ص155-158.

-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 126-130.

-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 233-240.

- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق؛
- حماية الصناعة الوليدة؛
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية.

3-2-الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- **حماية مصالح فئات اجتماعية معينة:** كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة.
- **إعادة توزيع الدخل القومي:** قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة.[1]

3-3-الأهداف السياسية والاستراتيجية

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية وخصوصا في فترات الأزمات والحروب؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي[2].

4-أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية الدولية لأي بلد، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين: أدوات السياسة التجارية الحمائية وأدوات سياسة حرية التجارة الدولية.

4-1. أدوات السياسة التجارية الحمائية:

يجب التفرقة بين الأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية الحمائية، والأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية التحريرية أو سياسة حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يمكن تناول أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية.

- **نظام الرسوم الجمركية:**[3] وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولاً للدولة أو خروجاً منها.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص: 238-239.

[2] - فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014، ص17.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

- **الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف:** وهو احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيوداً تنظم التعاون في النقد الأجنبي، وهذا ما يعني أن هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي، لذا فالدولة هي الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بيع الصرف الأجنبي أو شراءه إلاّ من البنك المركزي.
- **إعانات التصدير والإغراق:** [*] تعتبر إعانات التصدير هي إحدى أدوات الرقابة على التجارة الخارجية، وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية. أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية سعر يقل عن السعر التي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية.[1]
- **إتفاقية التجارة والدفع:** وهي إتفاقية انتشرت بعد الكساد العالمي الكبير، وكانت نتيجة حتمية لنقص الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل طبقاً لإتفاقية الدفع بنظام المقاصة، أي تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني لعمليات التبادل التجاري الدولي.
- **إتجار الدولة:** يهدف إلى تنظيم تسويق الصادرات الرئيسية سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير، هذا في مجال الصادرات، أما في مجال الواردات فتهدف إلى سد احتياجات البلاد من الواردات من السلع الضرورية الأساسية، سواء سلع استهلاكية أو رأسمالية، ومن مستلزمات الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[2]
- **الحظر أو المنع:** المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، وقد يكون هذا الحظر مؤقتاً أو دائماً وقد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك والمنتج كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، وبعض السلع التي تراها الدولة كمالية وأخرى قد تهدد الصناعات

---

[*] وهناك ثلاث أنواع للإغراق:

- الإغراق العارض (Sporadique): يفسر على أنه يحدث لظروف استثنائية كالرغبة في التخلص من المخزون الراكد من سلعة معينة، فتباع في الأسواق الخارجية بثمن منخفض لتصريفها والتخلص منها، ويحدث هذا عادة عندما يكون هناك خطأ في تقدير الطاقة الاستهلاكية للسوق المحلية.

-الإغراق المفترس (Pridateur): هو عبارة عن تخفيض مؤقت لأسعار السلعة المصدرة غايته إضعاف المنافسين وإخراجهم من السوق أو منع دخولهم لكي تنفرد الشركة بهذه الأسواق وتتمتع بعد ذلك بقوة احتكارية تمكنها من فرض أسعار عالية على منتجاتها.

-الإغراق الدائم (Persitant): يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه تصدير مستمر لسلعة ما بأسعار أقل من قيمتها العادية/الباحثة.

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

الوطنية الناشئة. وقد تكون الأسباب سياسية عندما تمتنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة.

ولا يعتبر المنع نظاماً للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والخدمات غير الممنوعة دولياً، وبهذا الشكل يمثل المنع تهديداً للتجارة الدولية.[1]

- **نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:** يقصد بها فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعاً.[2]

2-4. أدوات سياسة حرية التجارة الدولية: [3]

قد تحولت معظم دول العالم في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية وإلى سياسة حرية التجارة، وخاصة أنه ينفذ في كثير من دول العالم ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثل تحرير التجارة الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول إلى سياسة الحرية التجارية أمام أدوات جديدة مختلفة بشكل كبير عن الأدوات التي كانت تنفذ في ظل مرحلة سيادة السياسة الحمائية التجارية.

- **إزالة القيود الكمية المباشرة:** حيث أدى التحول إلى سياسة حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظام الحصص، وحظر الإستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكذلك نلاحظه في اتفاقية الجات ومنظمة الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها.
- **حو افز التصدير:** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات.
- **إقامة المناطق الحرة:** تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، فالمناطق الحرة تعتبر جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة

---

(1) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص: 128.

(2) أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006، ص ص: 121-122.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

الدولية والنقد والجمارك، إلاّ فيما ينص عليه قانون عليه إنشائها كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية وبالتالي تقوم على حرية المعاملات الدولية وترتبط بالأسواق العالمية أو الدولية.[1]

5-أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شأنها تنظيم تحارها الخارجية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

5-1-الضرائب والرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات. ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:[2]

على أساس كيفية التقدير: يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية، رسوم قيمية، رسوم نوعية ورسوم مركبة، وأخيرا رسوم اسمية.

أ-الرسوم القيمية: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات، وإما أن تفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات

ب -الرسوم النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة.

ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمية أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم أن تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلا على السلع المنحطة، وخفيفا على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية

ج-الرسوم المركبة: فهي تتضمن رسما قيميا معينا، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 152-153.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 129 -130.

د-الرسوم الإسمية: وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم حمائية:

- ✓ الرسوم المالية: فهي تفرض يغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.
- ✓ الرسوم الحمائية: فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من الرسوم، نظرا لكون كل منهما يلعب دورا مزدوجا، من تغذية الحزينة بموارد مالية، بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية. فيمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة، أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودا أصلا. أما ما عدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية. غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لا سيما عندما يكون الرسم مرتفعا فهو يؤدي الى انخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب على السلعة مرنا.

2-5- الإعانات والدعم

ويقصد بها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيته على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية. وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم خاصة بالنسبة للدول النامية أو تلك السائرة في طريق النمو، والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن يجلبه من أضرار لباقي الدول.

لكن تحت البنود الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة فإن بعض الدعم في صورة تطبيق أسعار محلية منخفضة عما هو سائد في بقية العالم خاصة بالنسبة للمحروقات، لا يعتبر مسموحا به، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يسمح الأعضاء المنظمة بدعم صادراتها، مع وجود استثناءات خاصة بالدول الضعيفة اقتصاديا والتي لا يتجاوز مستوى الدخل الفردي جما 1000 دولار سنويا.[1]

ويمكن أن تصنف هذه الإعانات المحتملة إلى:[2]

1-الإعانات المباشرة: وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم بعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج، وهو ما تفعله الأن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين

---

(1) Murray Gibbs, trade policy, United Nations, department of economic and social affairs (UNDESA), New York, 2007, p 26.

(2) رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1991، ص22.

على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بعد في الحفاظ على استمرارهم في النشاط وبحاجة المنافسة الدولية.

2-**الإعانات غير المباشرة**: وهي أبرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، كأن تقدم الدولة دعما للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات أو توفر البنية الأساسية للمنتجين من مياه وطرق وكهرباء بأسعار رمزية.

قد يكون هذا الدعم في شكل توفير الائتمان بأسعار فائدة منخفضة، كما قد تكون الإعانة في شكل تنظيم الدولة لمعارض تقدم فيه المنتجات المحلية في البلاد الأجنبية، إلى غير ذلك من أشكال الدعم غير المباشر الذي تستطيع الدولة تقديمه للمنتجين المحليين بهدف الرفع من مستوى تنافسيتهم على المستوى الدولي.

3-5-نظام الحصص وتراخيص الاستيراد

إن من بعض العراقيل الكمية للتجارة الخارجية، نظام الحصص والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة، وهناك نظام حصص يطبق على الواردات ونفس الشأن قد يكون بالنسبة للصادرات، وهنالك ثلاثة أسباب رئيسية قد تدفع أي دولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد:[1]

1-تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وجلي من النظام السعري، لأن الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفا ومعروفة عكس النظام السعري الذي قد تشوبه بعض الضبابية.

2-قد يكون الطالب المحلي على منتوج أجنبي غير مرن، وبالتالي الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، ونفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتوج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة وبالتالي فإن النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض مما يفرض اللجوء إلى نظام الحصص.

3-إن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية أن تتماشى وظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة وبالتالي تعدل من طرق إنتاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب.

وهذا النوع من الأساليب التنظيمية يعتبر عنصريا في التعامل مع المنتجات الأجنبية، لذلك فإن المنظمة العالمية للتجارة ترفضه وبشدة.

(1) 'Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, **le commerce international-theorie, politique et perspective industrielles**, 3eme édition, presse de l'université de Québec, 2006, pp167-168.

5-4-الاتفاقيات التجارية

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فقد بلغت نسبة التجارة الإقليمية 55% من إجمالي التجارة العالمية، ولقد ازدادت اتفاقيات التجارة الإقليمية بمقدار ثمانية أضعاف منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأصبحت تتحكم بنسبة (40% من التجارة العالمية الحالية[1].

المطلب الثاني: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات [2]

في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، يصبح على صانعي السياسة التجارية والسياسة الاقتصادية البحث بشكل جدي في تصميم السياسة التجارية الملائمة والكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

1. هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري[*] وعجز في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات.

2. يجب البحث في الأسباب للعجز في ميزان المدفوعات، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديداً واضحاً.

3. يتوقف علاج ميزان المدفوعات على السياسة التجارية المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز.

1.3. إذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حمائية التجارة الدولية فلن تخرج أدواتها من الأدوات التالية:

- تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات لترشيد إستخدام النقد الأجنبي.
- تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف.
- وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقامة أسوار من الحماية المبررة وغير المبررة.
- تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص للاستيراد والتصدير.
- التوسع في إعانات التصدير والتوسع في سياسة الإغراق.
- التوسع في اتفاقية التجارة والدفع.
- التوسع في اتجار الدولة.

---

[1] محمود بيبيلي، سياسات الاتفاقيات **التجارية الإقليمية**، المركز الوطني لليساسات الزراعية دمشق سوريا، أفريل، 2008، ص1.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 403-405.

[*] العجز في الميزان التجاري هو الأخطر لأنه يعبر عن اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات، يجب العمل على القضاء عليه، لأنه مرتبط بإختلال هيكلي في الاقتصاد القومي، واختلال في الأداء/الباحثة.

2.3. أما إذا كانت السياسة التجارية هي سياسة حرية التجارة أو سياسة تحرير التجارة الدولية، فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج من الأدوات التالية:

- تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لتعظيم العائد من النقد الأجنبي؛
- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي، وتعويم وتحرير سعر الصرف؛
- تخفيف القيود التعريفية من خلال الرسوم الجمركية التي تتجه إلى الانخفاض النسبي عبر الزمن؛
- إزالة كل أو معظم القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص سواء للواردات أو الصادرات وإلغاء لجان الترشيد والإنهاء على نظام حظر الاستيراد تدريجياً؛
- وضع حزمة من حوافز التصدير الملائمة لتشجيع التجارة الدولية دون التعارض مع أحكام الجات؛
- التوسع في إقامة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية التي تعمل على ربط الاستثمار من أجل التصدير؛
- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليتولى الدور القيادي في ظل تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية.
- فلهذا من الضروري على كل دولة أن تطبق السياسة التجارية التي تتلائم مع ظروفها، إلاّ أنه يجب التنبيه إلى أن اتجاه العالم في معظم متجه إلى تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية بداية من 2004 وهو ما يؤثر على السياسة التجارية المطبقة في كل دولة ليصبح النموذج السائد هو إعطاء الوزن النسبي الأكبر لسياسة الحرية التجارية بأدواتها المختلفة بل وابتداع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات.[1].

مستقبل السياسة التجارية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

تدور علامات استفهام كثيرة حول مستقبل السياسة التجارية الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، من ناحية النموذج الذي سيسود ودرجة الحرية والقيود، رغم أنه الاخلاق على تزايد الوزن النسبي لدرجة الحرية والتحرير في التجارة الدولية لمعظم دول العالم، وإذا وجدت الإجابة على هذا السؤال، فماذا سيكون شكل السياسة التجارية في ظل باقي التحولات الاقتصادية العالمية مثل التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها، واقتصاديات المشاركة الدولية ومتطلباتها؟ كلها ستؤثر بلا شك على الاتجاهات المستقبلية للسياسية التجارية التي ستطبق في كل دولة من دول العالم خلال السنوات القادمة، بل وستؤثر بقوة على أدوات السياسة التجارية المستخدمة وأهدافها، من حيث مدى ملائمة الأدوات الحالية، ومدى إمكانية استحداث أدوات جديدة للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتحقيق الأهداف المطلوبة منها، ومن هنا

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 406-407.

وجب على كل صانعي السياسة الاقتصادية الدولية في كل دولة من دول العالم أن يبحثوا ويتدارسوا ويستعدوا بالآليات والأدوات التي تساعد على وضع السياسة التجارية الدولية ذات الكفاءة التي تتواءم مع التحولات الاقتصادية العالمية.

ومن هنا وجب علينا أن نحاول إعطاء فكرة موجزة عن أهم التحولات الاقتصادية العالمية كما يظهر من التحليل التالي:

1-الجات ومنظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية؛

2-التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها؛

3-التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية؛

4-التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير[1].

المطلب الثالث: علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات التجارة الدولية

سنحاول في هذا المبحث توضيح رؤية أهم الأنظمة الاقتصادية للسياسة التجارية، بالإضافة إلى اتجاهات التجارة الدولية في الفترات الأخيرة، وأهم ما يميزها خاصة ما تعلق بالشركات المتعددة الجنسيات، والتأثير الكبير الذي أصبحت تلعبه هذه الأخيرة في التجارة الدولية من خلال انتشارها الواسع والسريع وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية

إن السياسة العامة التي تنتهجها أية دولة تكون خاضعة بالأساس إلى طبيعة النظام الاقتصادي والأيديولوجية الحاكمة لها، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على الأدوات الاقتصادية المختلفة والتي تعتبر السياسة التجارية إحداها، فهذه الأخيرة تكون بالأساس نابعة من التوجه العام للدولة وطبيعة النظام السائد فيها، ونميز هنا بين ثلاثة أنظمة اقتصادية رئيسية:

1-1-النظام الرأسمالي

إن التجارة في النظام الرأسمالي تعتبر بمثابة عصب الحرية، والحافز لروح المبادرة، والمنشط للازدهار، وهي ثلاثة أشياء تدفع بالأساس إلى ثراء الأفراد وتطور المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة بربطها للأمم مع بعضها البعض ومساهمتها في ازدهارها، فهي تفتح الطريق للسلام العالمي، وكما هو شائع فإن الدول المبنية على أسس ديمقراطية صحيحة لا تسعى إلى الحروب، وأحسن الجيران دوما هم الأكثر ازدهارا[2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 168-174. بتصرف.

[2] . Bernard Remiche et autres, **le commerce international entre Bi-et Multilateralisme**, édition Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010, p 122.

من هذا المنطلق فإن الرأسماليين يرون في إعاقة التجارة، إعاقة لشراء الأفراد وتطور المجتمعات الشعوب من العيش في سلام.

إن النظرة الليبرالية ترى في التجارة والتبادل الحر، العامل القوي في تمتين الروابط الاجتماعية، فهو يساهم في خلق ثروات أكبر وعلاقات تكاملية بين الشعوب، كما يدفع إلى التخصص ويربط الأفراد والمجتمعات برابط المصلحة المشتركة.

فالمشروع الليبرالي، في نظرته إلى التجارة الخارجية، لا يمكن حصره فقط في سعيه لخلق مجتمع السوق، بل من التجارة يستمد العقد الاجتماعي قوته، وما واقع المجتمعات المتبنية لهذه النظرة إلا دليلا على ذلك.

إن هذا النموذج يرتكز بالأساس على الأقل على أربع متغيرات مختلفة:[1]

1- ما نسميه بالحق في الممارسة والمساهمة الجماعية في بناء المؤسسات.

2- ما تراه ضرورة وظيفية متأتية بالأساس من الترابطات التي تخلقها التجارة؛

3- ما منحه من إهتمام خاص للتربية السياسية في المجتمع وتنمية الجو العام للحريات من أجل المساهمة الفعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي

4- تفتح الفرد وتطوير قدراته وإعطائه المقابل العادل لمساهمته « équite »

ولعل ما ذكره بول ساموبلسون، في كتابه الاقتصاد، في وصفه للحالة التي هي عليها الوم أ حاليا في ارتباطها الوثيق مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية خير دليل على سيطرة النظرة الانفتاحية في وقتنا الحالي: [2]

في العصور الماضية، كان للتجارة تأثير متواضع على الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة الأمريكية. وكان في وسعنا تجاهل الروابط الاقتصادية بين الدول، وترك تلك المواضيع للمختصين الذين يكدحون في الجامعات أو في دوائر الدولة. لكن التطور الهائل في الاتصالات والمواصلات، والسياسة التجارية ربط بشكل متزايد بين الثروات الاقتصادية للأمم. فالروابط التجارية ما بين اليابان، المكسيك، كندا، والو م أ هي اليوم أوثق مما كانت عليه العلاقات بين كاليفورنيا ونيويورك قبل قرن من الزمان. وللدورة الاقتصادية الدولية تأثير قوي على جميع شعوب الأرض؛ فتوجهات السياسة النقدية في واشنطن قد تولد الركود والفقر والثورة في أمريكا الجنوبية، والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط قد تطلق حركة لولبية في أسعار

---

[1] Bernard Remiche et autres, **le commerce international entre Bi-et Multilateralisme**, op. cit p124

[2] بول ساموبلسون وآخرون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001، ص:498.

النفط، تدفع العالم نحو فترات من الازدهار أو الركود؛ فالثورات في روسيا تخلق الاضطراب في أسواق المال العالمية. وتجاهل التجارة الدولية يعني أن تضيع علينا مشاهدة نصف مباراة الكرة الاقتصادية»

1-2-النظام الاشتراكي

إن النظام الاشتراكي كما هو معروف مبني بالأساس على مركزية القرار وتخطيط وتسيير السلطة المركزية الدواليب الأمور في جميع المجالات، فهو يرى في الجانب الاقتصادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وصنع السياسة الاقتصادية من اختصاص الدولة، بل يرى في الملكية والنزعة الفردية مصدر الأزمات والشرور.

هذا هو أصل الفكر الاشتراكي الذي يجعل الدولة المسيطرة على جميع النشاطات ومنها الاقتصادية والتجارية بشكل عام، ويلغي دور الملكية الفردية والإبداع الفردي، ويقدم الملكية الجماعية على الفردية على إطلاقه، لذا فإن المتحكم في السياسة التجارية الخارجية في الدول التي تطبق النظام الاشتراكي في اقتصادها هي الدول وحكوماتها دون مراعاة لأي اعتبارات فردية مطلقا، فالمهم هو تحقيق أهداف الدولة والأهداف العامة للمجتمع[1].

1-3- النظام الإسلامي

يمتاز النظام الاقتصادي في الإسلام بتأثيره بعيد المدى في البنيان الاقتصادي بإعترافه بالملكية الخاصة، بما تحقق للمالك من حق الاستئثار والانتفاع بتملكه والتصرف فيه طوال حياته ووراثته من بعد مماته، كما يمتاز هذا النظام بازدواج الملكية العامة والخاصة حيث يساهمان معا على قدم المساواة في عمليات التنمية كلاهما

كأصل، وكل منهما يكمل الأخر، فلكل محاله بلا تعارض أو اصطدام، حيث تقوم الدولة بأوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز أو يقصر الأفراد عن القيام بها.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن هذا النظام يجمع بين الحرية الفردية المقيدة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لضمان التوافق بين المصالح الفردية والجماعية دون الخروج عن القواعد العامة للدين الحنيف.

ويعرف الدكتور طارق يوسف حسن جابر السياسة التجارية الخارجية في الاقتصاد الإسلامي على أنها: "مجموعة الإجراءات والوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة الإسلامية في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي في إطار تنظيمها للتجارة الخارجية والتبادلات كافة، من السلع والخدمات وغيره"[2].

---

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] نفس المرجع اعلاه، ص27.

كما يرى أن النظام الإسلامي ككيان ودولة يسعى إلى إيجاد علاقات تجارية مع الدول المسالة التي لا خطر في التعامل معها، لأن منتجات الأقاليم تختلف من بلد لآخر، لذا لابد من السعي لإكمال عوز الدولة الإسلامية عن طريق التجارة الخارجية، ولابد من الدخول في علاقات تجارية دولية، لكسب الأرباح التي تعود على الدولة بالخير العميم، ولا يمكن إغفال فوائد التجارة الخارجية التي يراها الإسلام على أنها عملية بيع وشراء، ولا مانع من إجرائها داخليا أو خارجيا، فالإسلام لا يعزل دولته في التعامل مع الدول الأخرى، فذلك في الوقت الحاضر غير متاح لأن التجارة الداخلية و الخارجية من ضرورات الحياة المعاصرة[1].

2-التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

إن قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير في تركيبة حجم المبادلات الدولية تابع بالأساس من امتلاكها لوحدات إنتاجية في أنحاء مختلفة من العالم، وما تدره هذه الأخيرة من عوائد وتدفقات مالية يعاد استثمارها.

2-1-مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية.

حسب أرقام قديمة تعود بالأساس إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي، فإن الشركات المتعددة الجنسيات كانت تحوز على نسبة لا بأس بها من حجم المنتجات المصدرة من الدول السائرة في طريق النمو، والتي كانت تتجاوز (30% من صادرات 6 دول مصنعة جديدة، بل تعدت 90% من صادرات دولة مثل سنغافورة.[2]

إن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات متعددة الجنسيات هو الاستثمار في الدول رخيصة العمالة من أجل تحقيق أرباح أكبر، أضف إلى هذا العامل مجموعة السياسات التي تنتهجها الدول السائرة في طريق النمو خاصة، من أجل استقطاب أكبر عدد منها، من خلال خلقها المناطق حرة، وهو ما سمح لهذه الشركات من الاستفادة من ميزات عديدة تتمثل أساسا في الضرائب المنخفضة أو المنعدمة أحيانا أخرى وهو ما شكل بالنسبة لها ملاذات آمنة، كما أن هنالك عامل آخر يتعلق بالأساس بالسماح لها بتوطين حلقات إنتاجية لمنتجات وما غير مسموح بها في بلد الشركة الأم، خاصة ما تعلق منها بالجوانب البيئية.

لكن في المقابل فإن بلدا مثل الولايات المتحدة، وبداية من الستينات، بدأت قطاعات مثل: الالكترونيات والأحذية والألعاب وكذا الألبسة، تأخذ منحى الخروج للاستثمار في شتى أنحاء العالم، فقفي سنة 1970 مثلا90% من مبيعات أجهزة الراديو كانت متأتية من صادرات فروع لشركات أمريكية كانت موطنة في جنوب شرق آسيا، وهو ما يعبر عن واردات بالنسبة للولايات م أ، ما خلق موجة من الغضب

---

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] Michael Rainelli, **le commerce international**, 9eme édition, édition la découverte, Paris, 2003 P103..

والعداء من طرف النقابات العمالية الأمريكية لهذه الشركات والتي اعتبرت أنها تساهم في تدهور الصناعية الأمريكية[1].

2-2-التجارة البينية للشركات المتعددة الجنسيات

لعل من بين أهم الاختلافات بين العولمة التي سادت خلال بداية القرن العشرين وما نعيشه حاليا، هو الدور الذي أصبحت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، فقبل الحرب العالمية الثانية كان عدد هذه الشركات قليلا، كما كان دورها جد محدود في التجارة العالمية.

وقد بدأت تعرف رواجها بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ السبعينات من القرن الماضي، فإن ثلث حجم التجارة بين الدول المتقدمة كان عبارة عن مبادلات تتم بين فرعين في دولتين مختلفتين لشركة واحدة. فهي حالة مثلا، تصدير شركة فورد لمحركاتها المصنعة في مدينة كولونيا الألمانية، لتجهيز السيارة المركبة في إحدى فروعها في بلجيكا.[2]

إن من أهم السياسات التي تعتمدها الشركات العملاقة هو تعدد فروعها، واعتمادها في تدوير منتجاتها خاصة إذا تعلق الأمر منتجات نصف مصنعة فيما بينها، وبالتالي خلق حركية تجارية بين فروع الشركة الأم، هذه الحركية التجارية لا يميزها إلا اعتبار هذه المنتجات بمثابة صادرات و واردات بما أن الأمر يتعلق بسلع عابرة للحدود.

2-3- التصدير المباشر مقابل الاستثمار المباشر أو عن طريق منح رخصة الإنتاج:

قادت الشركات متعددة الجنسيات مضاعفة إعادة التوطين والاستثمار الأجنبي المباشر، والذي كان يقلق دوما النقابات العمالية وسلطات الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، ونتحدث عن إعادة التوطين عندما تنقل الشركة جزءا من نشاطها أو كل نشاطها إلى دولة أخرى، هذا وقد يتم عن طريق فرع من فروعها أو عن طريق مؤسسة أجنبية أخرى تمنح لها العملية بالمناولة، وفي كلتا الحالتين فإن إعادة التوطين سترفع من حجم التجارة الدولية وتؤثر مباشرة في أسواق العمل.

ولكن قبل الوصول إلى الاستثمار المباشر أو عن طريق منح الرخص أو توطين فرع من فروعها في إحدى بقاع العالم، فإن هذه الشركة تقوم بدراسة جدوى العملية ومنه المفاضلة بين خيارين إما: الإنتاج في البلد الأم والتصدير إلى الخارج، و إما التوطين الكلي أو الجزئي لمشروعها أو منح رخصة الإنتاج للمنتج الأجنبي

وفي كتاب: international econoinics لكاتبه "Robert J Carbraugh"، أعطي مثالا توضيحيا يبين أي الخيارات يمكن للشركة اتخاذه: [3]

---

(1) Michael Rainelli, **le commerce international**, op. cit, p 104.
(2) Paul Krugman et Maurice Obstfeld, economie internationale, op. cit, p 25
(3) Robert J.Carbraugh, **international economics**, 12th edition, South-Western Cengage learning, USA, 2017, pp 301-310).

لنعتبر مثلا أن الشركة AB تنتج مشروب غازي في ويسكنسون الأمريكية، و توفيره للكنديين يتم عن طريق التصدير المباشر بدلا من الاستثمار المباشر في كندا، و تكلفة الإنتاج تثبت في حدود 6 دولارات للصندوق يعد مستوى إنتاج 300 صندوق

نقوم أولا بتحليل تأثير هذه الاستراتيجية على الميزان الاقتصادي للشركة. فمن الجانب الاقتصادي فإن إستراتيجية التصدير المباشر لهذا المنتوج ستكون الأنسب لما تكون الكمية المطلوبة في كندا قليلة نسبيا (أي السوق صغيرة)، وتكون إستراتيجية الاستثمار المباشر، أو الإنتاج عن طريق منح رخصة الإنتاج (licensing) لما تكون الكمية المطلوبة في كندا أكبر.

لنفرض أن الشركة AB توقعت استهلاك الأمريكيين ل 200 صندوق للعام الواحد، وبالتالي فإن إنتاج هذه الكمية في ويسكنسون يسمح لها بتحقيق حجم معتبر من الأرباح، والذي سينتج بتكلفة 8 دولارات للصندوق، ولنعتبر كذلك أن حجم الطلب الكندي سيكون في حدود 100 صندوق

بما أن حجم الإنتاج سيكون 200 صندوق للمستهلكين في الو م أ وكذا 100 صندوق اللكنديين، وبالتالي فإنها ستخفض من تكلفة الإنتاج إلى 6 دولارات ما دامت الكمية تصل إلى 300 وحدة.

إن بديل إنتاج هذا المنتوج في الوم أهو إنتاجه في كندا، لكن بما أن ما يتوقع من إستهلاك للكنديين هو (100 صندوق للسنة وبالتالي فإن حجم هذا السوق جد صغير، إضافة إلى تكلفة إنتاج 100 صندوق، في كندا والذي سيكون ب 11 دولار للصندوق.

بينما في حالة التصدير: إن كانت تكلفة إنتاجه في ويسكنسون + تكلفة التوزيع و النقل أقل من تكلفة إنتاجه في كندا، فإن AB ستعظم أرباحها من خلال التصدير إلى كندا[1].

لكن إذا تجاوزت الكمية المطلوبة في كندا 300 صندوق للعام، فإنه من الأجدى ل AB أن تنتج عن طريق منح رخصة للمتعامل الكندي الإنتاج منتوج الشركة، أو تستثمر مباشرة في كندا.

إذا افترضنا أن الطلب الكندي سيكون 400 صندوق للعام، بينما يبقى الطلب الأمريكي في مستوى 200 صندوق

وكما قلنا بأن التكلفة ستكون ثابتة يعد مستوى إنتاج 300 صندوق (6 دولارات)، أي بمعنى أن إنتاج 400 وحدة للكنديين و200 وحدة للأمريكيين، ستبقى التكلفة نفسها 6 دولارات ل الصندوق، ولكن تستفيد الشركة AB من خلال تفاديها لتكاليف النقل والتوزيع التي تتحملها من جراء التصدير إلى كندا، وبالتالي فان AB سترفع من أرباحها إما عن طريق الاستثمار المباشر في كندا أو منح رخصة الإنتاج لمتعامل محلي.

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سبق ذكره، ص31.

وكما هو الشأن بالنسبة لتكاليف النقل، فإن القيود المفروضة على التجارة الخارجية (الواردات خاصة) قد يجبر الشركة على الاستثمار المباشر في كندا بدلا من التصدير بعد الإنتاج في ويسكنسون نظرا للرسوم الكبيرة التي قد تفرضها الحكومة الكندية.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المطلب فإنه يمكن القول أن مساهمة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية واضحة، ذلك أن:: ثلث التجارة الدولية هي صادرات و واردات من طرف هذه المؤسسات • بلغت قيمة المبادلات الداخلية فيما بين المؤسسات الأم وفروعها ثلث القيمة الإجمالية للتجارة العالمية؛: كما أنها تسيطر على النشاط الدولي من خلال استحواذها على أكبر حصة من الاستثمارات العالمية المباشرة؛: هذه المؤسسات تتكامل مع التجارة العالمية، فمن خلال فروعها المختلفة في الدول المتخلفة أو الأقاليم الصناعية، تدمج ما بين نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية إذ أنها تتوجه نحو التصدير

بالإضافة إلى ذلك فإن للتحولات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي دور بارز في تفسير هذا التوجه نحو المزج بين نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية[1].

[1] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سبق ذكره، ص31.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري و المفاهيمي سياسة التجارة الخارجية ومختلف مراحل تطورها لنتعمق في مفهومها و أهدافها، وقد استعرضنا في بنود هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بالسياسة التجارة الدولية منها النظريات والمقسمة هي بدورها إلى النظريات الكلاسيكية والنظريات النيوكلاسيكية الحديثة، ثم حاولنا تقديم كل الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية في قيامها وأداء دورها والتي تعتبر السياسة التجارية أحد أهم أدواتها والتي أثبتت نجاعتها في كثير من الأمور وصولا في مراحل هذا الفصل؛ إلى السياسة التجارية التي يعتبرها الكثيرون من أهم أدوات السياسة الاقتصادية بالرغم من أن تجارب الكثير من الدول لا يجزم بحتمية الوصول إلى مستويات أفضل من النمو في ظل الحرية التجارية خاصة وأن الفروض التي تضعها نظرية التجارة الخارجية صعبة التطبيق.

٢ الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي العربي ... قراءة في المدلول

تمهيد الفصل:

إن التغير في بيئة الاعمال الاقتصادية من تحرر التجارة وانفتاح راس المال والاعمال والزيادة في انتاج الشركات جاءت امر حتمي نتيجة الارتباطات الحاصلة بين البلدان اقتصاديا وتجاريا وتكنولوجيا، فاصبح من المستحيل العيش في عزلة عن هذه الظاهرة التي تهدف الى توحيد كل أجزاء العالم اقتصاديا وإلغاء الحواجز حدوديا وتشجيع المبادلات تجاريا .

فنجد نتيجة هذه التغيرات واضحة من خلال التكاملات والتكتلات الاقتصادية في كثير من الدول الأوروبية والعربية والذي يعتبر دول مجلس التعاون الخليجي خير دليل وخير نموذج سنحاول تقديم هذا الفصل من خلال المباحث الثلاث التالية:

- **المبحث الأول: عموميات حول التكامل الاقتصادي، أهدافه ومقوماته؛**
- **المبحث الثاني: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي العربي؛**
- **المبحث الثالث: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي ومتطلبات تفعيله.**

المبحث الأول

عموميات حول التكامل الاقتصادي

في الوقت الراهن يعيش العالم متغيرات عديدة استوجبت على الدول النامية إعادة النظر في مسارها التنموي، بحيث أصبح من المستحيل أن تحقق أية دولة متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف، ولا تستطيع الدولة بمفردها تحملها، بل إن هذه الأخيرة تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول.

ونظراً لما يشيره موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية من تساؤلات، فإننا سنحاول في هذا المبحث فك الإبهام عن هذه التساؤلات في مدلولها ومحتواها الفكري.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي مفهومه وأهدافه

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي يجدر أن نوضح بعض النقاط المبهمة، خاصة فيما يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من التعاون الاقتصادي، التكتل الاقتصادي وكذا التكامل الاقتصادي، وهذا في ظل وجود من لا يفرق بين هذه المفاهيم الثلاثة.

1. مفهوم التعاون الاقتصادي :[1]

تتضمن علاقات" التعاون عادة كل العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين، وذلك بغية الحصول على منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ على الفرص.

ومن أبرز سمات علاقات التعاون الاقتصادي أن البلدان المتعاونة تحتفظ بخصائصها المميزة لها، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الإجراءات والاتفاقيات والأنظمة والقوانين التي تطبقها الدول فيما بينهما، سواء يقصد تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى على أساس أفضلية المعاملة، أو بقصد تنظيم نشاطاتها الاقتصادية وتنسيقها لتأمين أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقتها.

فالتعاون يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز كالاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية وغير ها.

فإذا كان الهدف من "التعاون الاقتصادي" وهو مجرد التحقيق من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية بمعنى تسهيل عمليات التبادل الدولي أما "التكامل الاقتصادي" يذهب إلى أبعد

[1] محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، الجزائر، 2007- 2008، ص 3.

من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات وحل تلك المشكلات بشكل يزيد من عمق وفعالية العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وترتيبا على هذه النتيجة فإن الاتفاقيات التجارية الدولية الهادفة الى تنشيط التبادلات التجارية تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة تكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي الاقليمي.[1]

2. تعريف التكتل الاقتصادي:

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.[2]

يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي الدولي على أنه "يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم تبين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً وإجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة"، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[3]

3. مفهوم التكامل الاقتصادي:

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تحديد مفهوم التكامل لغة، ثم مفهوم التكامل الاقتصادي بالتطرق إلى التعاريف التي جاء بها مختلف الاقتصاديين.

أ. مفهوم التكامل لغة:

إن تعبير التكامل الاقتصادي هو ترجمة المصطلح الإنجليزي (Moitargetni Cimonoce)، وكلمة "تكامل" تعني تجميع أجزاء منفصلة أو وحدات منفصلة لتصبح كلا واحداً هذا المعنى العام ينطبق على المعنى

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، القاهرة، الدار المصرية، 2005 ص، ص: 31 ، 32.

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 30.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الو اقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص: 30.

في الاقتصاد، حيث نقول أن التكامل الاقتصادي هو تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد، قد يكون هذا التجميع معيناً.[1]

ب. التعريف الاقتصادي:

يرجع الأساس النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي إلى الاقتصادي " فاينز" في دراسته الشهيرة عن "الاتحاد الجمركي"، والتي نشرت في سنة 1950م، ثم أعقب ذلك ظهور العديد من الكتابات المتخصصة في هذا المجال.

ويشير المصطلح "التكامل الاقتصادي" في الفكر الاقتصادي والتكاملي إلى عملية التي يتم بمقتضاها، إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي والتي في مقتضاها إزالة القيود الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل اتسيابية رؤوس الأموال انتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق وتجانس بين سياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح-أي هذه الدول- في التحليل الأخير كل واحدا.[2]

والمتبع لبعض هذه الدّراسات يجد أنّ معظم الاقتصاديين غير متفقين على صياغة تعريف واحد للتكامل الاقتصادي، حيث تعدّدت تعاريفهم الخاصة به وتنوّعت من حيث زوايا الرؤى، كالمنهجية والهدف والسياسات والمراحل.

يمكن تعريف "التكامل الاقتصادي" بأنه "عملية وحالة، إذ :

- بوصفه **عملية**، فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة؛
- وبوصفه **حالة**، فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية".

في تفسير هذا التعريف، يجدر أن نفرق بين التكامل والتعاون، إذ أنه بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي.[3]

إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة

---

[1] علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص:04.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص : 27.

[3] بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، الجزائر، نوفمبر 2005، ص: 105.

للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي، هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي.[1]

كما اعتبره البعض الآخر بأنه "عبارة عن كلفة الإجراءات التي تتضمن عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نحو مرتفع".[2]

أما الاقتصادي "بيلا بالاسا (B.Balassa)" فيرى أن التكامل يمكن النظر إليه أنه عملية وحالة، بوصفه عملية، فهو يتضمن من التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة، وإذا نظرت إلى أنه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية؛[3]

ويشير أن استعمال كلمة التكامل ترمز إلى الجمع بين الاجزاء ويؤكد بهذا الخصوص أنه في الأدبيات الاقتصادية لا يوجد معنى واضح ومتفق عليه لمصطلح "التكامل الاقتصادي" فبعض الاقتصادين يدخل ضمن مفهوم التكامل "التكامل الاجتماعي"[*] وبعضهم يُضَمِّنه أشكالا مختلفة من التعاون الدولي، وحجتهم في ذلك أن مجرد وجود علاقات تجارية بين الدول المستقلة هو عبارة عن عملية للتكامل.

في حين يعرف "تنبرجن (Tiribergen)" التكامل على أساس إحتوائه على جانبين سلبي وآخر إيجابي؛[4]

فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية.

أما من الناحية الإيجابية منه فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الإتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال؛

وينظر جان بتدرجن إلى تحرير بين مجموعة من الدول على أنها وسيلة لتحقق التكامل من خلال عامل تساوي وأسعار عناصر الانتاج في حالة انطبات الشروط الآتية:

---

(1) حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص:8.

(2) عبد الرحمان تيشوري، مقال اقتصادي منشور على الموقع الإلكتروني التالي :

http://www.ohewar.org/debat ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/27 على الساعة: 11:13.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الو اقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، مرجع سبق ذكره ، ص،ص: 14، 15.

(*) يشير بالاسا في هامش كتابه "The theory of economic integration" أن التكامل الاجتماعي يعتبر شرطا مسبقا للمزيد من التكامل الاقتصادي التام ومع ذلك فمفهوم الاندماج الاجتماعي لم يدرج في تعريفه على الرغم من أنه يزيد من فعالية التكامل الاقتصادي، إلا أن بلاسا يرى أنه –أي التكامل الاجتماعي- لا يعتبر ضروري لأدنى أشكال التكامل، وتدليلا عن ذلك سيتطرد بأن من درجات التكامل أو مراحله حالة درجة التكامل في شكل " منطقة التجارة الحرة" والت تتطلب إزالة الحواجز التجارية فقط وهذا يتطلب عمل من أعمال التكامل الاقتصادي حتى في غياب تطورات في الميدان الاجتماعي. نقلا عن عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص: 47.

(4) Miroslow U. Jovanovic and richard G.N Lipsey, **International Economic Integration "limits and prospects"**, second London, rontledge, 1998, p: 5.

- سيادة المنافسة الكاملة؛
- اختفاء عنصر التبديل أو إنعكاس كثافة عناصر الانتاج؛
- تشابه أنماط الطلب العالمي؛
- غياب عنصر نفقات التنقل؛
- تشابه دوال الانتاج عالميا.[1]

أما الاقتصادي "هولمان (Hulman)" فيقول بأن قيام أي تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج بين مختلف المناطق الاقتصادية، مما يعني تحرك السلع وعوامل الإنتاج في المنطقة التكاملية.[2]

أما "محمد محمود الإمام" : في مساهمات الكتاب العربي في تحديد مفهوم التكامل فمن أبرزها ما ذكره "أن مصطلح التكامل في السياق العام هو قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، وما يقصد به بالمفردات دولاً مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها وتصرف كما لو كانت كياناً واحداً، أي كدولة واحدة، ويحدث هذا عادة ضمن إقليم جغرافي واحد".[3]

وعرف هابرلر (G.Haberler) التكامل الاقتصادي بأنه "عبارة عن علاقات اقتصادية أكثر وثاقة بين المناطق المعنية".[4]

ويعرفه اميتاري ايتزيوني (Amitaiari Itezienyeni) بأن التكامل "هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية".[5]

في حين أن بندر (Pinder)[6] يرى في تعريفه للتكامل أنه يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة في الجانب السلبي، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو مجموع الإجراءات المتخذة من طرف دولتين أو أكثر والتي تنمي إلى إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية على التجارة في السلع والخدمات،

---

[1] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية، القاهرة،2005،ص: 6.

[2] Yadwiya Forowicz, **Economic International à l'heure des grandes transformation**, Beau chemin, Canada, 1998, p: 265.

[3] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، بدون طبعة، القاهرة، 2000، ص:1.

[4] سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، فرع إدارة الأعمال، الجزائر، 2008-2009، ص:12.

[5] مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر ، بدون طبعة، 2008، ص: 15.

[6] يسرى فاروق داود بطرس، **إمكانيات استغلال المزايا النسبية في دعم التكامل السلعي للدول العربية في إطار السوق العربية المشتركة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص:04.

وكذا افتعال عناصر الإنتاج، كما يتضمن التنسيق المستمد والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء، فالتكامل الاقتصادي يتخذ صوراً عديدة تمثل درجات متقاربة وهي متمثلة في مراحل التكامل الاقتصادي.

4. أهداف التكامل الاقتصادي ومراحله

1. أهداف التكامل الاقتصادي:

تختلف أهداف التكامل الاقتصادي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، نظراً لاختلاف الظروف والمستويات في كل منهما حيث:

1.1. بالنسبة للدول الصناعية: يتمثل الهدف الأساسي في الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية النامية عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث تغيير الهياكل الصناعية لهذه الدول استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي وملموس على الأداء الاقتصادي لوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي[1].

2.1. أما بالنسبة للدول النامية: فإن أهدافها من التكامل ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ماهي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة، ولم تكن عوائد الكفاءة تمثل هدف هذه الدول نظراً لصغر هياكلها الصناعية وصغر حجم تدفق التجارة بينها.

ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي يسعى إليها أي تكتل اقتصادي إقليمي مهما كانت طبيعته، فيما يلي:[2]

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير وتوجيه الاستثمارات توجيهاً صحيحاً سليماً؛
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل؛
- تسهيل ودفع التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الإمكانيات وخلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج والاستثمار والتشغيل؛
- الوصول إلى الاتحاد السياسي، حيث يمكن أن يكون التكامل الاقتصادي مجهداً لاتحاد سياسي يوجد أداة مشتركة للتفاوض والتشاور.

---

[1] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، بدون طبعة، القاهرة، 2001، ص: 51.

[2] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص،ص: 52،55.

المطلب الثاني: مراحل وشروط التكامل الاقتصادي:

1-مراحل التكامل الاقتصادي

فرق العديد من الباحثين بين مراحل وبين أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي فنجد "بيلا بلاسا" وضع درجات التكامل على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن مراحل التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف طريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، الاندماج الاقتصادي، وفيما يلي نحاول إعطاء أهم مراحل التكامل الاقتصادي في نوعين أساسيين:[1]

1. تلك التي تشجع حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الأمم الأعضاء؛

2. تلك التي تنطوي بالإضافة للتجارة الحرة وانتقال عوامل الإنتاج على زيادة التعاون في ميادين السياسة المالية والنقدية.

1-1. إتفاقية التجارة التفضيلية :[*]

فبموجب هذا النظام يتم إبرام إتفاق بين دولتين أو أكثر تربطها علاقات خاصة كالجواز، التاريخ، الجنس، العلاقة الاستعمارية [2].

فتعتبر الاتفاقية التجارية التفضيلية الشكل الأقل تبلوراً للتكامل الاقتصادي، وتمتاز في أنها غير متبادلة أي تقوم على تقديم أحادي الجانب للامتيازات التجارية لبعض البلدان المصدرة بدون أن تتحصل البلدان المستوردة على نفس الامتيازات، وتحتوي هذه الاتفاقية على أحكام يتم بموجبها تبادل السلع والبضائع بين الدول المعنية في ظل شروط تفضيلية، كمية أو كيفية، حيث تتمثل عادة في رسوم جمركية محددة أو متدنيّة المعدل أو تحديد حجم الحصص الخاصة بالبضائع المتقيدة من النظام التفصيلي [3].

---

[1] محمد بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 16 عن: جون هدسون، مارك هرنهر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987، ص 569.

[*] تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذهما دول معينة لتحقيق القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها كإلغاء نظام الحصص مثلاً وهو أبسط درجات التكامل الاقتصادي.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، مصر، 2000، ص: 270.

[3] Jean-Pierre FAUGERE, **Economie Européenne**, Editions Dalloz : Presses Sciences Po., 1999, p: 13.

بينما يرى بعض الخبراء في إقامة اتفاقية تجارية تفضيلية تعبير عن توافق تجاري بين دولتين أو كتلتين اقتصاديتين على الأقل عوض أن تكون شكلاً من أشكال التكامل الإقليمي والمؤكد أن مثل هذا الاتفاق لا يتبعه توافق مؤسساتي سياسي على غرار ما نجده في أشكال التكامل الأخرى[1].

1-2. منطقة التجارة الحرة :

في هذه المرحلة من المراحل التكامل تلتزم كل دولة عضو لإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأطراف الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة[2].

1-3. الاتحاد الجمركي :

وهو المستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[3].

وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة الدول الداخلية في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تتقيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

ويمكن تلخيص مكونات الاتحاد الجمركي في النقاط التالية:[4]

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية العالم؛
- توزيع الحصيلة الجمركية حسب محاولة تتفق عليها الدول.

إذاً فالاتحاد الجمركي هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للبلدان الأطراف في إقليم جمركي واحد، ونميز بين الاتحاد الجمركي الناقص الذي يتميز عن الاتحاد الجمركي الكامل بعدم توفير كل شروط هذا الأخير، بل يكتفي بتخفيض الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء دون إلغائها[5].

---

(1) Andrew HARRISON, Ertugrul DALKIRAN, Ena ELSEY , **Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe**, Traduction de la 1er édition de l'anglais par Siméon FONGANG, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004, p: 202.

(2) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، مصر، 2004، ص: 299.

(3) Jean François Mittaine, François prqueral, **Les unions économiques régionnales**, Amand-colin, Paris, 1999, p:16.

(4) إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

(5) عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

1-4. السوق المشتركة:

وتشكل هذه المرحلة درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط، بل يتعداه ليقر حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص.

لقد انطوت جميع مراحل المناقشة حتى الآن على تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية إزاء انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.

وتبقى الدول الأعضاء في ظل هذه الترتيبات حرة في تبني سياسات مالية ونقدية خاصة بها تحقق لها أهدافها الاقتصادية الكلية كأهداف التضخم والعمالة [1].

أما مراحل التكامل الاقتصادي تقدما نجد:

1-5. الاتحاد الاقتصادي:

إن مرحلة الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الرابعة في سلسلة مراحل التكامل الاقتصادي، وهي المرحلة التي تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى الإجراءات المحققة سابقا، فإن هذه المرحلة بصدد شمولها الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والنقدية[2].

أ-السياسات الاقتصادية:

يمكن القول أن الهدف الرئيسي من التكامل هو زيادة الرفاهية[*]؛ ويجري بذلك تقييم السياسات البديلة على أساس ما تسهم به في زيادة الرفاهية سواء في للاقتصاد الوطني أو بالنسبة إلى المنطقة المتكاملة. وبناء عليه فإن ثمة إمكانية استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية الإقليمية من أجل بلوغ هذا الهدف. ويمكن أن نميز بين نوعين من التدابير التي تتضمنها السياسة الاقتصادية الإقليمية:

- تشجيع هجرة العمل؛
- المساعدات التي تقدمها الحكومة من أجل دعم الصناعة.

---

[1] محمد بن ناصر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[2] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص:125.

[*] تتكون الرفاهية من عنصرين أساسيين الدخل الحقيقي والعدل، وبناء عليه فإن الحكم على السياسات المختلفة، يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين:

- الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للأفراد (القوة الشرائية للأفراد)؛
- الفوارق الإقليمية

ب-السياسات الاجتماعية:

تركز السياسات الاجتماعية على مجالات ثلاث:[1]

- مجال التنسيق[**] بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية؛
- مجال التنسيق ساعات العمل ومعدلات الأجر عن العمل الإضافي؛
- مجال التسوية في الأجر بين الرجال والنساء.

ج-السياسات المالية:

وهي تتمثل في الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة للتأثير على مستوى توازن الدخل والناتج لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال مكونات الموازنة المتمثلة في «الضرائب، الإنفاق والتحويلات»[2]؛ وقد تكون هذه السياسة توسعية أو تقيدية (انكماشية) حسب الأهداف المُراد تحقيقها.

د-السياسات النقدية:

وتعبر عن الإجراءات اللازمة والتي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية. بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر الصرف.

كما يمكن أن تكون تحفيزية، وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا للاستثمار ومنه نمو الناتج الخام.[3]

1-6. الاتحاد النقدي :

يعرف التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لأن صور التكامل الاقتصادي السابقة تنشأ عنها مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، مما يستوجب وجود عملة موحدة تسهل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل.

---

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[**] يلاحظ أنه في الأدبيات المنشورة حول المشكلات الاجتماعية «بالاتحاد الاقتصادي» كانت كلمتا« التنسيق» و«التسوية» وتستخدمان بالتبادل، أما هنا فإن كلمة «التنسيق» تُستخدم للدلالة على السياسة الرامية إلى التقليل من الفوارق في الأجور والسياسات الاجتماعية./الباحثة.

[2] سامي خليل، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص295.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية تقييمية»**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص: 53.

1-7. الاتحاد الاقتصادي الكامل «التام»:[*]

ويفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، مع إنشاء سلطة فوق قومية على صعيد أطراف الإندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف.

ويمثل المرحلة الخامسة والأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي يتدرج عبر المراحل السالفة الذكر ليصل في آخر المطاف إلى مايلي:[1]

- توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية؛
- إيجاد سلطة إقليمية عليا؛
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة؛
- جهاز إداري موحَّد لتنفيذ هذه التدابير.

وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها –في كثير من الأحيان-للسلطة الإقليمية العليا. وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام أو ما يسمى بالاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية. ويعتبر الاتحاد الأوربي في صورته الحالية أقرب حالة للاتحاد الاقتصادي التام.

ومن خلال الجدول التالي يبين لنا مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة بها.

---

[*] وهناك من يُحبذ تسمية هذه المرحلة بالاندماج الاقتصادي.

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

جدول (2-01)

مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها

المميزات / مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	الخلاص من العوائق التجارية المتبادلة	عوائق تجارية خارجية موحدة	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات للدول الأعضاء	سياسة مالية ونقدية موحدة تحددها سلطة مركزية
اتفاقيات التجارة التفضيلية	×					
منطقة التجارة الحرة	×	×				
اتحاد جمركي	×	×	×			
سوق مشتركة	×	×	×	×		
اتحاد اقتصادي	×	×	×	×	×	
الاندماج الاقتصادي الكامل	×	×	×	×	×	×

المصدر: محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، في علوم التسيير، الجزائر، 2007-2008، ص:16 نقلاً عن : جون هدسون، مارك هرنهر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي)، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1987، ص572.

المطلب الثالث: -شروط التكامل الاقتصادي وأهم التجارب الرائدة في العالم

1- شروط التكامل الاقتصادي

يستند التكامل الاقتصادي إلى شروط أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية، وسنلخصها في النقاط التالية:

1-2- التقارب الجغرافي :[1]

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

1-3- الإرادة السياسية :[1]

غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

1-4- وجود العجز والفائض:

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

1-5- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء[2].

1-6- توفر وسائل النقل والاتصال:

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

---

[1] إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، الجزائر، ص:43.

[2] Yadwiga Frowicz, OP. CIT, p: 267.

1-7- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

1-8- . تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:[1]

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

2- أهم التجارب الرائدة في العالم

تتزايد التكتلات الاقتصادية بشكل كبير ولا توجد منطقة في العالم لم تعرف تجارب تكوين مجموعات إقليمية ويكفي للدلالة على تأكيد هذه الخاصية، أن إحدى الدراسات التي أجرتها المنظمة العالمية للتجارة (الجات)، تشير إلى أنه السنوات الاخيرة لتواجد حوالي 512 تكتلاً اقتصادياً عبر العالم في مختلف مراحله وصوره مقارنة مع 30 في التسعينات 5 و إلى 6 في الثمانينات و18 إلى 20 في السبعينات، غير أن التحديد الدقيق لمستوى كلّ تكتل يصعب في بعض الأحيان لوجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة. فالكثير من التكتلات الاقتصادية تعتبر نفسها إتحاداً اقتصادياً وهي في الحقيقة مازالت في المراحل الأولى للتكامل أي لازالت لم تقم بالإلغاء الكامل للقيود التعريفية واللاتعريفية، كما أن بعض المجموعات تطلق على نفسها اتحادا جمركياً وهي لازالت حبر على ورق لعدم الموافقة على إدخال تعريفة جمركية موحدة، ونلقي فيما يلي الضوء وبصورة مختصرة على بعض التكتلات عبر العالم، ثم بعد ذلك نتعرض لعدد منها بصورة مفصلة في إطار التركيز على مسار زيادة التكامل الإقليمي بين الدول المتطورة والدول النامية.

[1] إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة** ، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

2-1- التكتلات الاقتصادية في أوروبا :(*)

- رابطة التجارة الحرة الأوروبية:

الدول الأعضاء: النمسا، فنلندا، الدانمارك، النرويج، سويسرا، بريطانيا، البرتغال، السويد، إيسلندا، ليشتنشتان، أسست سنة 1959 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1960. **الهدف:** تسهيل المبادلات التجارية وتحقيق حرية تحرك السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، انضمت كلّ الدول السابقة الذكر ما عدا سويسرا إلى ما يسمى حالياً بالاتحاد الأوروبي، مما يعني أنها قد حققت الهدف المنشود.

- الاتحاد الأوروبي (UE):

الدول الأعضاء: النمسا، بريطانيا، بلجيكا، فرنسا، لكسمبورغ، هولندا، ألمانيا، الدانمارك، إيرلندا، إيطاليا، فنلندا، السويد، اليونان، إسبانيا، البرتغال. **الهدف:** تكوين اتحاد متماسك لشعوب أوروبا لتحقيق هذه الغاية اتخذت هذه الدول الإجراءات التالية، حسب التسلسل التاريخي: في بداية الخمسينات من القرن العشرين أي في سنة 1951 تم في باريس تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ وبروز سياسة أوروبية في مجال الطاقة والمعادن، في سنة 1957 تمت في روما المصادقة على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكذلك المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية وانخرطت ست دول في إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، سنة 1986 تم الإعلان عن قيام السوق الموحدة، في سنة 1992 ظهرت إتفاقية مستريخت التي أعطت الوجه الحقيقي للوحدة مع إقرار سياسة خارجية مشتركة وعملة واحدة لدول الاتحاد، العدد الحالي لدول الاتحاد الأوروبي يساوي 27 دولة بعد انضمام دول شرق ووسط أوروبا بداية سنة 2007.

2-2- التكتلات الاقتصادية في إفريقيا:

- **المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا:**

الدول الأعضاء: بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريطانيا، النيجر، نيجيريا، السينغال، سيراليون، توجو، تكون سنة 1975 ودخل حيز التنفيذ سنة 1977.

الهدف: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء العوائق التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات، وحرية تنقل الأشخاص؛ وتحسين نوعية البنية التحتية (المواصلات والاتصالات) والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة.(1)

(*) لمزيد من التفاصيل عن التكتلات الاقتصادية الأوروبية أنظر:

-عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 40-54.

- Michel Deppler, **Au délai de l'intégration, revue de finance et développement**, volume 41, N°2, Washington, Juin 2004, p : 8-12.

(1) فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا كوميسا (COMESA):

الدول الأعضاء: مصر، أنغولا، بوروندي، جز القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي، تكون سنة 1994 بمقتضى إتفاقية أبوجا. **الهدف:** تكوين سوق مشتركة، أقيمت منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول ويعمل الآن لإنشاء الاتحاد الجمركي وإدخال التعريفة الخارجية الموحدة كسبيل لتحقيق الهدف المسطر.

- المجتمع الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى:

الدول الأعضاء: إفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية، الغبون، كنغو، رواندا، أنغولا، تشاد، كونغو، بورندي، تكون سنة 1983 ودخل حيز التنفيذ سنة 1985. **الهدف:** تحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية عن طريق تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء العوائق التعريفية وغير التعريفية، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة.

2-3- التكتلات الاقتصادية في آسيا :

- رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) :

الدول الأعضاء: أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا، بروناوي، فيتنام، كمبوديا، جمهورية لاووس، ميانمار. أسست سنة 1992 **والهدف المسطر منها:** إقامة منطقة التجارة الحرة والسير نحو تكامل اقتصادي كامل، بالإضافة إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

- التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) :

الدول الأعضاء: وهو في شكل منتدى اقتصادي يضم 21 دولة أستراليا، بروناوي، كندا، أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايلاندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، هونغ كونغ، تايوان، المكسيك، غينيا الجديدة، التشيلي، البيرو، روسيا، فيتنام. **الهدف:** توسيع وتكثيف التجارة بين الدول، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتعاون في المجالات غير الاقتصادية.[1].

2-4- التكتلات الاقتصادية في آسيا – أوروبا :

- مجتمع الدول المستقلة (CEI) :

الدول الأعضاء: أذربيجان، روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، أرمينيا، جورجيا، كازخستان، كيرغستان، ملدافيا، تجاكستان، تركمستان، أوزبكستان، أسس سنة 1991. **الهدف:** التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

2-5- التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية :[*]

- اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (ALENA):[**]

الدول الأعضاء: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، (إمكانية انضمام البرازيل والتشيلي). **الهدف:** تحقيق حرية تنقل السلع والخدمات، والتعاون في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

2-6- التكتلات في أمريكا الجنوبية :

- **السوق المشتركة لدول الكاريبي (CARICOM) :**

الدول الأعضاء: انتيقوا وباربودا، بربادوس، دومنيك، قوينادا، مون سيرات، سانت لوشيا، جاميكا، سانت فينسن وقرينادين، ترينداد وتوباقو، بليز، سانت كيتس ونيفيس، البهاما، هايتي، سورينام أسس سنة 1973. **الهدف:** إنشاء منطقة تجارة حرة، وتنسيق السياسات في مجالات النقل والمالية والصناعة، وقواعد جمع المعلومات والإحصاءات، وتوطيد التعاون السياسي.

- **مجتمع الأندين للأمم :**

منبثق عن (Pacte Andin) الذي تكون سنة 1969 يجمع كل من بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور، البيرو، فنزيولا، هذه الدولة الأخيرة انسحبت منه سنة 2006 وفي نفس السنة انضمنت إليه التشيلي، المكسيك وباناما كأعضاء ملاحظين. **الهدف السياسي:** تقوية المبادئ الديمقراطية والتعاون في المجال الأمني. ال**هدف الاقتصادي:** تكوين سوق الأندين، وتبني تعريفة جمركية خارجية موحدة، وتنسيق عدد من التشريعات في المجالات الاقتصادية وحرية تنقل السلع والأشخاص. **الهدف الاجتماعي:** محاربة الفقر، وتحسين مستويات التعليم والصحة، والتعاون الثقافي والتكنولوجي، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

- **المجتمع الجنوب أمريكي للأمم :**

الدول الأعضاء: الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور، البيرو، فنزويلا، أورغواي، بارغواي، سورينام، غويانا والتشيلي، كون هذا المجتمع سنة 2004 في البيرو. **الهدف:** توحيد دول أمريكا الجنوبية سياسياً واقتصاديا بالاعتماد على تجربة الاتحاد الأوروبي، وزيادة الوزن السياسي والاقتصادي لهذه الدول في المنطقة وفي العالم والعمل على إدخال عملة واحدة مشتركة مستقبلاً.

---

[*] يسمي التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا (NAFTA) وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement) أنظر: عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 59-69.

[**] أبرم إتفاق إنشاء هذا التكتل في البداية بين دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في عام 1987، ثم اتسع نطاقه بعد انضمام المكسيك في أوت 1992، ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1994.

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج** ، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 209-210.

- **السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية :**

الدول الأعضاء: الأرجنتين، البرازيل، أورغواي، بارغواي، أسس سنة 1991. **الهدف:** كان إنشاء منطقة التجارة الحرة، في عام 1995 تحول إلى اتحاد جمركي، عام 1996 شهد انضمام التشيلي وبعد ذلك بسنة بوليفيا، سنة 2001 تمكنت هذه الدول من خلق اتحاد جمركي وتسعى الآن وراء توسيعه إلى جميع دول أمريكا اللاتينية.

2-7- التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية :

- مجلس التعاون الخليجي :

الدول الأعضاء: البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، أسس سنة 1981. **الهدف:** قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية وإنشاء نظام متشابه في مجالات مختلفة (التجارية، المالية، الاقتصادية، العدالة).

- إتحاد المغرب العربي (UMA) :

الدول الأعضاء: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا، الصحراء الغربية، أسس سنة 1989. **الهدف:** إنشاء سوق اقتصادية مشتركة.

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) :

الدول الأعضاء: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سوريا، المملكة العربية السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، تونس، الأردن، فلسطين، السودان واليمن. **الأهداف المسطرة:** تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية، وتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية، والحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية، والاستفادة من التغيرات الطارئة على نظام التجارة العالمية، وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، ووضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.[1]

[1] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج** ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 210-211.

المبحث الثاني

نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي العربي

قبل الخوض في محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتقييمها، نحاول في هذا المبحث أن نستعرض واقع الافتصاديات العربية وقوفاً على أهم المقومات التي تؤهل المجموعة العربية لاستكمال مسيراتها التكاملية، والدوافع التي أدت لقيام التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية العربية[1]

شهدت الدول العربية عدة تطورات اقتصادية سنحاول عرضها على هذا المطلب من خلال الاستعانة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018.

تأثرت معدلات نمو الاقتصاديات العربية خلال 2017 بالعديد من العوامل منها تعافي الاقتصاد العالمي والتطورات المتعلقة بأسواق النفط العالمية خاصة الاتفاق الذي أبرمته الدول الأعضاء وتأثرت منظمة الأوبك مع الدول المصدرة للنفط خارج المنظمة لخفض كميات الإنتاج النفطي وتبني العديد من الدول العربية لإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية بالإضافة الى استمرار التداعيات السلبية الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض الدول العربية ، فقد عرف متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة نمواً للجول العربية كمجموعة إلى حوالي 3.1% في عام 2017.

وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع حتمية الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 2471.4 مليار مسجلا بذلك ارتفاعاً يقدر ب 3.8% مقارنة ب 2016 وانعكس ذلك على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي بلغ 5970 في 2017 مقارنة ب 5889في 2016.

وفي جانب الأسعار بلغ متوسط معدل التضخم مقاسا بمعدل التغيير السنوي في الرقم القياسي للأسعار إلى 7.5% في 2017 بالمقارنة مع 5% في 2016، كما هو موضح في الشكل التالي.

[1] أنظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال سنة 2009، ص،ص: 03،04، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: يوم 2018/04/09 على الساعة : 18:30.

شكل رقم (2-01)

يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2001-2017)

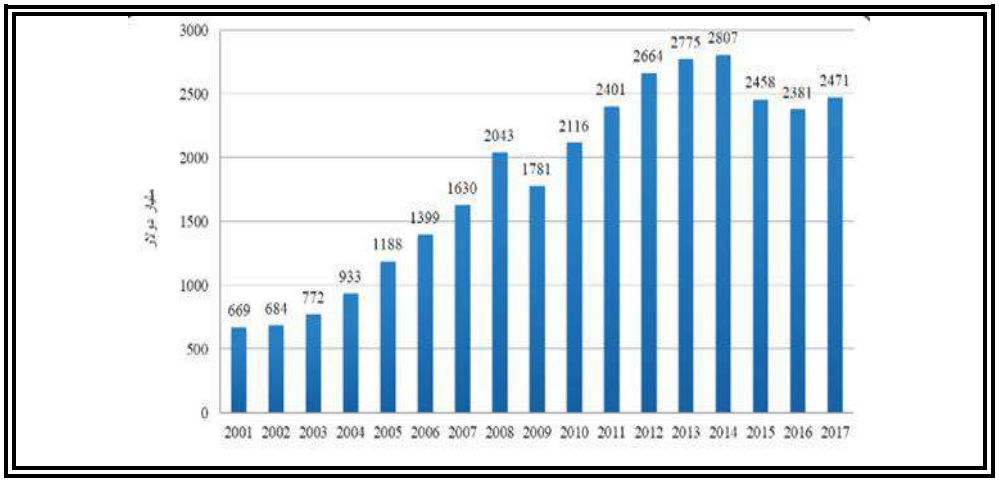

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص23.

ونتيجة للظروف المذكورة أعلاه سجلت الدول العربية لمجموعة باستثناء سورية نظرا لتقلب نمو معدلات الناتج وعدم توفر بيانات موثوقة، تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالسعار الثابتة من حوالي 2.7% عام 2016 إلى 1.3% عام 2017 وحتى بعد استبعاد كل من اليمن وليبيا إلى جانب سوريا نظرا للظروف التي تمر بها هذه الدول، فإن متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية للمجموعة تتراجع 3.1% عام 2016 إلى حوالي 1.0% عام 2017 وهذا الاتجاه موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (2-02)

يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة (2001-2017)

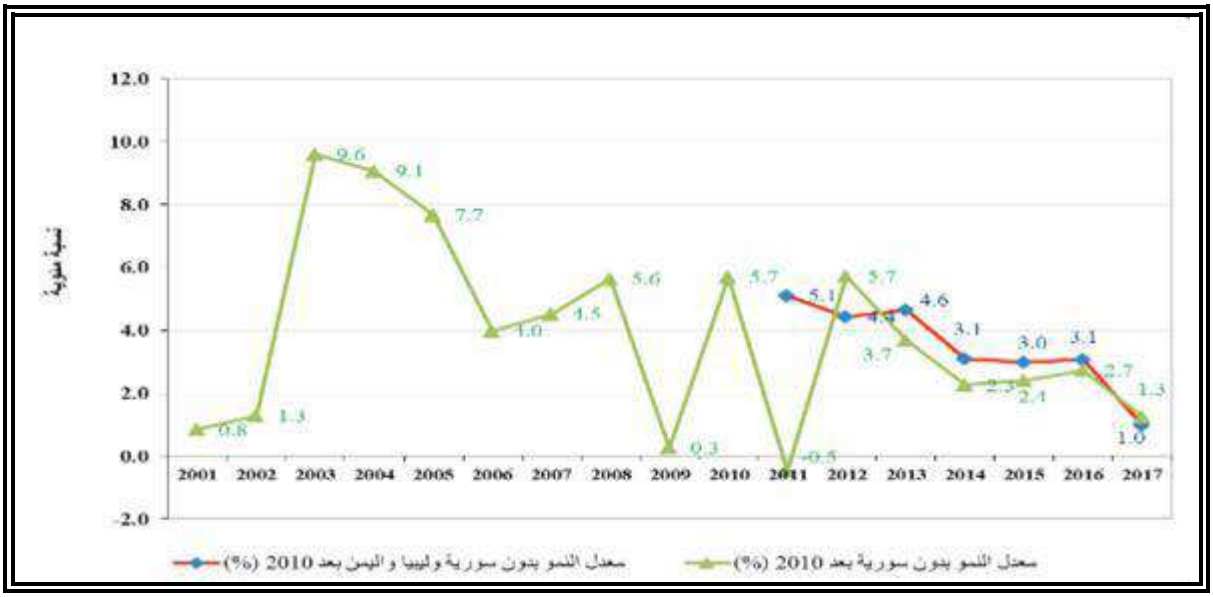

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص:23.

وعلى مستوى المجموعات المسجلة مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط* عام 2017 معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ نحو 0.7% بالمقارنة مع 3.0% خلال 2016 ضمن هذه المجموعة سجلت دول المجلس التعاون الخليجي مجموعة انتكاسات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ نحو 0.1% عام 2017 بالمقارنة مع نمو بلغ نحو 2.0% عام 2016باقي حيث ارتفع معدل النمو في البحرين في عام 2017 إلى 3.9% مقارنة مع 3.2% عام 2016 وليبيا التي ارتفع فيها النمو نتيجة زيادة انتاج النفط، وسجلت نتيجة إلى دول المجموعة المصدرة للنفط، وسجلت نتيجة دول مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط تراجعا في معدلات النمو، حيث انعكس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في كل من السعودية والكويت بنسبة 0.9% وبنسبة 3.5% على التوالي أنظر الملحق رقم01.

وقد أثر بالتوازي تنفيذ برامج لضبط نمو الإنتاج العام وتراجع إيرادات النفط على بعض دول هذه المجموعة، على الانفاق العام الذي أثر بدوره على نمو القطاع غير النفطي.

المطلب الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي العربي

1. عموميات حول الوطن العربي:

سنحاول من خلال ما يلي وقبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي العربي إلى إلقاء نظرة عامة ووجيزة لما يملكه من أهمية إستراتيجية قد تساهم في تحقيق ما يبتغيه.

يقع الوطن العربي(*) في قارتي آسيا وإفريقيا (23 % من المساحة في قارة آسيا و77 % من المساحة في قارة إفريقيا)، ويمتد بين دائرتي عرض 2 درجة جنوب خط الإستواء و37 درجة شماله على امتداد 39 درجة، ومن 15 درجة غربا إلى 60 درجة شرقا على امتداد 75 خط طول.

ويبلغ طول الوطن العربي من الشرق إلى الغرب بنحو 7900 كم^2، ومن الشمال إلى الجنوب بنحو 4500كم^2، ويمتد من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن مضيق جبل طارق شمالا إلى نهر السنغال جنوبا وأقصى امتدادا له في إفريقيا، ومن جبل زاغروس وطوروس شمالا إلى المحيط الهادي في أقصى امتداد له في آسيا.(1).

* تتكون هذه المجموعة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الامارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا واليمن

(*) يضم الوطن العربي 22 دولة من بينها السودان، الجزائر، السعودية، ليبيا، موريطانيا، مصر، الصومال، اليمن، المغرب، العراق، عمان، البحرين، لبنان، قطر، الكويت، جيبوتي، الأردن، الإمارات، سوريا، تونس، فلسطين، جزر القمر انضمت في عام 1993، ويتحدث أغلبهم باللغة العربية، ويطلق عليه اسم العالم الجاف أو المنطقة الجافة على الأراضي التي يمتلكها الوطن العربي لذلك يتركز معظم سكانها في المناطق الساحلية والمرتفعات الجبلية وأطلق عليه الغرب على منطقة الوطن العربي اسم الشرق الأدني، وقد أطلق هذا اللفظ ليصف دول شرق البحر الأبيض المتوسط باستثناء العراق/الباحثة.

(1) محمد بن ناصر ، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

- الموقع والمساحة :[1]

يملك الوطن العربي مساحة شاسعة تصل إلى 14,1 مليون كم^2، تشكل 10,2% من مساحة العالم، ويحتل موقعاً إستراتيجياً يبين ثلاث قارات، حيث تقع 23% من مساحته في آسيا ونحو 77% في إفريقيا، ويزيد امتداده من المحيط الأطلنطي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً على 6700 كم، كما يزيد امتداده من الجنوب إلى الشمال على 4500 كم؛ إضافة إلى أنه يطل على العديد من البحار والمحيطات، فمن الشرق يحده المحيط الهندي والخليج العربي، ومن الغرب يحده المحيط الأطلنطي ومن الشمال يحده البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب يحده خليج عدن والبحر العربي.

بهذا الموقع المتميز للوطن العربي فإنه يحوز على الإمكانات التالية :

- السيطرة على الأذرع المائية، إذ أنه يشرف ويسيطر على البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي؛
- السيطرة على المضايق الثلاثة، مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب، مضيق هرمز، كما أنه يسيطر على قناة السويس.

- السكان :[2]

يصل إجمالي عدد سكان الوطن العربي حوالي 413 مليون سنة في 2017 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.2% للفترة (2001-2017) ويعتبر هذا المؤشر مرتفع نسبيا إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم عدا افريقيا وجنوب الصحراء.

- التعليم:

تعرف المنطقة العربية تواضع نوعية التعليم رغم تعميمه في جميع الدول العربية وارتفاع الانفاق عليه ولا يزال ارتفاع الامية بين الإناث وخاصة في بعض الدول العربية الأقل نمواً وذات كثافة سكاني كبيرة عائق أما رفع الإنتاجية والاندماج على اقتصاد المعرفة بما ان النظم التعليمية تواجه مجموعة من التحديات المجتمعة أهمها عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة من التعليم من الأجيال الجديدة ولذلك تصطدم النظم التعليمية في نختلف الدول بتحديات الواقع الديمغرافي وظروف التوفيق بين النمو السكاني وتوفير فرص تعليمية متميزة.

- حجم القوى العاملة ومعدل نموها:

تتجه معدلات نمو القوى العاملة في البلدان العربية إلى الارتفاع خلال العقد العالي ويمكننا تغيير هذا الارتفاع بعاملين اثنين وهما:

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون طبعة، مصر، 2006، ص: 12.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الجداول الإحصائية لسنة 2018 (الملحق 8/2)، ص: 312 (بتصرف).

- الهرم العمري للسكان
- زيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل.

ويقدر عدد القوة العاملة في الدول العربية ففي 2017 حوالي 136.4 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 51.4% من اجمالي عدد السكان.

- **البطالة :**

يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية في سنة 2017 بوالي 15.4% وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم وبلغ عدد البطالين في نفس السنة بحوالي 19.8 مليون عاطل وتتصدر كل من سوريا، مصر، اليمن قائمة هاته الدول (انظر الملحق رقم 02).

2. مفهوم التكامل الاقتصادي العربي :

يصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها البعض مقابل إنهاء تبعيتها للإقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المالية الأساسية عن طريق إقامة الدول العربية الواحدة، باعتبار أنّ هذه الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية.

ويقول صلاح الدين حسن السيسي أنّ التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع العربي ودرجاته ابتداءا من التعاون البسيط والمحدود في بعض المجالات وصولا إلى أقوى أشكال التكامل[1]، ويضيف قائلا أن عملية التكامل العربي تندرج تحت ثلاث مستويات وهي :

- مستوى عمليات تكامل الأسواق؛
- مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية؛
- مستوى عمليات التكامل المنظومي أو المؤسسي.
- ولما كانت الوحدات الاقتصادية العربي تعاني من الإنفصال عن بعضها البعض مقابل الإرتباط والتكامل بالإقتصاد الرأسمالي، فإنّ التكامل الاقتصادي العربي يسعى إلى تحقيق هدفين مترابطين في آن واحد وهما :
- إنهاء تبعية القواعد الاقتصادية العربية للإقتصاد الرأسمالي والتي اقترنت بتجزئة الوطن العربي؛
- إعادة دمج هذه القواعد مع بعضها البعض لتكوين وحدة اقتصادية فيما بينها باتجاه تعجيل تنميتها والقضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي لصالح رفع مستوى معيشة السكان في الوطن العربي.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)-السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، عالم الكتب، القاهرة، 2003م، ص-ص: 68-69، بتصرف.

3- دوافع قيام التكامل الاقتصادي العربي

3-1. الدوافع الاقتصادية :[1]

لقد لاحظنا أنّ المنطقة العربية تشكل وحدة متكاملة في مواردها الاقتصادية ـ البشرية و المادية ـ إلاّ أنّها لا زالت تعاني من مشكلة التخلف و التبعية التي تظهر بوضوح بارتباط اقتصادات الأقطار العربية كلا حدة مع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أقوى من ارتباطها مع بعضها. كما أن عملية التنمية الاقتصادية القطرية تعاني من مشاكل ومعوقات عديدة تؤدي إلى بطئها وضعف قدرتها في تقليص اعتمادها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الإمبريالية في الحصول على الموارد المالية. كذلك فإنّ الأقطار العربية الأخرى غير المنتجة للنفط تعاني من ارتباط اقتصاداتها بشكل أو بآخر باقتصادات الدّول الرّأسمالية.

ومن هنا يلاحظ أن هذه الدّوافع أو الأهداف الاقتصادية تفرض على الوطن العربي القضاء على مشكلة التخلف من خلال تعجيل التنمية الاقتصادية العربية وتحقيق زيادات عالية في الدّخول الفردية كخطوة أساسية نحو تقليص الفجوة التخلفية بين الاقتصاد العربي و الاقتصاد العالمي المتقدّم.

كذلك فإنّ هذه الدّوافع أو الأهداف الاقتصادية تتركز في إنهاء التبعية الاقتصادية وذلك بتطوير الهياكل الإنتاجية العربية المعتمدة أساسا على إنتاج عدد محدود من المنتجات لصالح الاقتصاد الرّأسمالي، بالعمل على تنويع هذه المنتجات وتطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة نحو تقليل الاعتماد على قطاع المواد الأولية الخاضع للاحتكارات الرأسمالية وتمهيدا لتوفير الإمكانات اللاّزمة لإخضاع هذا القطاع المحتكر إلى الاقتصاد العربي وتحرير الثروات القومية.

3-2. الدوافع السياسية :[2]

أمّا بالنسبة للدّوافع السياسية، فإنّ الدوافع العسكرية منها تبرز بحدّة في الوطن العربي نتيجة المخاطر العديدة التي تتعرّض لها الأقطار العربية كلا على حدى في نضالها ضدّ المعسكر الاستعماري.

وتفرض هذه الدّوافع نفسها في إقامة التكامل الاقتصادي العربي من خلال العجز الواضح لكل قطر عربي لوحده في مواجهة التحديات الاستعمارية ، و تعتبر قضية فلسطين من أكثر القضايا العربية التي أكدت فيها التجارب عجز الأقطار العربية نتيجة انعزاليتها ، ليس فقط في استرداد الأراضي التي اغتصبت بعد عام 1948 ، بل حتى في المحافظة على البقية الباقية من أرض فلسطين و التي انتهت عام 1967 باغتصابها مع مساحات واسعة و ذات مواقع استراتيجية من أراضي عربية أخرى.

---

[1] شبكة ومنتديات طلبة الجزائر، **منتدى العلوم السياسية والاقتصادية**، متاح على الموقع الإلكتروني : http://etudiantz.net/vb/t10317.html تاريخ الإطلاع: 9 أفريل 2016، على الساعة: 20:10.

[2] نفس المرجع أعلاه.

إذن هناك دوافع قوية بهدف إقامة تكامل سياسي عربي يستند إلى تكامل اقتصادي عربي متين باعتباره الوسيلة الأساسية ليس في الحفاظ على ما تبقى من الأرض و الكرامة العربية بل كذلك في استرداد ما اغتصب منها في العقود الماضية و كسب احترام الأمم الأخرى ، نظرا لأنّ منطق القوة هو الذي فرض وجوده دائما في الصراع القائم بين الحق العربي و بين الاغتصاب الذي مارسه الاستعمار و الكيان الصهيوني.

المطلب الثالث: محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي

كما هو الحال لباقي دول العالم فالدول العربية تعمل جاهدة على مواجهتها وتعزيز موقفها التفاوضي في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية منها وذلك عن طريق العمل الجماعي المشترك الذي لن يتحقق إلا من خلال تكتل واحد أو مجموعة تكتلات يكون العمل تحت أطرها بصفة مشتركة وهو ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث.

1-محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي

منذ مطلع الخمسينيات أولت الدّول العربية الاهتمام بالتّعاون الاقتصادي لارتباطه بأهداف التنمية ومصالح الأمن القومي العربي، فكوّنت مجموعات من الدّول العربية تكتلات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، كما عقدت مجموعة كبيرة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، ولقد مضي العمل الاقتصادي العربي بعدة مسارات رئيسية من بينها:

1-1. ميثاق جامعة الدول العربية:

يعتبر ميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية عام 1945، وهو السند القانوني لكافة الاتفاقيات الجماعية التي عقدت في إطار الجامعة العربية، وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الثانية على ما يلي:[1]

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها؛

كذلك من أغراضها، تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة فيها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات.

1-2. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :

تم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 جوان 1950، واعتبرت مكملة لميثاق جامعة الدول العربية في المجال الاقتصادي، وقد وقع المعاهدة سبعة دول (مصر، العراق، الأردن، سوريا،

[1] عبد الرحمان صبري، "منطقة التجارة العربية بين الواقع والطموح"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، سبتمبر 2001، ص:20.

لبنان، السعودية، اليمن)، ولقد قررت المعاهدة في مادتها الثانية إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة.

لقد قام هذا المجلس الاقتصادي دفعة قوية لمحاولات التكامل الاقتصادي العربي وخاصة في المجالات التالية:[1]

- شكل المجلس بناء الإطار المؤسسي والتنظيمي والقانوني اللازمين للتكامل؛
- قام المجلس بتعديل إتفاقية "تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بقرار رقم 814 لعام 1981" لتكون الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية، وذلك بهدف تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الأموال؛
- إصدار المجلس العديد من القرارات التي تهدف إلى تطوير التنسيق القطاعي لاقتصاديات الدول العربية، والتنسيق العربي في السوق العالمي.

1-3. إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :[2]

تعتبر هذه الإتفاقية أول إتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية، استجابت لتوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في أول مؤتمر لهم في بيروت منتصف عام 1953، وقد وقع على هذه الإتفاقية كل من الأردن، مصر، سوريا، العراق، اليمن والسعودية في 07 سبتمبر 1953، وصادقت عليها بعد ذلك خلال عام 1964 دولة الكويت.

لقد ركزت هذه الإتفاقية بشكل أساسي على التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية، وقد حددت الإتفاقية جداول بالسلع التي يتم تحريرها[3]، ويمكن استعراض أهم ما تضمنته الإتفاقية في النقاط التالية :[4]

- إعداد ثلاث قوائم : تتضمن القائمة الأولى منتجات زراعية وموارد طبيعية ينبغي أن تنتقل بدون أي قيد عبر البلدان العربية، وتضم القائمة الثانية منتجات صناعية وعدد من المنتجات الزراعية ينبغي أن تحرر بنسبة 25%، أما القائمة الثالثة فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50%؛
- تسهيلات تمنح من أجل انتقال رؤوس الأموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية؛
- تنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعية؛

---

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 42،43.

[3] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، الإدارة العامة، المجلد 42، العدد الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2002، ص: 184.

[4] سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

- تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل مرور البضائع عبر البلدان العربية.

1-4. إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :

تم التوقيع على هذه الإتفاقية في 7 سبتمبر 1953 من طرف ست دول هي: مصر، السعودية، اليمن، الأردن، العراق ولبنان ودخلت حيز التنفيذ في 12 ديسمبر 1953، وتضمنت هذه الإتفاقية تنظيماً لنوعين من العمليات: تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية؛ ورغم التسهيلات التي تضمنتها الإتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، إلاّ أنه يؤخذ عليها أنها لم تضع أية التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، كما أنها لم تنظم الوسائل العملية الفعالة التي من شأنها أن تشجع انتقال رؤوس الأموال، وبقيت كل دولة حرة في أنظمتها المالية.[1]

1-5. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

لقد كان للاعتبارات السياسية الدور الأساسي وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة باتخاذ قرار يوصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب، تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، وكان ذلك في 22 ماي 1956، ولقد تم الانتهاء من مشروع إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 1957، ولكن ظلت هذه الإتفاقية معلقة من عام 1957 إلى عام 1962.

وتنص المادة الأولى من هذه الإتفاقية على :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت.

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضي المادة الثانية بأن تعمل الدول الأعضاء على ما يلي :

- جعل المنطقة العربية منطقة جمركية واحدة؛
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة؛
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية؛
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 45، 46.

ورغم ما نصت عليه هذه الإتفاقية من مواد توحي بتماسك برنامج الاندماج فيها، ورغم أهدافها الواضحة والمهمة في تحقيق الوحدة، إلاّ أن الدول العربية الأعضاء تخلت عنها في عام 1964، واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

2-السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية

2-1. السوق العربية المشتركة :(*)

لقد أنشئت السوق العربية المشتركة بموجب قرار رقم 17 صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 13 أوت 1964 بالقاهرة، والقاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة[1]، وقد انضم إليها منذ إنشائها أربعة دول فقط هي: الأردن، العراق، سوريا ومصر، ثم اتسعت دائرة العضوية خلال الثمانينات لتشمل ثلاث أخرى هي: ليبيا، موريطانيا واليمن؛ ولقد كان الهدف الرئيسي من قرار مجلس الوحدة الاقتصاية هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية تدريجياً، وذلك بهدف الوصول إلى منطقة التجارة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة[2]، كما تهدف إلى:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.[3]

وفي سبيل هدف السوق المشتركة رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطاراً يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها، ويركز هذا الإطار على إلغاء القيود التعريفية التي يتم فرضها على السلع عند انسيابها من دولة إلى أخرى داخل حدود السوق، وأيضاً على إزالة القيود غير التعريفية على واردات الدولة العضو من الدول الأخرى داخل السوق، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن قرار السوق المشتركة لا ينشئ في الحقيقة سوقاً مشتركة بالمعنى الفني لهذا الاصطلاح، بل ترك إنشائها للمستقبل، وإنما في الحقيقة هو مجرد قرار بتحرير التجارة بين البلاد العربية الأطراف، وهو ما يوافق إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سعت الدول العربية إلى تحقيقها بدءًا بإبرام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بينها.

(*) تم التوصل إلى هذه الاتفاقية سنة 1981 في إطار جامعة الدول العربية وهي عبارة عن نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية، سواءًا كانت قيود تعريفية أو غير تعريفية.

(1) سليمان المنذري، **الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية**، مكتبة مدلولي، دون طبعة، القاهرة، دون تاريخ، ص: 28.

(2) يحي عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

(3) علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

2-2. اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

عُقدت هذه الاتفاقية عام 1981، وتضمنت مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية، وكذلك توفير الحماية للسلع والمنتجات العربية في مواجهة السلع المماثلة للدول غير العربية، من خلال المبدأ المهم التي جاءت به هذه الإتفاقية، والممثل في إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط معينة مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الإستراتيجية للسلع ومنتجات المشروعات المشتركة، ونسبة المكون العربي منها والأهمية التصديرية، وهذا كي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والإجراءات الداخلية، وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية.

وفي إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995، اقترح وزير الاقتصاد المصري الخروج بمشروع لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر وسوريا والسعودية، ثم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لإتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري يؤدي إلى قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

3-2. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

بعد فشل اتفاقية وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، أكد مؤتمر القمة العربي المنعقدة بالقاهرة خلال الفترة 21-23 جوان 1996 على أهمية تسيير وتنمية التبادل التجاري العربي، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وبموجب قرار رقم 1317 الصادر في 19 فيفري 1997 ومن ثم بدأت جامعة الدول العربية إرساء مشروع برنامج تنفيذي، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة للدول الأعضاء مستهدفاً ما يلي :[1]

- كافة التفاصيل المقترحة بشأن الفترة الزمنية لتحقيق واستكمال إقامة المنطقة الحرة، وما يتعلق بالسلع التي يجري تداولها في المنطقة، وتقسيم هذه السلع إلى فئات؛
- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء وهي: الأردن، لبنان، سوريا، العراق، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، تونس، فلسطين، السودان، السعودية، الإمارات المتحدة العربية، البحرين، قطر، الكويت وسلطنة عمان، وتحديد السلع التي تدخل مباشرة إلى المنطقة الحرة، والتي يتم تحريرها على مدار عدد من السنين، وكذلك تحديد السلع الأجنبية التي تدخل دائرة التبادل في المنطقة الحرة، وهي السلع المعفاة من الرسوم الجمركية؛

[1] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

- التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية العربية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع، ووضع خطوط عريضة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية والدول الأوروبية.

ولقد قامت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مجموعة من الأسس والمبادئ نوجزها فيما يلي :

- تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف: حيث يكون التحرير تدريجياً بنسب سنوية متساوية لمدة عشر سنوات للسلع العربية ذات المنشأ الوطني؛
- لا تخضع السلع العربية المماثلة إلى أي قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان؛
- حتى تستفيد السلعة العربية من التفضيلات الواردة في البرنامج التنفيذي، لابد أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهدف من وضع هذه القواعد هو أن لا تتحول المكاسب الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية إلى سلع غير عربية؛
- تطبيق مبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات، لخلق جو من الثقة في التعامل التجاري بين الدول العربية الأعضاء؛
- من حق الدول الأعضاء طلب الحصول على استثناءات من تطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل لعدد من السلع يتم تحديدها، والفترات الزمنية الممنوحة لها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا إذا تعرض إنتاجها المحلي لضرر نتيجة للتحرير؛
- أقر البرنامج مبدأ الرجوع إلى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتعلقة بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات المترتبة على تطبيق البرنامج؛
- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) التي لا تتمتع فيها بعض السلع الزراعية في مواسم إنتاجها بالإعفاء من الرسوم، وينتهي العمل بها في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج؛
- أجاز المجلس الاقتصادي للدول العربية أن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل كأسلوب للرد على دولة عضو تتخذ إجراء من جانب واحد يضر بمصالح دولة أو أكثر من الدول العربية الأعضاء؛
- تستفيد الدول العربية التي يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنها دولاً أقل نمواً من معاملة تفضيلية خاصة، ويحدد المجلس طبيعة هذه المعاملة والفترة الزمنية وفقاً لظروف كل دولة.

قد شملت هذه المحاولات كل المنطقة الإقليمية العربية أو جزءًا كبيرًا منها، كما أنها كانت تسعى للتنسيق الشامل تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبالموازة كانت هناك محاولات أخرى للتكامل الإقليمي اقتصرت على تجمعات جزئية داخل الإقليم العربي.

3- محاولات وجهود التكامل الإقليمي العربي

لقد أدت النتائج المتواضعة والمشاكل التي اعترت التنسيق الكلي، حيث كان يفترض فيها أن تنظم جميع الدول العربية إلى تجربة إقليمية تقتصر على عدد محدود من الدول، وإذا استثنينا التجارب الثنائية

التي اتخذت في غالبها شكل إتفاقية تجارة ودفع أو تعاون، فهناك عدد من المحاولات الأخرى التي جرت على مستوى إقليمي جزئي من أهمها:

3-1. تجمعات وادي النيل:

كانت المحاولات الأولى للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في 31 أوت 1969، حيث تم توقيع اتفاق أنشئت بموجبه هيئة دائمة تسمى مجلس التنسيق الاقتصادي، وتلتها محاولة في 1971 شاركت فيها ليبيا لإقامة اتحاد الجمهوريات العربية، وظلت المحاولات مستمرة لإقامة تكتل بين مصر والسودان إلى أن انعقد المؤتمر البرلماني المشترك في أكتوبر 1977 ووضع بنياناً تنظيمياً مركباً تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية بالبلدين. أما في 12 أكتوبر 1982 فقد وقعت الدولتان ميثاق التكامل الذي طالب بوضع إستراتيجية واضحة وإعداد خطة تكاملية تكون أداة للتنسيق بين خطط الدولتين، لكن هذا الميثاق حل محله ميثاق الإخاء الذي وقع بين البلدين في 21 فيفري 1987 واتخذ الجهاز الرئيسي لتنفيذ الميثاق شكل لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين، وقد تم التركيز والاهتمام بتنمية وإحداث مشروعات تخدم أكبر قدر ممكن من المواطنين في ميادين الزراعة والصناعة.[1]

3-2. اتحاد المغرب العربي :

لقد تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي[*] بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري1989 من طرف من: ليبيا، تونس، الجزائر، موريطانيا، وفي 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول العربية في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل:[2]

- **المرحلة الأولى (1992-1995):** إنشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.
- **المرحلة الثانية (1996-1999):** إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة.
- **المرحلة الثالثة (ابتداء من سنة 2000):** تأسيس اتحاد اقتصادي.

---

[1] محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، بدون طبعة، القاهرة، 2001م، ص،ص: 463،454.

[*] كانت محاولات للتكامل المغاربي منذ الخمسينات أولها الدول الثلاث بين المغرب وتونس والجزائر، وذلك في ميثاق طنجة سنة 1957، وبعدها انضمت ليبيا ولم تكن موريطانيا قد استقلت بعد، قامت لجنة استثمارية الدائمة للمغرب العربي سنة 1964 إلى سنة 1975، وكانت هذه المحاولات لم تشمل كل دول المغرب العربي.

[2] محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل المغاربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، الجزائر، 2005، ص: 70.

كما تم في نفس الإطار إبرام معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية ومعاهدة تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، وامتداداً لمعاهدة مراكش تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية.

ويتكون الإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي من الآتي:[1]

- **مجلس الرئاسة :** يتألف من رؤساء الدول الأعضاء الذين يتنابون الرئاسة كل ستة (6) أشهر؛
- **اجتماع الوزراء الأول :** أو من يقوم مقامهم، ويعقد عند الضرورة؛
- **مجلس وزراء الخارجية :** ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال؛
- **لجنة متابعة قضايا الاتحاد :** تضم عضوا واحداً لكل دولة من المختصين بشؤون الاتحاد، وتقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية؛
- **لجان وزارية متخصصة :** ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها؛
- **الأمانة العامة للاتحاد :** تتكون من ممثل واحد لكل دولة، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدولة التي تتكفل دولته بتغطية نفقاته؛
- **مجلس شورى الاتحاد :** يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة؛
- **هيئة قضائية :** تتألف من قاضيين عن كل دولة يعينهما رئيسها لمدة ستة (6) سنوات.

3-3. مجلس التعاون الخليجي :[2]

تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية في فيفري 1981 في مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس، وفي 25 ماي 1981 وقع قادة ست دول خليجية هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعوية، سلطنة عمان، قطر والكويت على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج، ولقد أجملت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف المجلس فيما يلي:

- تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية، الشؤون التشريعية والإدارية.

ثم جاءت الإتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في نوفمبر 1981 لتحدد المنهاج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق البترولي والصناعي والزراعي،

---

[1] محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 473-474.

[2] نفس المرجع اعلاه، ص: 474.

ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات. وقد بدأ تطبيق بعض مواد هذه الإتفاقية اعتباراً من مارس 1983، كما كانت هناك جهوداً لتحقيق وتعميق المواطنة وتحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء، ولتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها.

ويضم مجلس التعاون لدول الخليج مجموعة من الأجهزة ساعدت على تحقيق بعض الأهداف وهي:

- **المجلس الأعلى:** وهو السلطة العليا المكلفة بوضع السياسة العليا للمجلس، ويتكون من ملوك وأمراء الدول؛
- **المجلس الوزاري:** ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويعد الجهاز التنفيذي للمجلس والمحرك لتطوير التعاون التنسيقي؛
- **الأمانة العامة:** وتمثل الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة أحكام الإتفاقية المنشئة للمجلس والقرار التي يصدرها المجلس الأعلى؛
- **هيئة تسوية المنازعات:** يتم تشكيلها من طرف المجلس الأعلى ومن عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، وتختص فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي.

وإلى جانب هذه الأجهزة السابقة هناك لجاناً قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة وهي: لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.

ورغم هذه الجهود والمحاولات لتحقيق تكتل اقتصادي وتجاري عربي موحد، إلاّ أن استطلاع النتائج وتقييم ما نفذ منها على أرض الواقع يبقى هو الأهم، إذ أن من خلال تلك النتائج يمكن الحكم على مدى نجاح مسار التكامل الاقتصادي العربي، ومن ثم تحديد متطلبات تفعيله، وبناء تصور مستقبلي لإعادة بعثة من جديد في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث

تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي ومتطلبات تفعيله

بعد استعراضنا للجهود والمحاولات التي بذلت في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية في إطار جامعة الدول العربية وخارج إطارها، وأهم الإتفاقيات التي عقدت في هذا الشأن، نحاول الآن أن نلقي الضوء على ما توصل إليه التكامل الاقتصادي العربي، من خلال تحليل ما نفذ من تلك الاتفاقيات وما أهمل منها، لنقف بعدها على أهم المعوقات والأسباب التي كانت وراء فشله، ومن ثم نحاول اقتراح برنامج لتفعيله وإعادة بناءه وفق منهج بديل يلائم وضع الدول العربية.

المطلب الأول: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي[1]

تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة مؤداها أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب؛ لكن وعلى الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة، والواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلاّ أنه يجب عدم إغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي، التي وبالرغم من محدوديتها، إلاّ أنه مهمة ولها انعكاساتها الإيجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، لذا ولتحديد الواقع الموضوعي للتكامل الاقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل من مظاهر النجاح والإخفاق.

1. مظاهر النجاح في مسار التكامل الاقتصادي العربي:

تبرز مظاهر نجاح مسار التكامل الاقتصادي العربي في المجالين التاليين:

1.1. إنشاء مشروعات عربية مشتركة [*]:

وتكتسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة، بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، ولقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً سريعاً، إذ يقدر عددها بنحو 856 مسروعاً، ويكشف هذا الرقم عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً ومؤثرًا في متغيرات التنمية العربية، وفي السعي نحو التكامل.

وتعتبر صيغة المشروعات المشتركة من أهم الانجازات التي حققها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نظراً للاعتبارات التالية:

---

[1] سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص: 73-79.

[*] المشروع المشترك: هو ذلك المشروع الذي يقوم بين أطراف متعددة من دول مختلفة ويشترك كل طرف فيه بواحد أو أكثر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيامه بنشاطه الإنتاجي. ويمكن أن تكون المشروعات المشتركة من مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة البلدان سواءًا كان هادفاً إلى تحقيق التعاون الاقتصادي أم تحقيق صيغة أخرى من صيغ التكامل الاقتصادي/الباحثة.

- تعتبر أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وذلك لقدرتها على تجميع الموارد العربية القومية وعلى استغلالها الاستغلال الأمثل، وعلى إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى موارد مالية وفنية ضخمة وإلى أسواق واسعة مما لا تقدر عليه دولة بمفردها؛
- تعتبر أداة فعالة لإزالة العقبات من أمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بما تضمنه من تحقيق المصالح المشتركة لعدد من الدول؛
- تعتبر إحدى الصيغ الملائمة لحل التناقض القائم بين الدول العربية ذات الفائض والتي تعاني من ضعف قدرتها الاستعابية للاستثمارات، والدول ذات العجز والتي تعاني نقص الموارد المائية، وارتفاع قدرتها الاستيعابية للاستثمارات.

2.1. تدفق العون الإنمائي العربي:

وذلك من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية وهي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق السعودي للتنمية؛ ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الإنمائية التي تقدمها البلدان العربية المانحة، كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي، نظراً لما يتميز به من انخفاض سعر الفائدة، وطول فترة السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنح فيه.

2. إشكالات التكامل العربي ومظاهر الإخفاق:

في بدايات طرحه، وبرغم قوة قوميته العربية، ومنذ عقودٍ سبقت الكلام عن منطقة عربية للتجارة الحرة تساؤل (ونعتقد أنه لا يزال يتساءل) « د.سمير أمين » عن الوضع العربي، قائلاً[1] : هل يمكن الكلام عن اقتصاد عربي ؟ ... وأجاب نفسه: لا يشكل العالم العربي لا وحدة اقتصادية ولا وحدة سياسية ... ومن الصعب ضمن هذه الظروف الكلام عن اقتصاد عربي بشكل دقيق. ولا يمكن أبداً إلا الكلام عن اقتصاد المنطقة العربية من العالم.

وبرغم أن كلام سمير أمين كان قبل قيام «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، إلا أننا نعتقد أنه صالح كإسقاط تاريخي على الوضع الراهن. ويُمكن من خلال النقاط الآتية تتبع مجموعة من الإشكالات التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

---

[1] سمير أمين، **الاقتصاد العربي المعاصر**، تعريب : غسان إدريس، دار الحقائق، بيروت، ط 1، 1984، ص: 07.

نقلا عن نور الدين جوادي، **ظاهرة «الاحتباس التجاري» مأزق اقتصادي عربي ... يعكر احتفالات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»** بانضمام عضوها الثامن عشر .الجزائر ،. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010،ص: 158.

2.1. إشكالية عدم تجانس اقتصاديات أطراف التكامل:

وقد تم إدراج هذا العنصر كفاتحة، لاعتباره أهم مقوم لنجاح التجارب التكاملية، وبعيدا عن المثاليات والعواطف، فإن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المُعيق، والمطب الذي يهوي بالتكامل، بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب «التكامل المتكامل»، إلى «التكامل الاتكالي»، من «تكامل الأنداد» الذي يتم من خلاله تبادل المزايا وتقاسم المنافع، إلى التكامل الذي يتحمل فيه البعض عبء العالة، بما يُفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه، ومُرتجيات فحواه.[1]

وعندما يتم التأمل في الجغرافيا الاقتصادية للدول العربية نجد أن هناك بونا شاسعا فيما تعلق بالوضعية الاقتصادية والبنى التحتية والمقدرات الطبيعية لكل دولة، وهذا الأمر يسمح بسيطرة اقتصاد بلد عربي على اقتصاديات الدول الأخرى. بما يخلق تبعية لن تكون نتائجها في آخر المطاف إلا فشل التجربة التكاملية وتعثرها، أو البقاء دون سقف الأهداف المنشودة من التكامل.[2]

في هذا الصدد عندما نذكر الاتحاد الأوربي كتجربة ناجحة، تستوقفنا الشروط الجَدّية المحددة كمعايير للانضمام:

◆ شروط سياسية ◆ شروط اقتصادية ◆ شروط تشريعية، والتي تضمن تكوين كتلة متجانسة اقتصادية.

وارتقاءً بالتجربة إلى مراحل متقدمة يُلفت انتباهنا الشروط الصارمة الواجب توافرها لانضمام الدول المتكاملة لحظيرة اليورو «الاتحاد النقدي» وهي:

◆ استقرار الأسعار: لا يزيد معدل التضخم عن 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة.

◆ الفروق بين أقل أسعار فائدة: لزاما يجب ألا تزيد أسعار الفائدة طويلة الأجل عن 2% فوق المتوسط أسعار الصرف في أكثر الدول الثلاث استقرار في الأسعار.

◆ معدلات أسعار الصرف المستقرة التي يجب أن تظل أسعار الصرف في حدود تقلبات في عملتها السنتين السابقتين قبل الانضمام.

◆ توفر صحة عالية في المالية العامة للدول الأعضاء بحيث يجب ألا يزيد الحد الأقصى للمديونية عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان عجز الموازنة في الحدود المعقولة. كما يجب ألا يزيد مستوى المديونية الحكومية عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] عقبة عبد اللاوي، الإقليمية **الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص: 63.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 64.

بينما من جهة أخرى فإن التجربة العربية لإقامة «سوق مشتركة» لم تتعد الحبر على الورق، لعدة عوامل لعل من أهمها انعدام إرادة السياسية الجادة، فضلا على الفروقات الشاسعة بين الاقتصاديات، فعندما نتأمل وضع دولة كالصومال –ومثيلاتها كثير-نتساءل ما الذي ستقدمه لدولة مثل قطر، أو السعودية أو الإمارات. في إطار التكامل..؟

وعليه في ظل توافر التجانس والتقارب وفي حدود سقف المعايير الجادة والشروط المنطقية يمكن استشراف نجاح تجارب التكامل.

2. 2. إشكالية الاستقطاب التجاري الجواري:

نظرياً، واستناداً إلى الكثير من التجارب الميدانية القائمة حالياً، يعتبر التقارب والالتحام الجغرافيين [*] من أهم المقومات التي تستند إليها (واستندت عليها) أطروحات «التكامل الاقتصادي» . لكن وفيما تعلق باقتصاديات « المنطقة العربية » نقف أمام مفارقة (كالعادة) حولت ذاك المقوم الجيو-اقتصادي إلى خلل تجاري، فـ«التقرير الاقتصادي العربي الموحد» ذكر وبالحرف وفي إشارة إلى أن الظاهرة مزمنة ومرتبطة عضوياً بالتاريخ العربي : أنه لم يطرأ تغيير كبير يذكر في اتجاهات التجارة البينية العربية في العام 2007 حيث أحتبس معظم «التبادل التجاري البيني» بشكل عام في دول عربية متجاورة جغرافياً [2]: فصادرات دولة «قطر» مثلاً احتبست جوارياً مع دولة مجاورة واحدة هي «الإمارات العربية المتحدة» بنسبة بلغت 62% من صادراتها البينية.[3]

والمشكلة أن هذا «الاحتباس الجواري» العربي لا تبرره حتى «الجغرافيا الاقتصادية» باعتبار أن دولة «البحرين» التي ليست في منء جغرافي مقارنة بـ«الإمارات العربية المتحدة» لم تتجاوز صادرات «قطر» البينية إليها حدود 4%. وفي الناحية الثانية من « المنطقة العربية »، لم تسلم صادرات « تونس » مثلاً من ذلك، كون

---

[*] لأغراض تقويم المزايا النسبية للتكامل الذي يضم مجموعة من الدول، فإن الأهمية التي نضيفها على تكلفة عبور المسافة بالنسبة للسلع التي يجري نقلها فيما بين الدول، تقتضي التمييز بين نوعين من المسافات:

- المسافة الجغرافية
- المسافة الاقتصادية

ذلك أن«المسافة الاقتصادية» هي تعبير عن المسافة الجغرافية المقابلة «لوسيلة النقل» المختارة على أنها أقل الوسائل البديلة التكلفة، ومن أجل التغلب على الصعاب الكامنة في طريقة القياس المباشر للمسافات الاقتصادية بين الدول (والمحسوبة بعدد الأميال اللازمة لعبورها)، فإنه يمكن الاستدلال عليها بعلامة معينة تدل بصفة عامة على تكاليف النقل بما فيها التأمين. وبما أن تكاليف النقل تزداد كلما طالت المسافة، وتنقص كلما قصرت، فإن حساب تكاليف النقل مؤشر هام على مدى المسافة الاقتصادية، بمعنى أن التعرف على تكاليف النقل على طول المسافة الاقتصادية يعني التعرف على مدى هذه المسافة. هذا وأن المسافة الاقتصادية تتأثر بمدى قوة ووفرة البُنى التحتية للبلد، والتطور المحقق في مجال المواصلات. ومع ذلك فقد تقوم حواجز طبيعية تجعل هذا التقارب في المسافات غير ذي معنى. فجبال الأنديز تحول دون الاتصالال المباشر بين مجموعة دول الأندية رغم تجاورها.

[1] إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص: 149.

[2] نور الدين جوادي، **ظاهرة «الاحتباس التجاري» مأزق اقتصادي عربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

أكثر من 50% منها تركزت جوارياً مع « ليبيا » في حين لم تستلم « الجزائر » سوى ما لا يزيد عن 20%، ولم يتجاوز حظ « موريتانيا » من ذلك عتبة الـ 1% ... إلخ.

2. 3 إشكالية الارتباط باتفاقيات الإقليمية الجديدة والمنظمة العالمية للتجارة:

ثمة دافع للانضمام إلى اتفاقات التجارة الحرة يتمثل في الخطر المُتصور المتثمل في فقدان القدرة التنافسية في مواجهة البلدان النامية الأخرى التي يمكن أن تكون قد دخلت في اتفاق تجارة حرة مع الشريك التجاري الرئيسي نفسه. والواقع أن فرادى المفاوضات الثنائية التي أبرمتها الدول العربية أفضت -بخلاف المفاوضات التي تجري في سياق متعدد الأطراف-إلى بيئة تحرير تنافسي. ولكن الفوائد التي تحصلت عليها الدول العربية من خلال المفاوضات الثنائية مع الشمال هي فوائد مقيدة بالنظر إلى قدرتها التفاوضية الأضعف عادة وإلى كون المرونة التفاوضية التي يبديها البلد المتقدم محدودة.[1]

وهذا يرجع إلى مجموعة من الضغوط القوية التي تمارسها جماعات الضغط المحلية وإلى القيود التي تفرضها التشريعات الوطنية القائمة، كما في حالة «الولايات المتحدة الأمريكية»، أو قيود الإدارة وعمليات صنع القرار المعقدة، كما في حالة «الاتحاد الأوربي». ومن ذلك على سبيل المثال هذه العوامل جعلت من الصعب بصفة خاصة على البلدان المتقدمة الرئيسية أن تقبل تخفيض أو إزالة الإعانات الزراعية كمسألة يمكن التفاوض عليها في إطار الاتفاقات الثنائية. وبالتالي فإن البلدان العربية الشريكة في الترتيبات الإقليمية الجديدة تُحرم من المصدر المحتمل الذي ربما يُمثل أهم مصادر زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة الرئيسية.

ويضاف إلى ذلك أن البلدان العربية كثيراً ما لا تستطيع الحصول على الفوائد الكاملة الناشئة عن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق التي يتيحها اتفاق للتجارة الحرة وذلك لكون قدراته التوريدية والتنافسية محدودة، ولأن الشركات المحلية كثيراً ما تكون غير قادرة على الامتثال لـ«قواعد المنشأ» التقييدية فيما يتعلق بالسلع المخصصة للتصدير إلى البلد المتقدم الشريك.

وأخيرا فإن الأفضليات التي يتفاوض عليها بلد عربي مع الشريك المتقدم يمكن أن تتآكل بسرعة إذا ما قام البلد المتقدم نفسه أيضا بإبرام اتفاقات تجارة حرة مع بلدان نامية أخرى.[2]

إضافة إلى ذلك فإن اتفاقيات تحرير التجارة عبر المنظمة العالمية للتجارة تضع المنطقة إزاء حالة تنافس مع الدول المنظمة للمنظمة، بحيث يترتب على الدول العربية المنظمة لـ OMC أن تمنح نفس المزايا والتسهيلات وفقا لمبدأ "المعاملة بالمثل" لكل الدول الأعضاء في المنظمة، ما يعني أن المزايا المتفاوض عليها في

---

[1] عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[2] Mary E. Burfishert, Sherman Robinson, Sherman Robinson, Regionalism : Old and New, Theory and Practice, Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003.www.ifpri.org/pubs/confpapers, P 59.

المشروع التكاملي قد عممت، ما يترتب عليه منافسة بين الدول المتقدمة والدول العربية داخل النطاق التكاملي العربي من أجل الاستحواذ على حصة سوقية عربية أكبر.

كما أنه وفي نفس الإشكال المطروح يمكن تسجيل مجموعة من الآثار السلبية التي تتعرض لها الدول العربية جراء إبرام الاتفاقيات الثنائية مع الدول المتقدمة نذكر منها:

أ- ضياع الفرصة التاريخية لاقتصادات الدول النامية في تشكل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق «التاريخي-النظري» من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا. ومن هنا تحديدا فإن الأطروحة الراهنة تفرز معلمتين نظرية:

ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي للامتداد الدول المتقدمة جنوبا، بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة ومقدرة الدول النامية لهذا الامتداد.

ب- اختلاف الميل «لتكافؤ الفرص» من زاوية الاقتصاد السياسي كي تحقق «الإقليمية الجديدة» منافع مماثلة للجميع وتضحيات مماثلة للجميع يفترض أن هناك هامشا مقبولا ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين (المتقدم والنامي)، وهذا أمر يصعب الحديث عنه، مازال أحد أطرافه (دول العالم الثالث) لم يحقق المُرتجى في تشكل «السوق الوطنية». كما أن الإشكالية المطروحة أنه لا يزال الغموض يكتنف حدود وحيز دور الدول المتقدمة في المساعدة بهذا الاتجاه كي يكون الميل نحو التكافؤ ممكنا.

ومن المعلوم أن أغلب الدول المتقدمة أنجزت مهمة تشكل السوق الوطنية منذ قرن ونصف أو يزيد، بينما حالة الدول النامية فالسوق الوطنية ما زالت في الأطوار الأولى لتشكلها، وبالتالي عمليا ليس لدول العالم المتقدم مصلحة بتكييف عملياتها الاقتصادية مع الطرف الثاني (الدول المتخلفة) على أساس المساهمة في إنجاز السوق الوطنية.

وارتباطا بالمحدد السابق الذكر فإن الدول المتقدمة لا تنظر لمعظم عملياتها الاقتصادية مع الاقتصادات المتخلفة على أساس تكاملي، بل مجرد تسويات لمعاملات تبادل تجاري سواء أكانت سلع إنتاج وسائل إنتاج أو سلع استهلاكية. مع أن هذه المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحيانا وفي بعض حلقاتها لتشكل السوق الوطني، إلا أن ما ينبغي تأكيده في هذا الصدد أن الفائدة إذا ما حصلت فهي عارضة وليست أصيلة في تشكل السوق الوطنية.[1].

ب-تؤدي اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة بين البلدان المتقدمة والعربية، بالنظر إلى أنها تنطوي على التزامات متبادلة، إلى إلغاء المعاملة الخاصة والمتميزة التي يمكن أن تُمنح للبلدان العربية في سياق اتفاقات أخرى. وإن

[1] عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية**، الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورو متوسطي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار،عنابة 2002 ، ص ص: 124-126.

مبدأ «المعاملة بالمثل» في اتفاقات «التكامل القاري» بين الشمال والجنوب تضع البلدان العربية في وضع غير موات إزاء البلدان المتقدمة الشريكة لها. لأن البلدان العربية تدخل عادة في علاقة التجارة المحررة بينما تكون تنميتها الصناعية المحلية في مرحلة أقل تطورا، مما يعني تدني قدرات «التوريد» و«التسويق». وعلاوة على ذلك فإن إمكانيات المتاحة للبلدان العربية للاستفادة من أحكام الاستثمار التي تتضمنها اتفاقات التجارة الحرة هذه هي إمكانيات محدودة. ومن اجل الامتثال لمبدأ المعاملة بالمثل تضطر البلدان النامية إلى خفض التعريفات من مستويات أعلى بكثير، وبخاصة تعريفات المنتجات الصناعية.[1]

ج- يتعين على البلدان العربية أن تتحمل عواقب إزالة التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية فيما يخص جميع فئات السلع تقريبا. كما تتخلى عن إمكانية استخدام أدوات السياسة الصناعية والزراعية ذات الأهمية والقوة المحتملين والتي كثيرا ما تكون أدوات لا غنى عنها لتشجيع وخلق قدرات إنتاجية جديدة والارتقاء بالمستوى الصناعي والتغيير الهيكلي في اقتصاداتها. وجميع هذه العوامل أساسية لتحسين القدرات التوريدية والتنافسية للبلد النامي والتي تُشكل شرطا أساسيا من أجل تحقيق أقصى زيادة في المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال تحرير التجارة. وبالتالي فإن المكاسب التي تحققها البلدان العربية من خلال تحسن إمكانية الوصول إلى الأسواق ليست مضمونة، في حين أن فقدان حيز حرية التحرك على صعيد السياسة العامة يكون مؤكدًا.[2]

2. 4 إشكالية الاستقطاب التجاري الخارجي:

وعند هذا المستوى، المشكل أكثر تعمقاً من الطرح السابق، باعتباره يستمد جذوره من غير قليل من الأسس التاريخية[*]، الاقتصادية، والسياسية ... إلخ، فـ«التجارة العربية» محتبسة خارجياً بشكل مزمن وخطير تتجاوز نسبه في أدنى مستوياتها الـ 90 %، باعتبار أن «التجارة الخارجية العربية» (بالنسبة للاقتصاديات العربية منفردة أو مجتمعة) محتبسة جيو- تجارياً مع «أوروبا»، «أمريكا» و«آسيا» ناسفةً بذلك القواعد النظرية التي يرتكز إليها مصممو «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».[4]

إحصائياً، إجمالي « الصادرات العربية » إلى خارج المنطقة العربية ومنذ العام 2003 (وما قبله) لم ينخفض تحت عتبة الـ 90 % كما أوردنا سابقاً، وكذلك الوضع بالنسبة لإجمالي « الواردات العربية » . ويتعقد الوضع باضطراد عندما يذكر التقرير أن « قيمة الصادرات العربية » مع تلك الأطراف الخارجية قد نمت خلال العام 2007 بما لا يقل عن 70 %، في حين انخفضت الصادرات البينية العربية من 8.5% العام 2006 إلى 8.3% خلال العام 2007، فأي هو أثر « تحويل التجارة » ؟.

---

(1) Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, op cit , P 58.

(2) Ibid, P 59.

(*) بفعل الفترة الاستعمارية، التي ورثت الاقتصاديات العربية تبعية اقتصادية مختلفة تجاه الدول التي استعمرتها.

(3) نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

2. 5 إشكالية الاحتباس الهيكلي في التجارة العربية:

التحليل الهيكلي لـ «سلة الصادرات العربية»، يمكننا من خلاله ملاحظة ما ندعوه بـ «الاحتباس الهيكلي» المتشكل عبر تقاطع ظاهرتين متناقضتين : «التماثل» و «التنافر» الحادين .

فمن ناحية، بعض الاقتصاديات العربية الفقيرة لا تمتلك أصلاً هياكل إنتاجية أو بنى صناعية تذكر قد توفر الحد الأدنى من الحاجيات الداخلية (مثل الصومال أو السودان) فما بالك بالتجارة الخارجية، في حين قطع الكثير من بقية الاقتصاديات العربية أشواطاً لا بأس بها على مستوى القطاعات الإنتاجية (مثل تونس)، وغير قليل من البقية تجاوز «الصناعة» إلى «ما بعد الصناعة» دون صناعة (مثل الاقتصاديات الخليجية) . وهذا «التطور اللا متكافئ»[*] هو «التنافر الحاد» الذي يثقل كاهل المشروع العربي بشدة كونه يجعل الرؤى مختلفة بل ومتضاربة حول المشروع، برغم معدلات التنازل العالية التي تبديها الكثير من الاقتصادية العربية المتقدمة فيما يمكن أن يدعى « بمعدل التكيف الدولي العربي البيني»، والتي . أي تلك التنازلات . وبقدر ما يشاد بها إنسانيا أو سياسياً ... الخ بقدر من تثير الكثير من الاستفهامات بل والتحفظات اقتصادياً .

أيضاً، وبرغم أن هنالك من يرى أن مثل هذا التفاوت ليس عائقاً مستعصياً، بقدر ما هو تحدٍ يتوجب على البلدان العربية أن ترفعه من خلال تفكير استراتجي[1]، إلا أننا نعتقد أن «التفكير الاقتصادي» منفصل ولا يتطابق بالضرورة مع «الفكر القومي» أو «الرؤية الجهوية»، مع إباحة القول بإمكانية تقاطعه معهما.

من ناحية ثانية، هيكل «الصادرات العربية» محتبس ضمن نفس المنتج، بمعنى أن هنالك توازي أو تماثل على مستوى هياكل الإنتاج العربية، وهو ما يطرح التساؤل حاداً حول لماذا «منطقة تجارة حرة» بين مجموعة اقتصادية متماثلة البنية التصديرية؟[2].

من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الاقتصادي العربي بعدم النجاح، إذ لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، كما لم تنجح الاتفاقيات الجماعية في حل مشاكل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وحل مشاكل انتقال القوى العاملة، وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن الأسباب والمعوقات التي واجهت مسيرة التكامل وأهم العقبات التي حالت دون تطبيق أهدافه.

---

[*] العبارة مستوحاة من عنوان كتاب : سمير أمين، **التطور اللا متكافئ**، دار الطليعة، بيروت، 1980 .

[1] أنظر مثلاً رأي الدكتور « مولة عبد الله »، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262 / ديسمبر 2000، ص 66.

[2] نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

المطلب الثاني : العقبات التي تواجه مسار التكامل الاقتصادي العربي

تتعدد العقبات[*] والأسباب التي حالت دون إحراز تقدم ملحوظ على صعيد التكامل الاقتصادي العربي، حيث يرتبط بعضها بالإطار السياسي، ويتعلق بعضها الآخر بالإطار الاقتصادي، ويمكننا حصر أهم المعوقات والعراقيل والأسباب التي كانت وراء فشل مسيرة التكامل في النقاط التالية:[1]

1. مشكلة الإرادة السياسية :

كان لاختلاف الاتجاهات السياسية العربية دور كبير في تعطيل التكامل الاقتصادي العربي، أو تواضع النتائج التي حققتها، ويتجلى ذلك الاختلاف من خلال المظاهر التالية :

- عدم إعطاء جامعة الدول العربية اية سلطات فوق سلطة الدولة القطرية، ومن ثم لم تمتلك الجامعة الحق في اتخاذ أية قرارات لها صفة الإلزام القانوني في مواجهة الدول الأعضاء؛
- إن العديد من الإتفاقيات الخاصة بالتكامل الاقتصادي لا تدخل حيز التنفيذ الفعلي إلاّ بعد فترة طويلة من التوقيع عليها، بسبب تأخر التصديق عليها؛ وفي حالات أخرى لا تنفذ مطلقاً بسبب عدم حصولها على النصاب المطلوب من التصديقات كي تدخل حيز التنفيذ، وحتى وإن حصلت على النصاب المطلوب فإن هناك ضعفاً في آلية التنفيذ؛
- اتساع نطاق التحفظات على بعض بعض نصوص الإتفاقيات ما يؤدي في العديد من الحالات إلى تجميد الإتفاقية وعدم فاعليتها، خاصة في حالة التحفظات التي لا ترتبط بفترة زمنية محددة.

إن عملية التكامل العربي هي أساساً عملية سياسية بحكم صعوبة الفصل بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السياسية في عملية التكامل، وإذا كانت العملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول، فإن هذا الاختيار لم تتوافر مقوماته بين الدول العربية المتعاقدة بالقدر المطلوب حتى الآن؛ كما أن لاختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم والخلافات السياسية والتمسك بالسيادة الوطنية الأثر الواضح في عرقلة مسيرة التكامل العربي.

---

[*] توجد في الوطن العربي العديد من العوائق التي تقف عثرة في وجه التعاون و التكامل الاقتصادي، وتتراوح الأسباب بين سياسة خارجية وداخلية، وأيدولوجية واقتصادية واجتماعية هيكلية وتنظيمية وإدارية وإعلامية ومؤسسية وحتى نفسية وتجر الإشارة أيضا إلى وجود بعض الطموحات الكبيرة تبتعد في بعض مظاهرها عن الواقع/الباحثة.

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص ص: 96-97.

2. تعارض الأنظمة الاقتصادية وعدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية:

فهنالك دولاً عربية اختارت في أوائل الستينات النظام الاشتراكي، وكانت إستراتيجيتها التنموية مبنية على هيمنة القطاع العام، وعلى تخطيط الإنتاج والأسعار، وصناعة إحلال الواردات، مما جعلها تتبع سياسات تجارية حمائية لإنتاجها الوطني. ومن جانب آخر هناك دولاً عربية تبنت الاقتصاد الحر كدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تكيفت هياكل العرض والطلب فيها على استيراد سلع متنوعة من جميع أنحاء العالم، مما أعاق تنافسية السلع العربية، وجعلها لم تنل تفضيلاً كافياً بسبب عدم وجود اتفاق تجاري عربي مشترك؛ ورغم العودة منذ بداية التسعينات إلى نظام السوق الحر، وخوصصة بعض مؤسسات القطاع العام، إلاّ أن الاقتصاديات العربية لازالت تدور في حلقة التخلف والتبعية.[1]

3. الاختلالات والتناقضات في الهياكل الاقتصادية:

تكمن أزمة التكامل أساسا في البنية الجوهرية للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الانتاجية وتناقضات الهيكلية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة وكان ذلك لتقييم عمل دولي غير متكامل وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة فرضت على الوطني العربي في ظل السيطرة الاستعمارية مع سريان قانون النمو والتطور المتفاوت.[2]

تتميز هياكل الاقتصاديات العربية بسيادة نمط الإنتاج الأولي، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية، وتوجيه الإنتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة إلى الدول الصناعية المتقدمة استيرادًا وتصديراً، ومن ثم التبعية[3]؛ ويلاحظ أن الدول العربية لم تتمكن من تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يقضي على الاختلالات الهيكلية، والدليل على ذلك هو بقاء معدلات النمو منخفضة في جميع الدول العربية غير النفطية، أما الدول العربية النفطية فقد تحكمت أسعار النفط في معدلات نموها بسبب الاعتماد الكثيف على إيرادات النفط. إن هذا الوضع يجعل من اقتباس تجارب التكامل الاقتصادي الأخرى ومحاولة تطبيقها على الواقع العربي أمراً غير مناسب، خصوصاً في ظل اختلاف الأوضاع بين الإقليم العربي والأقاليم الأخرى.[4]

4. ضعف الاستثمارات العربية البينية وعدم توسعها:

فبالإضافة إلى ضعف حجم الاستثمارات العربية البينية بسبب عدم استقرار مناخ الاستثمار، نجد أنها تتركز في بعض الدول كمصر ولبنان وسوريا، ويتدنى حجمها في دول أخرى كالعراق وموريطانيا واليمن، كما

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص:80.

[2] عبد الرحمان التيشوري، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368 بتاريخ 2005/11/04، محور الاقتصاد والإدارة، متاح على موقع الالكتروني:http/www.alewar.org/debat تاريخ الاطلاع: 2015/03/07 على الساعة 10:40.

[3] عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

[4] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص:80.

أنها تنحصر في بعض القطاعات دون الأخرى، فقد استأثر قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من تلك الاستثمارات، بسبب ضعف الحافز الاستثماري في قطاعي الصناعة والزراعة، والتطورات في مجال تقنية المعلومات والتي حفزت النمو في قطاع خدمات الأعمال، لكن ما يلاحظ هو أن تلك الاستثمارات لم توجه إلى خدمات البنى التحتية بسبب ضخامة حجم الاستثمارات التي تتطلبها وحساسيتها للاعتبارات السياسية.

5. الارتباط الشديد بين الأنظمة المالية والنقدية العربية والأسواق المالية والنقدية العالمية :

وقد تساوت في هذا الأمر الدول النفطية وغير النفطية، وتدعمت هذه الظاهرة خصوصاً بعد انتشار المؤسسات النقدية والمصرفية الأجنبية في العالم العربي، والمؤسسات المختلطة العربية والأجنبية، فضلاً عن حاجة الدول العربية إلى العملات الأجنبية لتمويل وارداتها أو لسداد ديونها، ولقد تسبب هذا الوضع في وجود تبعية مالية للدول العربية تجاه منطقة الدولار واليورو خصوصاً، والغريب في الأمر أن هذه التبعية قد تعززت مع تزايد الإمكانيات للبلدان النفطية.

6. ضآلة مساهمة القطاع الخاص:

يؤدي القطاع الخاص دوراً محورياً في الإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول كما هو الحال في حالة الاتحاد الأوروبي، حيث أدت الشركات والمؤسسات الخاصة الدور الرئيسي في تنفيذ الإتفاقيات، وعلى النقيض من ذلك نجد أن مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الدول العربية ضعيفة، وتتمركز في الصناعات الاستهلاكية.

ويواجه القطاع الخاص العربي العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقع منه في توثيق أواصر التكامل الاقتصادي العربي، كما هو الحال في التجربة الأوروبية، ومن أهم هذه المعوقات :

- اعتماد الاقتصاديات العربية على صادرات البترول وبعض المواد الأولية، وهي في الغالب من إنتاج قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات العربية، مما يحد من دور القطاع الخاص في هذه القطاعات؛
- الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تحكم مجالات التجارة والاستثمار في الدول العربية، وضعف التنسيق العربي في هذا المجال، مما يعوق انطلاق نشاط القطاع الخاص؛
- وجود العديد من القصور في مجال البنية الأساسية اللازمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية للقطاع الخاص؛
- وجود بعض التشريعات التي تمنع انتقال وتملك رجال الأعمال العرب للأصول في بعض الدول العربية؛
- تجاهل معظم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية كانت أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، فضلاً عن عدم مشاركة القطاع الخاص عند التفاوض وصياغة بنود الاتفاقيات؛
- استمرار تأثير العلاقات السياسية على العلاقات الاقتصادية، وهو ما يمثل قدراً كبيراً من المخاطرة أمام القطاع الخاص العربي وأمام رؤوس الأموال الخاصة.

7. التكتلات الإقليمية الجزيئية داخل التكامل الاقتصادي العربي:

لم تتفق الآراء حول طبيعة التأثير الذي تحدثه التكتلات الإقليمية الجزئية على التكامل الاقتصادي العربي الشامل، فهناك اتجاه يؤيد قيام مثل هذه التجمعات، ويقوم على فكرة أن توافر خيارات وظروف سياسية متشابهة وصلات خاصة بين بعض الأقطار العربية قد تكون مدعاة لقيام روابط فيما بينها أوثق مما بينها وبين غيرها من الأقطار العربية الأخرى، ويبرر هذا الاتجاه أيضاً بعدم صمود الاتجاه نحو الوحدة الشمولية التي ستتحقق بتنامي مثل هذه التجمعات. وذهب اتجاه آخر إلى رفض فكرة التكتلات الجزئية، حيث يرى فيها خطراً على الاتجاه الوحدوي من خلال تكريس التجزئة، ويرجع أصحاب هذا الاتجاه أسباب قيام هذه التجمعات الجزئية إلى عوامل خارجية وظروف تاريخية متقلبة، كحرب إيران بالنسبة لأقطار الخليج وتطور المجموعة الأوروبية بالنسبة لاتحاد المغرب العربي.

وبين الاتجاه الأول والاتجاه الثاني يمكن أن نخرج برأي وسط وهو أن التكتلات الإقليمية الجزئية يمكن أن تكون حافزاً ومسهلاً للتكامل الشامل إذا كانت في درجة متقدمة من التقارب ومرحلة أعلى من التكامل، بشرط أن تتوافر الإرادة وقابلية الاندماج والتوسع، كما يمكن أن تكون عائقاً أمام تقدم مسيرة التكامل الشامل إذا كانت في درجة متأخرة ومرحلة أقل من التكامل. وبالرجوع إلى الوضع العربي، وبعد مضي خمسة عقود على تجربة التكامل العربي وظهور محدودية نتائجه، يمكن اللجوء إلى التكتلات الجزئية واعتبارها نواة وحافزاً للتقدم في مسيرة التكامل، خصوصاً من حقق منها نتائج إيجابية ومستويات متقدمة من التقارب، ونخص بالذكر هنا تكتل دول مجلس التعاون الخليجي، لكن مع العمل على سد الفجوات والتباينات في القدرات المالية والإمكانات الاقتصادية بين هذا الإقليم وباقي الدول العربية في خلال معونات أو مساعدات أو استثمارات تساعد تغيير هياكل الإنتاج وتنويعها.

8. الاختلاف في الموارد والإمكانات المتاحة لدى الدول العربية :

حيث يتميز البعض من الدول العربية بالغنى الواسع بالثروات الطبيعية في حين تفتقر بعض الدول الأخرى إلى مثل هذه الموارد، وقد أدى هذا الاختلاف إلى تفاوت كبير في مستويات الدخل وتوزيعه، مما يعيق مسيرة التنمية والتكامل نتيجة النزعة الفطرية لدى البعض، والتي تعطي ترجيحاً لمصلحة الدول الغنية وتغليبها على المصلحة القومية.

9. نقص المؤسسات الداعمة للاستثمار:

إذ لا تتوفر المنطقة العربية على عدد كاف من المؤسسات والمراكز المشجعة للاستثمار التعاوني، والتي تشرف على إجراء دراسات حول اتجاهات النمو الاقتصادي العربي وفرص الاستثمار المتوفرة في كل دولة عربية، حيث بعد الهيكلة الجديدة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1988/07/05 للمنظمات

العربية المتخصصة لم تشتمل المنطقة العربية إلاّ على أربع منظمات في قطاع تمويل التنمية والتعاون النقدي والاستثماري وخمس منظمات في قطاع الخدمات الإنتاجية.

وتتمثل منظمات قطاع تمويل التنمية في: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، أما منظمات قطاع الخدمات الإنتاجية فتتمثل في: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لداسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الهيئة العربية للطاقة الذرية.

10. ضعف الاهتمام بنشاط البحث:

وبالذات ما يرتبط منه بالبحث والتتطوير العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي، والذي يعرقل إقامة مشاريع تنموية وتكاملية، ويؤدي إلى هجرة القدرات والكفاءات العربية.

11. هجرة الأموال العربية:

من خلال إيداعات في المؤسسات المصرفية والمالية في الدول الرأسمالية المتقدمة واستثمارات، رغم المخاطر التي تتعرض لها والمتمثلة في احتمالات تجميدها أو حتى مصادرتها وتحديد مجالات استخدامها.

رغم كل هذه العقبات والمشاكل يبقى الأمل قائماً لتفعيل مسار التكامل الاقتصادي، ولكن لن يتأتى هذا الأمر إلاّ بمحاولة بناء تصور مستقبلي بديل في آلية التكامل يناسب وضع الدول العربية ومقوماتها، واقتراح مدخل بديل يتكيف مع إمكانيات وخصائص الاقتصاديات العربية.

المطلب الثالث: مدى ملائمة التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

1. مدخل التبادل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

تتلخص الفكرة الرئيسية لمدخل التبادل التجاري في أن نقطة البداية نحو تحقيق تكتل اقتصادي هي تنمية التجارة، وتقوية المبادلات بين الدول الأعضاء، وإزالة العوائق التجارية أيا كان شكلها، ويستند هذا المدخل في تحليله النظري إلى أن تحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء يؤدي إلى قيام المنافسة بين المشروعات الإنتاجية فيها، وأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى توزيع موارد الإنتاج بين الفروع الإنتاجية مما يحقق كفاءة استخدام الموارد على مستوى هذه الدول في مجموعها. وبذلك فإن هذا المدخل يعالج مشكلة قصور الطلب وضيق السوق، وليس مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة تنوعه.

وطبقاً لما يتميز به مدخل التبادل التجاري، فإنه يعد مناسباً للاقتصاديات التي قطعت شوطاً في بناء القاعدة الإنتاجية المحركة للتبادل التجاري؛ أما بالنسبة للاقتصاديات التي تتميز بضعف قاعدتها الإنتاجية، واعتماد هيكلها التصديري على سلعة أو عدد محدود من السلع، فإن تبني هذا المدخل لا يؤدي إلى نتائج

إيجابية، بل ربما يعمق من تلك الاختلالات، ويزيد من ضعف قاعدتها الإنتاجية.[1] ولهذا يمكن القول أن تبني هذا المدخل للتكامل الاقتصادي العربي لم يؤدي إلى زيادة معتبرة في التجارة البينية (أقل من 10% من إجمالي التجارة العربية)، حيث ظلت وحدات الأعمال تابعة لمصادر الاستيراد وأسواق التصدير، التي يوجد الجزء الأكبر منها خارج نطاق السوق المحلية.

كما أن مدخل تحرير التجارة بالإضافة إلى أن أساسه المتمثل في وجود الإنتاج الواسع والقدرات الإنتاجية الكبيرة غير متوفرة لاقتصاديات الدول العربية، فإنه يؤدي في حالة اعتماده إلى توجه الموارد الاقتصادية إلى المجالات والمناطق المتطورة نسبياً بحكم توفر متطلبات العمل والنشاط فيها، وهذا على حساب المناطق الأخرى، مما يخلق تفاوتاً في درجات التطور ومستوياته بين مناطق الوطن العربي.

يتضح مما تقدم أن الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية، هو محاكاتها للنموذج الذي طبقته الدول ارأسمالية المتقدمة، دون توفر متطلباته، وبالتالي فإن البدء بالتكامل الإنتاجي هو الطريق إلى تعزيز التجارة البينية، والشروع في تنمية تكاملية هو مطلب للانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً في التكامل، ويقوم المدخل الإنتاجي لتحقيق التكامل الاقتصادي على توسيع القاعدة الإنتاجية وتعميقها، عن طريق غقامة الصناعات وتنويعها في الدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمار، مع وضع خطة تنموية شاملة يدعمها تنسيق السياسات الاقتصادية بين تلك الدول، وإقامة مشروعات مشتركة تكاملية في ضوء الخططة التنموية والسياسات الاقتصادية.

وتعتبر المشروعات المشتركة إحدة الآليات الرئيسية في المدخل الإنتاجي نظراً لكونها تعزز التشابك الاقتصادي على صعيد قومي بالاستناد إلى مبدأ المنافع المتبادلة، في الوقت الذي تعزز فيه قاعدة التكامل؛ وليس هناك من شك في أن صيغة المشروعات العربية المشتركة يمكن اعتبارها من أنجع الصيغ لدفع عملية التنمية العربية وتحقيق التكامل عن طريق خلق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والمتكافئة، بالإضافة لكونها تحمل المزايا التالية :

- تعتبر وسيلة لتحقيق التكامل الجزئي، ولا تمس إلاّ جزءًا من الاقتصاد القومي، مما يجعل الدول العربية تتردد في قبولها وتفضيلها عن الصيغ الأخرى من اتحاد جمركي أو سوق مشتركة؛
- تعتبر صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، ويمكن أن تتخذ العديد من الصيغ التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات، حيث يمكن إقامتها في شكل شركة قابضة، أو في صورة مشاركة مباشرة أو غير ذلك من الأشكال؛

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكر، ص 84.

نقلا عن: رحمان حسن علي،**المتغيرات الدولية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي** المؤتمر العلمي الأول حول إقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية 22-2003/07/24،عمان،ص 14.

- تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، لكون هذه المشروعات قادرة على توسيع القاعدة الإنتاجية بما يخدم العملية التنموية ونطاق التبادل التجاري وحجمه، وتعزيز التخصص، وتسهيل انسياب رؤوس الأموال ما بين الدول العربية، وبالتالي تشكيل المناخات الملائمة لتطبيق المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛
- تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والقومية والدولية؛
- أنها وسيلة لمواجهة الآثار السلبية للشركات الاحتكارية الدولية والتكتلات الرأسمالية؛
- تؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلية خاصة وأن الأسواق القطرية لأغلبية الدول العربية صغيرة؛
- تشكل أداة لتبعئة الموارد العربية وتوزيع المخاطر وتخفيض التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات الصناعية؛
- تزيد من قدرة الدول العربية على الوقوف في موقف أفضل في مجال التصدير للأسواق الخارجية، وتقوية وضعها في مجال التنافس العالمي.

2. متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي العربي:

إن أوجه التطوير والتحديث المطلوبة لإطلاق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وتفعيلها يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. على الصعيد المحلي [1]:

- العمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لتعزيز ودعم الثقة في مناخ الاستثمار؛
- تطوير سوق المال وتحرير النظام المالي، إذ تتطلب تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية المتنافسة وجود أسواق مالية مستقرة مزودة بأدوات وأنظمة جيدة للتصميم؛
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، لزيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.

2.2. على الصعيد الإقليمي :

- تطوير وتحديث ميثاق ونظام وأجهزة الجامعة العربية: بإدخال تعديلات على قواعد التصويت والتمثيل، وإقرار مبدأ علوية الميثاق ومرجعيته على ما تعقده الدول العربية من إتفاقيات دولية، وإطلاق محكمة العدل العربية لتتكفل بتسوية المنازعات، والإفتاء في المسائل التي تتطلب إعطاء آراء قانونية؛[2]

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص:86.

[2] نفس المرجع أعلاه،ص :86 ،نقلا عن عبد الغني عماد وآخرون، **الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2003،ص:178.

- تحقيق الإرادة السياسية: وذلك عن طريق :
  - بناء الثقة السياسية بين الدول الأعضاء، وتحقيق الأمان السياسي؛
  - محاولة التخلص من المشكلات الحدودية التي تركتها الدول الأجنبية عند رحيلها؛
  - فصل آليات التعاون الاقتصادي العربي عن الآثار السلبية للتغيرات السياسية الطارئة على العلاقات العربية؛
  - التنازل عن جزء من السيادة القطرية؛
  - إقامة مشاركة دفاعية أمنية شاملة.
- العمل على إقامة بنية تحتية عربية مشتركة تتكون بشكل خاص من طرق مواصلات ووسائل اتصال وأطر تشريعية تغطي الاحتياجات الأساسية المشتركة، وتعزيز أطر المعلوماتية حول النشاطات والهياكل الاقتصادية للدول العربية.
- لهذا يتعين على البلدان العربية الاستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تستند إليها وانتقال عوامل الإنتاج ونفقات رؤوس الأموال، ويشمل ذلك النقل عبر الجو والأرض والسكك الحديدية والطاقة وأنابيب النفط والغاز وشبكات تكنولوجيات المعلومات.
- إعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية العربية: بتنويع القاعدة الإنتاجية عن طريق تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، والتي تتطلب إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وإقامة صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطابق أساليب الإنتاج والتكلفة على أسس علمية. وفي هذا الشأن يفضل تحديد المجالات التي لا يوجد بشأنها خلاف بين الدول العربية، وتكثيف النشاط المشترك المرتبط بها، حيث يكون لهذه المجالات مردود إيجابي واضح على جميع الأطراف المشاركة؛
- تطوير مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يأخذ في الاعتبار خلق تكامل اقتصادي من خلال حركة التبادل السلعي الذي يقوم على أسس التكافؤ التي تغيب عن الأسواق الدولية، وعلى حركة رأس المال من موقع لآخر تحسيناً لفرص الاستثمار وليس سدًا لنقص هيكلي، وعلى انتقال الأفراد من موقع لآخر ومن عمل لآخر على نحو يماثل ما يتحقق داخل حدود الاقتصاد الواحد؛
- تفعيل المؤسسات المالية العربية: من خلال تعديل أوضاع المؤسسات المالية العربية بما يتفق مع التحولات العالمية والمعايير الدولية، وإزالة التعارض بين مختلف التشريعات والسياسات الاقتصادية العربية النقدية والمالية، والعمل في مجال تحرير تحركات رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول دون عوائق أو قيود؛ إضافة إلى تشجيع قيام وحدات مصرفية عربية إقليمية كبيرة الحجم والقدرات، كإنشاء بنك للاستثمار، والتنمية الإقليمية يعطي الأولوية خاصة لتنمية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والمشروعات التي تساهم في خلق

بيئة ملائمة للاستثمارات الخاصة، وليتعاون مع صندوق النقد العربي ومختلف الصناديق العربية والمنظمات المالية الدولية الأخرى في تقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية الإقليمية؛

- ترتيب الأولويات لتطوير الأسواق المالية ووضع أسس تكاملها نظم المدفوعات في البدان العربية، وإقامة البنية التحتية لنظام عربي لسعر الصرف؛
- تفعيل المنظومة المعلوماتية العربية واستخدامها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: من خلال تحسين البنية التحتية للأنترنت العربي بإيجاد شبكات إنترنت وطنية قوية، وتحسين الشبكات الهاتفية، ومن خلال تشجيع انتشار الإنترنت بين المواطنين، ودعم الدراسات والبحث والتطوير في مجال المعلوماتية والأعمال الإلكترونية، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لانتشار الأعمال الإلكترونية، إضافة إلى تشجيع قيام شركات الأعمال الإلكترونية[1]؛
- الاهتمام بالإطار المؤسسي للتكامل: بتفعيل المؤسسات القائمة وإنشاء أخرى تشمل جميع الفعاليات التي تساهم في اتخاذ قرارات تتعلق بالتكامل، ومنحها الصلاحيات الكافية بما يساعد على توجيه حركة التكامل دون الحاجة إلى عقد إتفاقيات تخضع لتصديق السلطات التشريعية القطرية، مما يجعل الحركة التكاملية معرضة للتوقف أو التراجع في أي لحظة؛
- اختيار نموذج للتكامل الإنمائي والذي يقوم على العناصر التالية:
  - إقامة منطقة تجارة حرة من أجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح الطريق أمام انتقالات رؤوس الأموال؛
  - التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية؛
  - التنسيق الضريبي والتنسيق في مجالات التنمية الإنتاجية، مع الإتفاق على إقامة أنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير؛
  - الإتفاق على وجود آلية لمساعدة الدول الأقل تقدماً داخل المنطقة التكاملية العربية.

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص:88.

خلاصة الفصل:

من اجل مواجهة التغيرات الدولية المتسارعة وتجنب المنافسات الشرسة وتحقيق اندماج افضل في الاقتصاد العالمي وتحقيق مكانة عالمية بين الدول تطلب ، استغلال الفرص التي ترمي الى إضاعة اتحادات والتكاملات بين مجموعة من الدول والتي من شانها ان تحقق التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات النمو والتوسع في حجم الأسواق والسماح بإقامة صناعات جديدة لرفع الكفاءات الإنتاجية وفتح المجال من اجل زيادة فرص العمل ، وصولا الى زيادة الطلب والسلع والخدمات المنتجة في البلد والذي سيحفز على الاستثمارات المتنوعة وتحسين شروط التبادل التجاري منها وبين العالم الخارجي ويكسبها قوة تفاوضية اقتصادية لتقلل بذلك نسبة التبعية للخارج.

ونجد التكامل بين الدول مجلس التعاون الخليجي حقق مسيرة ناجحة تكللت بقيام هذا التكامل فيما بينهم.

٣ الفصل الثالث

دول مجلس التعاون الخليج العربية... أنموذجا

تمهيد الفصل:

لا تختلف السياسة التجارية من حيث مفهومها عن باقي السياسات الموجودة ضمن السياسة الاقتصادية، فهي عبارة عن إجراءات محددة ترمي إلى الوصول إلى النمو الاقتصادي، إلا أن السياسة التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتماد شبه كلي على سلعة أولية واحدة وهي البترول، فنجد قطاع البترول يسيطر بنسبة 90% من مجمل الناتج المحلي لبعض الدول وقد يصل إلى 95% من إيراداتها، كما يمكن أن تصل صادرات النفط إلى حوالي 99% في كثير من الأوقات لذلك تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أول المتضررين من تهاوي أسعار النفط، فارتباط اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالنفط جعلها تتأثر بكل التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط والتي تنعكس إيجابا أو سلبا على مجمل الأوضاع الاقتصادية بها.

تهدف دراستنا هذه إلى البحث حول إمكانية تحقيق أعلى درجات التكامل بين دول مجلس التعاون الخليج العربية، وذلك بتحديد السياسة التجارية مستخدمين في محاولة لإيجاد العلاقة بين مؤشر سياسة التوازن الداخلي كمؤشر النمو ومؤشر سياسة التوازن الخارجي من خلال حساب الفائض الجاري وأيضا مؤشر التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر) محاولة من إيجاد العلاقة بين التكامل والتجارة الخارجية، وعلى ضوء ذلك نرى مدى قدرة مجلس التعاون الخليجي على تحقيق التكامل وتحقيق تكامل نقدي بين الدول المذكورة. وللإلمام أكثر بالموضوع قسمنا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: تطور التجربة التكاملية الخليجية؛

المبحث الثاني: أهم المؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية؛

المبحث الثالث: تقييم السياسات التجارية لدول مجلس التعاون الخليج العربية.

المبحث الأول

تطور التجربة التكاملية الخليجية

في ظل عالم يتجه بسرعة إلى تكوين تكتلات إقليمية جديدة شهدت مسيرة تعاون عربي ظهور أو بروز تجربة تكاملية عربية يمكن اعتبارها من أحدث المحاولات التي حدثت على المستوى الإقليمي العربي، تتمثل هذه التجربة في مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي

لقد كانت فكرة العمل الجماعي في منطقة الخليج من خلال إقامة تعاون وثيق بين دول المنطقة تراود أذهان السكان وقادة الدول منذ فترة طويلة[1]، ولقد بدأت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1975 عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، العراق، إيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان. إلاّ أن البداية الفعلية كانت حين تم اتفاق مبدئي لإنشاء هذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطاب الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف والسعودية خلال فترة 25-28 جانفي 1981، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في مؤتمر الرياض 4 مارس عام 1981 والذي ضم كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان[2].

1. أسباب وأهداف إنشاء المجلس:

هناك عدة أسباب هامة دعت هذه الدول إلى اللجوء إلى تكامل اقتصادي من بينها[3]:

- توافر رأس المال في معظم دول الأعضاء مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.
- تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء إذ تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية وتبني نماذج وأولويات متشابهة في مجالات الصناعة، الزراعة، الخدمات.
- تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة ولا يوجد بينها حواجز طبيعية تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينهما، ومن ثم تنامي التدفقات المختلفة للأشخاص والسلع... إلخ.

---

[1] علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1989، ص: 109.

[2] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط 19/17 أفريل 2007، ص: 374.

[3] علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، **مرجع سبق ذكره**، ص:118.

- تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلية لكل منها وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات الدول، وإزالة الحواجز فيما بينها وتحويلها إلى سوق واحد تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.
- بروز عصر التكتلات الاقتصادية، مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.

وحول الظروف المصاحبة والمؤدية إلى إنشاء مجلس تعاون خليجي في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، فإننا يمكن الإشارة إلى ثلاث متغيرات رئيسية لعبت الدور الرئيسي في التعجيل بميلاد هذا المجلس، هذه المتغيرات الثلاثة هي الثورة الإسلامية في إيران ونشوب الحرب العراقية – الإيرانية، وزيادة الصراع الدولي حول منطقة الخليج العربي.[1]

ولقد أنشأ مجلس التعاون الخليجي بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية التعليمية والاجتماعية، الصحية، والشؤون الإعلامية بالإضافة إلى شؤون التشريعية والإدارية؛
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الصناعية والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

2. الهيكل التنظيمي للمجلس:

من الناحية التنظيمية يتكون مجلس التعاون الخليجي من ثلاث هيئات رئيسية:[3]

1.2. المجلس الأعلى:

إذ يعتبر الجهاز الأساسي في الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي ويتكون من ملوك وأمراء الدول الستة، حيث يحق لكل دولة عضو حق الدعوة لاجتماع طارئ بعد موافقة عضو آخر في المجلس، وفي نفس الوقت تكون الرئاسة للمجلس دورية بين دول الأعضاء ويختص المجلس الأعلى بوضع السياسات العليا

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

[2] علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

[3] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 264-267

لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي تسير عليها وكذلك منافسة توصيات والقوانين واللوائح، لذلك فإن المجلس الأعلى ينسب إليه وظيفة السلطة الشرعية لمجلس التعاون الخليجي.

2.2. المجلس الوزاري:

ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء خارجية دول الأعضاء ويعقد مجلس الوزراء اجتماعات كل سنة مع جواز عقد دورات طارئة بناءا على اقتراح دولتين من دول الأعضاء ويتولى المجلس الوزاري الاختصاصات الآتية:

- وضع نظام أساسي للأمانة العامة لمجلس التعاون؛
- تحضير اجتماعات المجلس الأعلى وإعداد الدراسات والموضوعات والتوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى؛
- وضع سياسات والتوصيات والدراسات والمشروعات التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين دول الأعضاء في مختلف المجالات تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين أنشطة القطاع الخاص المختلفة؛
- العمل على تشجيع تطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في المجلس في مختلف المجالات.

3.2. الأمانة العامة:

وهي مسئولة عن تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشأة لمجلس التعاون الخليجي والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى ويتولى رئاسة هذا الجهاز أمينا عاما ويساعده عدد من الأمناء المساعدين، في ضوء ذلك يمكن تحديد وتشمل اختصاصات الأمانة العامة ما يلي:

- إعداد دراسات خاصة بالتعاون والتنسيق؛
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى الوزاري من قبل الدول الأعضاء؛
- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري؛
- إعداد تقارير دورية عن أعمال مجلس التعاون؛
- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية.
- إعداد مشروع اللوائح المالية والإدارية التي من شأنها رفع كفاءة عمل هذا الجهاز ليكون قادراً على القيام بمهام التعاون وتزايد مسؤولية ولقد اتخذ هذا المجلس عدد من القرارات المهمة لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي بينهما وذلك بإقراره لإنشاء وحدة نقدية مشتركة في 1 جانفي 2010. كما أن كل دولة من مجلس التعاون الخليجي قد انضمت إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأصبحت عضو فيها [1].

[1] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره،ص: 372.

3. معوقات التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجي:

ويمكن تقسيمها إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية: [1]

1.3. المعوقات الداخلية:

ونقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس، حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات التي تأتي في مقدمتها ما يلي:

العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية: تتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج في العناصر التالية:

- ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة؛
- دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية، حيث أن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه. لذلك فضل العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية لأنها على استعداد لقبول أجور أقل وتحمل ظروف معيشية صعبة وظروف عمل قاسية أكثر من العمالة العربية.

2.3. المعوقات الخارجية:

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

استمرار التوتر في منطقة الخليج: لم تعرف هذه المنطقة الاستقرار منذ أكثر من عقدتين بداءاً بالحرب العراقية الإيرانية مروراً بحرب الخليج الثانية المرتبطة بغزو الكويت، وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق، كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخرى التنمية الاقتصادية وازدهار المنطقة.

التنافس الدولي على المنطقة: لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب.

لقد كان لكل هذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات على الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم، وبذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 266.

المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي العديد من النجاحات في عدد من المجالات لعل أهمها ما يلي:

1. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:

شهدت الدورة الثانية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي انعقدت في الرياض في الفترة من 10-11 نوفمبر 1981، إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وكان وزراء المالية والاقتصاد قد وقعوا عليها بالأحرف الأولى في الرياض في 8 جوان 1981، ثم تم بحثها من قبل المجلس الوزاري الذي انعقد في الطائف خلال الفترة 31 أوت إلى 1 سبتمبر 1981، وواصفاً لهذه الخطوات، أشار البيان الختامي للدورة الثانية، إلى أن المجلس الأعلى:

"إذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلزماً أماني المواطن في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء وفي تقوية الترابط بين شعب المنطقة، يدرك أنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس، وبالإضافة إلى الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، تقرر أن تكون لجنة التعاون الصناعي لجنة دائمة لدول مجلس التعاون.

وفي دورته الثالثة بالمنامة، تابع المجلس الأعلى تطورات تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، حيث بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منها في مطلع مارس 1983، مدعماً ذلك بقرارين آخرين هما:

- الموافقة على إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره مليارين ومائة مليون دولار أمريكي؛
- الموافقة على تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس في دول المجلس".

وقد قررت الاتفاقية في جانبها التجاري، معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية الصادرة والواردة من الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، وإعفاءها من الرسوم الجمركية وغيرها، أما في مواجهة العالم الخارجي، فتطبق دول المجلس تعريفة جمركية موحدة يتم الاتفاق على حدها الأدنى، بحيث تطبق تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية، وتطبق الدول الأعضاء قوائم موحدة للسلع غير المسموح بمرورها فيما بينها، كما يقوم الأعضاء بتطبيق سياساتهم وعلاقاتهم التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية والإقليمية، بما يخلق قوة تفاوضية جماعية لها اتجاه الأطراف الأجنبية[1].

[1] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 373.

2. إقامة منطقة التجارة الحرة (1983-2002):

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي. حيث أنه ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها وبالتالي فأن زيادة التبادل التجاري يمثل آلية التأثير الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق أهداف أخرى من إقامة الاتحاد الجمركي مثل زيادة التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وزيادة رقعة السوق وكفاءتها وتظهر عدد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه، فعلى سبيل المثال ارتفع التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوربي خلال سنوات 12 الأولى من قيامه بنسبة 60% تقريباً.
وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول المجلس الصناعية والزراعية والمنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للصناعة، إضافة إلى ما يلي:

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير؛
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة مواطنو دول المجلس.

3. قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس (جانفي 2003):

شكل قيام الاتحاد الجمركي في أول جانفي 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك، لأن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة، وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس إلا أنه يعتبر اتحاداً متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على مبادئ رئيسية نذكر منها:[1]
في سياق الاتحاد الجمركي لدول المجلس تلتزم الدول الأعضاء بـ:

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي؛
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة؛
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة؛

[1] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 375.

- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية؛
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

وكما هو واضح من المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، فإن الهدف الأساسي من إقامة ذلك الاتحاد هو تحرير التجارة بين دول المجلس، ولهذا فإن القطاع الخاص في جميع دول المجلس يتأثر بشكل مباشر بقيامه، حيث يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى بدخول الأسواق المحلية دون تعريفة جمركية ودون معوقات جمركية أو غير جمركية.

جدول رقم (3-01)

يوضح إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات - واردات) (1985-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
1985	6470	**2000**	16235.00
1986	5245	**2001**	12746.30
1987	6042	**2002**	15137.10
1988	5496	**2003**	22834.50
1989	6626	**2004**	29054.00
1990	7538	**2005**	38969.60
1991	8664	**2006**	51249.60
1992	9036	**2007**	63503.70
1993	10102	**2008**	82433.40
1994	9380	**2009**	69886.50
1995	10712.10	**2010**	80556.00
1996	12262.90	**2011**	97805.90
1997	13722.60	**2012**	110010.30
1998	11762.00	**2013**	126790.40
1999	13513.90	**2014**	123703.80

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء** متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/09/15 على الساعة: 20:00.

شكل رقم (3-01)

يوضح إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات - واردات)

(1985-2014)

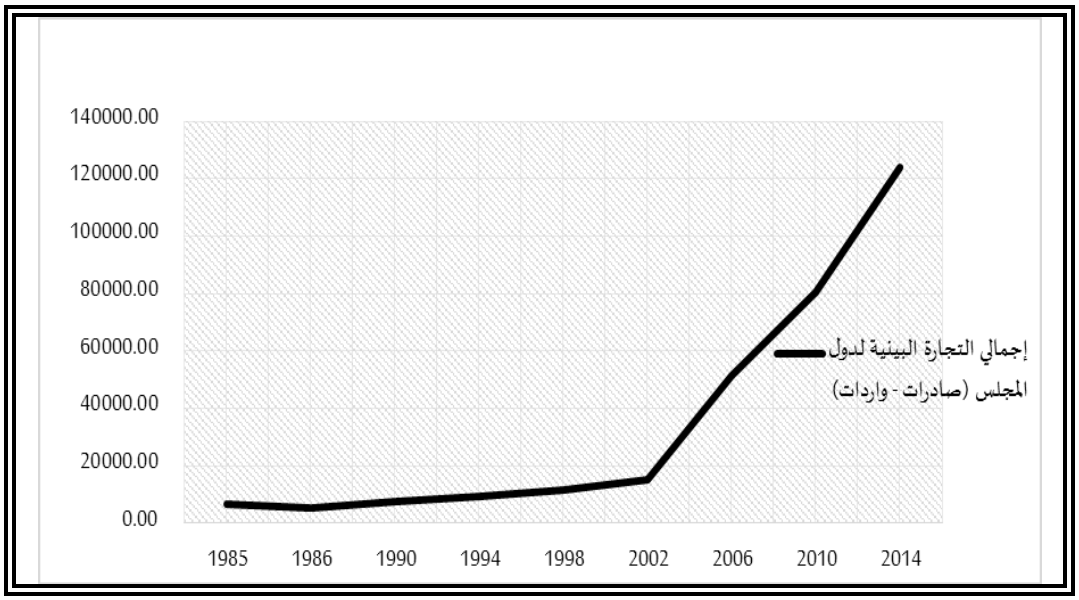

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على بيانات الجدول رقم (3-01)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن التجارة البينية لدول المجلس سجلت ارتفاعًا كبيراً فاق التوقعات بعد قيام الاتحاد الجمركي في الفاتح جانفي 2003، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 6470 دولار إلى 10712 خلال الفترة من (1985-1995)، ليصل إلى 16235 دولار في سنة 2000 ليعرف بعدها تراجع محسوس في سنة 2001 حيث قدرت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي 12746 دولار وبعدها واصل الارتفاع ليصل إلى 15137 دولار في سنة 2002 إلى 123703 دولار سنة 2014.

لا يتوقع أن تصل نسب النمو في التجارة البينية في مجلس التعاون في المدى القريب إلى تلك النسب التي حققها الاتحاد الأوروبي، فقد سبقت أن قدرت دراسة قامت بها الأمانة العامة قبل قيام الاتحاد الجمركي أن يكون نمو التجارة البينية في حدود 6 إلى 30% خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي. وقد بينت تلك التوقعات على أساس واقعي وتم حسابها باستخدام تجارب محاكاة تعتمد على "النموذج القياسي لمجلس التعاون"، وذلك نظراً إلى التشابه الكبير بين اقتصاد دول المجلس، والخصائص الهيكلية لهذه الدول، واستمرار بعض الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية.

4. السوق المشتركة:

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 في ختام الدورة الثامنة والعشرون (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.

– تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية، على سبيل المثال التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية والأهلية، نقل رؤوس الأموال، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدماتية... إلخ.

– تهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

– يأتي إعلان السوق الخليجية المشتركة استجابةً لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية، وتعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.[1]

5. جانب توحيد السياسات الاقتصادية:

يعمل المجلس على تبني سياسات عامة مشتركة تشكل الإطار العام لرسم السياسات الاقتصادية الوطنية، وفي هذا الإطار فقد تم إقرار عدد من الوثائق المتعلقة بما يلي:[2]

- إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (2000-2025)؛
- أهداف وسياسات خطط التنمية قصيرة المدى؛
- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية؛
- تنسيق السياسات النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة؛
- السياسة الزراعية المشترك؛

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء**، متاح على الموقع الإلكتروني:www.gcc-sg.org ، تاريخ الإطلاع: 2016/04/11، على الساعة: 12:00،

[2] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 378.

- الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون؛
- المواصفات القياسية.

قامت الشركات الخليجية باعتماد المواصفات القياسية بدءاً من سنة 1987 مثل ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-02)

يوضح المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس*

(2014-1987)

الوحدة: عدد الشركات

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1987	89	**1998**	1018	**2009**	4774
1988	103	**1999**	1018	**2010**	5415
1989	120	**2000**	1056	**2011**	6510
1990	133	**2001**	1056	**2012**	6850
1991	146	**2002**	1674	**2013**	12220
1992	158	**2003**	1695	**2014**	16645
1993	166	**2004**	1695	**-**	**-**
1994	580	**2005**	1766	**-**	**-**
1995	642	**2006**	1804	**-**	**-**
1996	660	**2007**	2863	**-**	**-**
1997	977	**2008**	4027	**-**	**-**

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء** متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/09/15 على الساعة: 20:30. شكل رقم (3-02)

إن المتمعن في الجدول أعلاه يلاحظ ذلك التطور في استعمال الشركات الخليجية للمواصفات القياسية، حيث انتقل من 89 شركة سنة 1987 إلى 1674 شركة ليقفز عددها إلى 16645 سنة 2014، وهو تطور في غاية الأهمية يوحي بحرص الشركات الخليجية على مواكبة التطورات العالمية والارتقاء بالمنتج الخليجي إلى مصاف التنافسية العالمية في ظل انفتاح السوق الخليجي أمام الشركات الدولية، ورافق ذلك إنشاء هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون الخليجي مقرها الرياض لتساهم في تدعيم المنتج الخليجي.

(*) توقفت هذه الإحصائيات في سنة 2015 في موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل رقم (3-02)

يوضح المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس

(2014-1987)

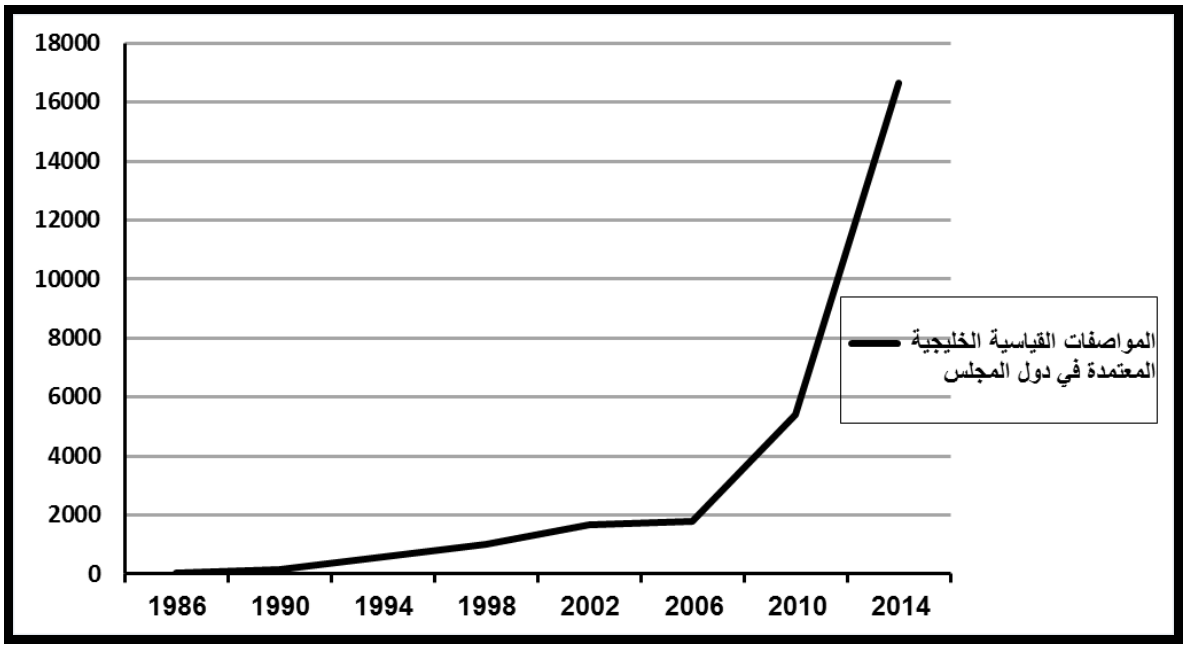

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على بيانات الجدول رقم (3-02)

6. الاتحاد النقدي:

ترجع المحاولات الأولى لإصدار عملة خليجية موحدة إلى عقد السبعينات من القرن الماضي، ففي الثاني من ذلك العقد وقبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضعت اتفاقية لإصدار عملة خليجية موحدة بين دول الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي وتم تجاهلها.

وفي أعقاب إنشاء مجلس التعاون الخليجي جرت دراسة عدد من الآليات الرامية لتوحيد أسعار الصرف بدول المجلس تمهيداً لإيجاد اتحاد نقدي وإصدار عملة خليجية موحدة.

وفي الدورة الحادية والعشرين لقمة الخليج (المنامة 2000) أقر المجلس الأعلى اختيار الدولار الأمريكي ليكون المثبت المشترك للعملات الخليجية وكخطوة مبدئية نحو التوصل لعملة خليجية موحدة مع تحديد سعر الصرف العملات الخليجية وفقاً للأسعار الرسمية المعلنة عند بدء اتخاذ الدولار كمثبت مشترك، ويستهدف إصدار العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه جانفي 2010.[1] والتي لم تتحقق الى يومنا هذا.

[1] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 381.

7. المشاريع المشتركة:

نتناول في هذا العنصر المشروعات المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-03)

يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003 إلى 2018

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
السعودية	1,561	179,714	174,830	1,104
الإمارات	5,202	171,193	434,610	4,245
قطر	838	91,524	93,847	694
سلطنة عُمان	665	75,162	108,496	470
البحرين	706	36,434	89,441	566
الكويت	391	13,341	43,308	308
الإجمالي	9,363	567,367	944,532	6,283

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع: 2018/08/16، على الساعة: 15:15، أنظر الملحق رقم 03.

شكل رقم (3-03)

يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة

إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2003 إلى 2018

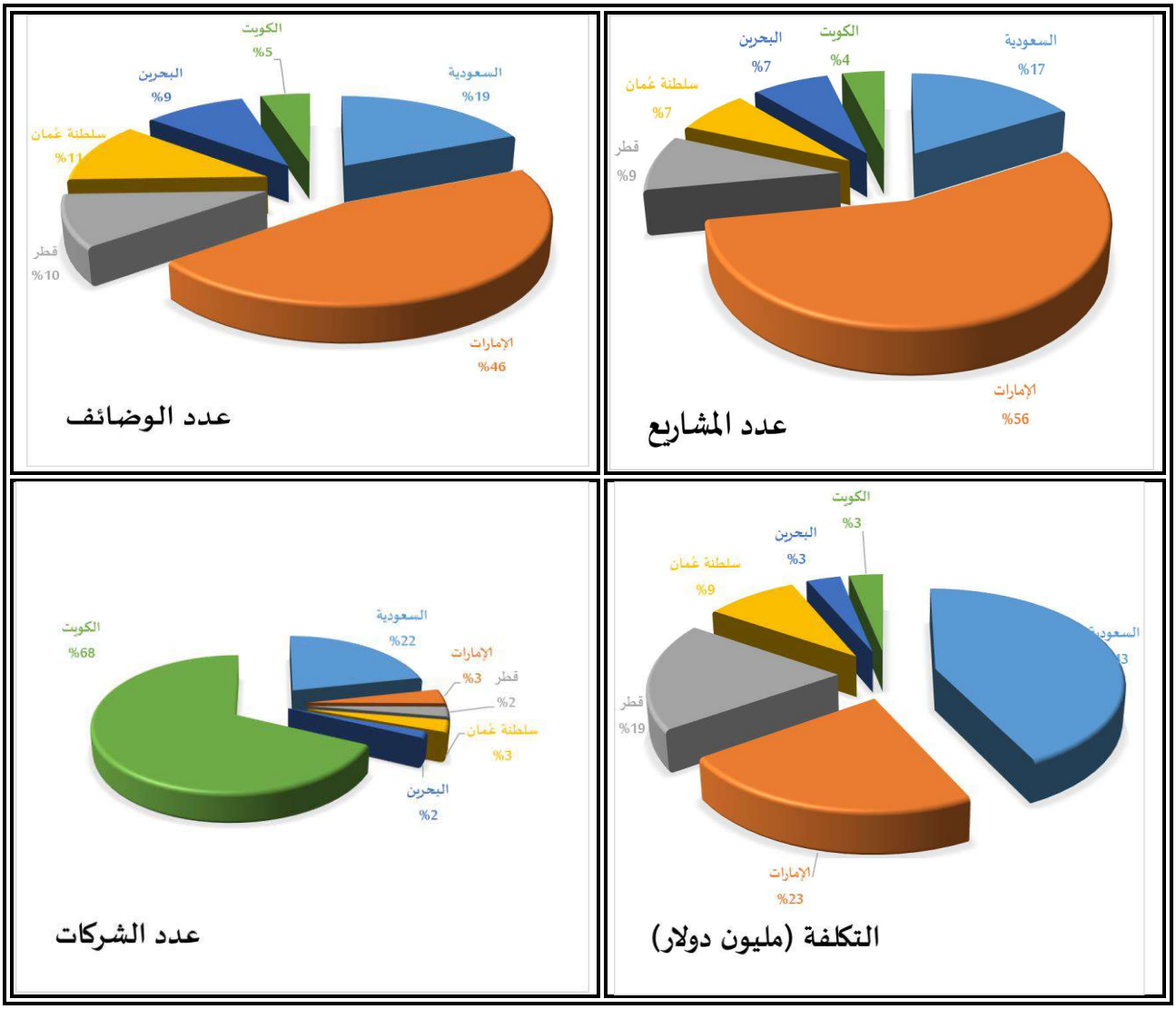

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا على بيانات الجدول رقم (3-03)

أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على دعم وتشجيع إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء سواء كانت رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة بما يحقق التنمية المشتركة والتشابك الإنتاجي، وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001 عدد 1007 مشروعاً، موزعة بين مشروعات تجارية وصناعية وزراعية ومالية وخدمات ومقاولات.

كما أنشأ مجلس التعاون الخليجي مجموعة من المؤسسات التنظيمية المشتركة بما يدعم جهود التكامل مثل:[1]

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

- مؤسسة الخليج ومقرها الكويت؛
- المكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين؛
- مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ومقره البحرين؛
- اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون الخليجي ومقرها السعودية؛
- برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

جدول رقم (3-04)

يوضح مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مؤشرات اقتصادية لعام 2018)

المساحة الإجمالية	2423.3 ألف كم مربع
عدد السكان	54.4 مليون نسمة
الكثافة السكانية ♦	26.56 نسمة لكل متر مربع
الناتج المحلي	898.0 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	33.325 ألف دولار
القوى العاملة ♦♦	20817.332 مليون
إجمالي التجارة الخارجية	282,8 مليار دولار
الصادرات	934.80 مليار دولار
الواردات	432.60 مليار دولار
الاحتياطي النفطي ♦♦♦	497.10 مليار برميل
احتياطي الغاز	42.221 مليار متر مكعب

المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/05/24 على الساعة: 22.00.

♦ إحصائيات سنة 2018 (جدول رقم 14) نقلاً عن: البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني:
https://databank.albankaldawli.org تاريخ الإطلاع: 2018/06/15 على الساعة: 14.00.

♦♦ إحصائيات سنة 2016 (جدول رقم 19) نقلاً عن: الأمانة العامة لدولة مجلس التعاون الخليجي متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/04/15 على الساعة: 15.00.

♦♦♦ احصائيات سنة 2016 (جدول رقم 12) نقلاً عن منظمة أوبيك والأوابك[*] تاريخ الإطلاع: 2016/04/15 على الساعة: 18.00.

[*] **منظمة "أوبك"** -تضم دول العالم المصدرة للنفط.

-تأسست عام 1960، وتشرف على صياغة السياسة النفطية العامة للأعضاء، مثل الإنتاج وكميته وحصص كل دولة من الإنتاج والتسعير والدفاع عن مصالح الأقطار المنتجة. وتضم في عضويتها 13 دولة منتجة للنفط من بينها دول عربية وأجنبية.

-هدفها تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لدولها الأعضاء، وتحديد أفضل وسيلة لحماية مصالحها الفردية والجماعية.

-المقر الرئيسى لها بفيينا عاصمة النمسا.

-الدول الأعضاء هي: "الإكوادور، والإمارات، وإندونيسيا، وأنجولا، وإيران، والجزائر، والسعودية، والعراق، وفنزويلا، وقطر، والكويت، وليبيا، ونيجيريا". (يتبع في الصفحة الموالية)

المطلب الثالث: علاقة مجلس التعاون الخليجي ببعض التكتلات الأخرى

من بين الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التنسيق والتكامل والترابط بين جميع الميادين، بما في ذلك تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية لتقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية كما جاء في الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون.

وللوصول إلى هذا الهدف، حددت الاتفاقية عدداً من الوسائل من بينها عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية في الحالات التي تحقق منها منافع مشتركة للدول الأعضاء والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركز دول المجلس التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد وتصدير منتجاتها الرئيسية، ولتحقيق ذلك:[1]

- أقر المجلس الوزاري في دورته الحادية عشر (جوان 1984) مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة بين دول المجلس كمجموعة وبين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، ابتداء بالمجموعة الأوروبية واليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية.
- كما قرر تشكيل فريق من الخبراء (الفريق التفاوضي) بهدف مساعدة الأمانة العامة في اتصالاتها مع الدول والمجموعات الاقتصادية نيابة عن دول المجلس والذي يتولى رئاسته المنسق العام للمفاوضات.
- وقد فوّض المجلس الأعلى في دورته السابعة (نوفمبر 1986) المجلس الوزاري باعتماد أهداف وسياسات التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

1. المفاوضات مع الدول العربية:

بعد اتفاق دول المجلس على تعريفة جمركية موحدة وتحديد موعد قيام الاتحاد الجمركي، ورغبة منها في التأكيد على أنها تعمل كمجموعة واحدة لتعميق أواصر التعاون مع الدول العربية، باعتبارها العمق

منظمة "أو ابك"-هى منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(يتبع في الصفحة الموالية)

-تأسست عام 1968 في أعقاب حرب 1967.

-الهدف من إنشائها، تطور وتعاون الأقطار العربية الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتوثيق العلاقات فيما بينها.

-تضم في عضويتها عدداً من الدول العربية دول مؤسسة وهي "الكويت، السعودية، ليبيا"، ودول منضمة وهى "قطر، البحرين، الإمارات، الجزائر، العراق، سوريا، ومصر".

-شروط الانضمام للمنظمة، أن يكون البترول مصدراً مهماً للدخل القومي لدى الدولة الراغبة في الانضمام.

-هدفها تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لدولها الأعضاء، وتحديد أفضل وسيلة لحماية مصالحها الفردية والجماعية.

-المقر الرئيسى لها بفيينا عاصمة النمسا.

-الدول الأعضاء هي: "الإكوادور، والإمارات، وإندونيسيا، وأنجولا، وإيران، والجزائر، والسعودية، والعراق، وفنزويلا، وقطر، والكويت، وليبيا، ونيجيريا"

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/03/29 على الساعة: 14:35.

الاستراتيجي لدول المجلس في مواجهة التكتلات الدولية، وافق المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين (مارس 2001) من حيث المبدأ، وبناءً على توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي، على دخول دول المجلس بشكل جماعي في مفاوضات مباشرة مع أهم الشركاء التجاريين العرب، للوصول إلى الإعفاء المتبادل الكامل لجميع السلع، وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بين دول المجلس وهذه الدول.

وفي هذا الإطار تم التوقيع في عام 2004 على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والجمهورية اللبنانية، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية مماثلة مع الجمهورية السورية، والاتصالات جارية بين الطرفين للتوقيع النهائي على هذه الاتفاقية. كما أن هناك اتصالات جارية بين دول المجلس كمجموعة وبعض الدول العربية الأخرى للنظر في الآلية المناسبة لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهذه الدول.

2. مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي:

عندما قررت دول المجلس الدخول في حوار مع شركائها التجاريين بهدف التوصل إلى ترتيبات أو اتفاقيات في الجانب الاقتصادي، كانت البداية مع الاتحاد الأوربي، وذلك بناءً على قرار المجلس الوزاري في دورته الحادية عشرة (جوان 1984) الذي أقر مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة بين دول المجلس كمجموعة وبين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، ابتداءً بالجماعة الأوربية.

وقد عقد أول اجتماع استطلاعي بين دول المجلس والجماعة الأوربية في نوفمبر 1984 في مملكة البحرين، تم فيه استعراض أوجه التعاون بين الجانبين وكيفية تعزيزها، تبعه اجتماع استطلاعي آخر عقد في مملكة البحرين في مارس 1985[1].

وفي أكتوبر 1985 عقد في لكسمبورج اجتماع وزاري مختصر بين الجانبين، تم فيه الاتفاق على عقد اجتماعات رسمية على مستوً عال، لمناقشة المواضيع المطروحة في الاجتماعات الاستطلاعية بين الجانبين. كما عقد اجتماع وزاري مختصر آخر في بروكسل في يونيه 1987. وفي العام 1987 فوّض المجلس الوزاري للمجموعة الأوربية المفوضية الأوربية بالتفاوض مع دول المجلس على مرحلتين: الأولى تهدف للوصول إلى اتفاقية إطارية تتضمن مبادئ التعاون بين الجانبين، والثانية تبدأ فور التوقيع على الاتفاقية الأولى، تختص بالتعاون التجاري.

وفي ديسمبر 1987، قرر المجلس الأعلى لدول المجلس في دورته الثامنة الموافقة على الدخول في مفاوضات رسمية مع الجماعة الأوربية، بهدف الوصول إلى اتفاقية مبدئية بمثابة إطار للتعاون بين الجانبين،

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/03/29 على الساعة: 14:35.

وفوّض المجلس الوزاري بالتفاوض مع الجماعة الأوربية والتوقيع النهائي على الاتفاقية المبدئية. وهو ما تم التوصل إليه في صيف العام التالي بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية بين دول المجلس والجماعة الأوربية في 15 يونيه 1988، واعتمادها من المجلس الأعلى في دورته التاسعة (ديسمبر 1988)، ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1990.

كما قرر المجلس الأعلى في تلك الدورة تفويض المجلس الوزاري بإصدار التفويض اللازم للفريق التفاوضي للدخول في المفاوضات الرسمية مع الجماعة الأوربية، بهدف الوصول إلى اتفاق تجاري بين الطرفين. وقد أصدر المجلس الوزاري في دورته الخامسة والثلاثين (يونيو 1990) القرار الخاص بالدخول في مفاوضات تجارية رسمية مع الجماعة الأوربية، وتفويض الفريق التفاوضي بفتح هذه المفاوضات وفق عدد من التوجهات التي تم اعتمادها. وإثر توقيع الاتفاقية الإطارية سارت العلاقات بين دول المجلس والجماعة الأوربية في مسارين:

2-1-تنفيذ الاتفاقية الإطارية:

نصت الاتفاقية الإطارية على إنشاء لجنة للتعاون المشترك لمساعدة المجلس الوزاري المشترك في أداء مهامه، وأعطت الاتفاقية الحق للمجلس الوزاري المشترك بتشكيل أية لجان فرعية أخرى يراها مناسبة للمساهمة في أداء مهامه. وأقرّ المجلس الوزاري المشترك في اجتماعه الثاني المنعقد في لوكسمبورج (مايو 1991) تشكيل ثلاث فرق عمل تعنى بالتعاون في مجالات الصناعة والبيئة والطاقة.

وفي إطار تنفيذ هذه الاتفاقية عقدت ثلاثة مؤتمرات للصناعيين من الجانبين، ووقعت مذكرة تفاهم بين هيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس والهيئة الأوربية، تشمل برنامج للتعاون في هذا المجال. كما تم عقد عدد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل في مختلف المجالات المتخصصة التي تهم الجانبين. ورغبة من الجانبين في التركيز على مفاوضات إقامة منطقة التجارة الحرة تم تقليص التعاون في عدد من هذه المجالات وحصره مؤقتا في التعاون في مجالي الطاقة والبيئة، إلا انه وفي العام 2006 اتفق الجانبان على استئناف التعاون في كافة المجالات الأخرى[1].

2-2-المفاوضات التجارية:

إن المصالح التجارية والاقتصادية لكلا الجانبين تتطلب منهما العمل المشترك لتعزيز علاقاتهما، فدول المجلس تتمتع بوجود احتياطيات كبيرة من النفط الخام الذي يعتبر عصب الحياة في الاتحاد الأوربي وفي العالم اجمع، كما أن دول المجلس تعتبر دولاً نامية بحاجة كبيرة إلى منتجات المصانع الأوربية المختلفة. وهذا

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، مرجع سبق ذكره.

الوضع يتطلب من الجانبين العمل على زيادة التبادل التجاري فيما بينهما، وإزالة العوائق التي تحد من هذا التبادل.

لذا فقد أشارت اتفاقية التعاون بين دول المجلس والاتحاد الأوربي (1988) في مادتها الحادية عشرة، إلى أن الاتفاقية تهدف إلى تشجيع وتطوير وتنويع المبادلات التجارية بين الطرفين المتعاقدين إلى أكبر مستوى ممكن، وأن الطرفين سيدخلان في مفاوضات للوصول إلى اتفاق يهدف إلى توسيع التجارة وفقاً لأحكام الإعلان المشترك الملحق بهذه الاتفاقية، وإلى أن يتم التوصل إلى الاتفاق التجاري يعامل الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض معاملة الدولة الأولى بالرعاية. وجاء الإعلان المشترك بشأن الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة ليوضح أن الهدف من اتفاقية التجارة المشار إليها في هذه الفقرة هو توسيع التجارة من خلال إجراءات مناسبة لتحسين نفاد صادرات كل طرف إلى أسواق الطرف الآخر وتحرير تجارتهما الثنائية.

بعد توقيع اتفاقية التعاون أخذت المفاوضات التجارية مساراً مستقلاً عن قضايا التعاون الأخرى. وقد اتخذ القرار السياسي من قبل المجلس المشترك بأن الهدف من هذه المفاوضات هو توصل الطرفين إلى اتفاقية للتجارة الحرة. وقد بدأت هذه المفاوضات في عام 1991، إلا أنها لم تكن تسير بشكل منتظم حتى عام 1998، إذ اعترضتها في البداية عقبات حالت دون تحقيق تقدم في تلك الفترة.

3. مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "إفتا":

في اجتماع عقد بين مسئولين من الأمانة العامة لمجلس التعاون وسكرتارية رابطة التجارة الحرة الأوربية "افتا"، أبدت دول الرابطة و "افتا"، التي تضم سويسرا و النرويج و أيسلندا وليشتختاين، رغبتها في الوصول مع دول المجلس إلى صيغة لإعلان مبادئ للتعاون المشترك بين الجانبين. وقد وافق المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في دورته السبعين (مارس 1999) على التفاوض بشأن إعلان مبادئ للتعاون المشترك بين دول المجلس ودول "افتا"، وفي الدورة الثانية والسبعين للمجلس الوزاري (سبتمبر 1999) تمت الموافقة على الصيغة النهائية لهذا الإعلان[1].

وفي 23 مايو 2000، تم التوقيع بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوربية "افتا" على وثيقة التعاون المشترك بينهما نصت على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون. وتم اعتماد الوثيقة من قبل المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000).

وعقدت اللجنة المشتركة للتعاون اجتماعين استعرضت فيهما مجالات التعاون المنصوص عليها في إعلان المبادئ والنظر في كيفية تحقيق ذلك. كما عقد في مقر الأمانة العامة في فبراير 2006 اجتماع لمختصين من الجانبين، تم فيه بحث آلية البدء في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوربية. وقد بدأت المفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين دول المجلس ودول رابطة

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، مرجع سبق ذكره.

التجارة الحرة الأوربية (افتا) باجتماع للمختصين الجانبين عقد في جنيف خلال الفترة من 20 ـ 22 يونيو 2006، كما عقد الجانبان اجتماعين آخرين بعد ذلك.

4. مفاوضات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان":

قرر المجلس الوزاري في دورته الثامنة عشرة (مارس 1986) الموافقة على إجراء اتصالات أولية مع بعض دول الشرق الأقصى، وعلى الأخص رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، وجمهورية كوريا، وذلك لبحث إمكانية بدء اتصالات استطلاعية معهما. كما قرر المجلس الوزاري في دورته السادسة والستين، وبناءً على توصية من لجنة التعاون المالي والاقتصادي الموافقة على فتح حوارات اقتصادية مع الدول الواقعة في جنوب شرق آسيا.

وتنفيذاً لذلك، قام معالي المنسق العام للمفاوضات في فيفري 2000 بزيارة لمقر رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" في إندونيسيا، حيث اجتمع بمعالي السكرتير العام للرابطة وكبار المسئولين فيها، وتم بحث سبل تعزيز التعاون بين دول المجلس ودول الرابطة.

وفي سبتمبر 2001 قامت لجنة الآسيان المكوّنة من سفراء بعض دول الرابطة في المملكة العربية السعودية بزيارة للأمانة العامة، حيث عقدوا اجتماعاً مع معالي الأمين العام حضره معالي المنسق العام للمفاوضات وبعض المسئولين في الأمانة العامة، تم فيه بحث سبل تطوير العلاقات وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاستفادة من تجارب دول المجلس في مجالات العمل الاقتصادي المشترك.

وقد عبر السفراء عن أهمية مثل هذه اللقاءات لتكون رافداً هاماً للاجتماعات السنوية التي تعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بين المجلس الوزاري لدول المجلس ووزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان". كما تم التأكيد على أهمية العلاقات بين دول المجلس ودول الرابطة في الاجتماع الوزاري بين وزراء خارجية الجانبين الذي عقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005، واتفق الجانبان على تبادل الزيارات بين معالي الأمين العام للمجلس والسكرتير العام للرابطة [1].

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

أهم المؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية

تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من تقنيات في أسعار النفط جراء الأوضاع العامة والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية، التي يأتي في مقدمتها تقلبات أسعار النفط وأداء القطاعات غير النفطية والحرب اليمينية والتدخلات الإيرانية والازمة القطرية لقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية بمجمل هذه العوامل في عام 2017 سواء بصورة إيجابية ام سلبية، وهو ما سيصل قراءة التوقعات في السنوات القادمة وستكون أفضل مما سبق.

فمتوسط سعر برميل النفط سيكون اعلى بفضل العديد من العوامل، كالالتزام الدول المنتجة داخل " أوبك " وخارجها بتخفيض الإنتاج وارتفاع الطلب العالمي الى ما يتجاوز 3 في السنوات القادمة، مما يفي زيادة الطلب على النفط[1].

المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

شهدت اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي انتعاشا في عام 2018، وهو ما عزز الاعتقاد بان أوضاع هذه الاقتصادات مرتبطة بالنفط ارتباطا لا ينفصم. فقد أدت الزيادة المطردة في أسعار النفط حتى 2018، الى ارتفاع معدل النمو من متوسط قدره 0.2% في 2017 الى 1.9% في 2018 وخرج اثنان من أكبر الاقتصاديات المنطقة، هما المملكة العربية والكويت – وكذلك عمان من دائرة الركود. وكان العامل الرئيسي في تحسن معدلات النمو هو الزيادة انتاج النفط في وكذلك ارتفاع الاستثمارات الرأسمالية بفضل زيادة العائدات النفطية وارتفاع الطلب المحلي وتحقق هذا الانتعاش على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، اذ تصاعدت النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وشهدت تجارة السلع تباطؤا ملحوظا، وكما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] محمد العسومي، تقرير المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، توقعات خليجية لعام 2018، متاح على الموقع الإلكتروني: futureuae.com/ar/Mainpage/Item ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/29 على الساعة: 14:35.

جدول رقم (3-05)

يوضح معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البحرين	2.0	3.7	5.4	4.3	2.9	3.5	3.8	1.8
الكويت	9.6	6.6	1.1	0.5	0.6	2.9	-3.5	1.2
الإمارات المتحدة	6.9	4.5	5.1	4.4	5.1	3.0	0.8	1.4
السعودية	10.0	5.4	2.7	3.7	4.1	1.7	-0.7	2.2
عُمان	-1.1	9.3	4.4	2.8	4.7	5.0	-0.9	2.1
قطر	13.4	4.7	4.4	4.0	3.7	2.1	1.6	1.4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تقرير البنك الدولي بنك البيانات مؤشر التنمية العالمية: متاح على الموقع الإلكتروني: https://databank.albankaldawli.org/ تاريخ الإطلاع: 13-06-2019، الساعة: 14:33.

- **البحرين:**

عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين تزايد أعلى مستوياته سنة 2013 ب 5.4% والذي يرجع لانتعاش قطاع النفط والغاز مع تسجيل تراجع طفيف سنة 2014 والذي يعود الفضل فيه لاستمرار زيادة الاستثمارات بمشاريع مرتبطة بصندوق تنمية دول الخليج، ليعرف نوع من الاستقرار بين سنتي 2016 و2017 بعد تراجع أسعار النفط ليسجل أضعف معدل نسبة لسنة 2018 بـ 1.8 % ويرجع السبب لانخفاض كبير وتراجع الطلب عليه نتيجة حالة عدم اليقين.

- **الكويت:**

تعتبر سنة 2011 طفرة حيث شهدت أعلى معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.6 % نتيجة لارتفاع في أسعار النفط وزيادة الطلب عليه، كون أن الاقتصاد الكويتي اقتصاد مفتوح يسيطر على معظمه القطاع العمومي ويعتمد على الصناعة النفطية، ليشهد تراجع سنة 2012 واستمر التراجع في معدل النمو ليصل الى نسبة 0.5 % سنة 2014 و0.6 % سنة 2015 ليعرف تزايد سنة 2016 ووصل الى 2.9 % نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي وقد شهدت سنة 2017 معدلات نمو سالبة يرجع ذلك للتخفيضات في انتاج النفط نتيجة لالتزامات الكويت أمام منظمة الأوبك ليعود تدريجياً ويحقق معدلات النمو إيجابي يقدر بنسبة 1.2 %.

- **الإمارات:**

سجلت دولة الإمارات معدل نمو يقدر ب 6.9 % سنة 2011 حيث أنه يعتبر من أعلى المعدلات المسجلة في المنطقة على اعتبار أنها دولة نفطية في ظل الطلب المتزايد على النفط والغاز وقد حافظت الإمارات على معدل نمو متوازن يتراوح بين 4.4 % و 5.1% بين الفترة 2012-2015 تراجع سنة 2016 إلى 3% نتيجة انخفاض النفط والغاز نتيجة الالتزامات الامارات مع منظمة الأوبك ليشهد تراجع اضافي سنة 2017 بسبب تراجع النمو الحقيقي للخدمات (هبوط نمو القطاع العقاري) وتراجع اجمال الاستثمارات الرأسمالية الثابتة ليعيد الارتفاع سنة 2018 الى 1.4 % بعد تعديل الاتفاق لمنظمة الأوبك والمنتجين من خارجها وانتعاش القطاع غير نفطي.

- **السعودية:**

تعتبر السعودية من أكبر اقتصاديات لمنطقة الخليج العربي فقد سجلت اعلى مستوى نمو سنة 2011 بنسبة 2011 كونها من اكبر الدول المنتجة للنفط مع اعتماد اقتصادها على النفط بشكل كبير وتراجع هذا المعدل لـ 5.4% و 2.7% على التوالي لسنتي 2012 و2013 بنتيجة تراجع الانخفاض الكبير لأسعار النفط لتنتعش بين 2014 و 2015 تدريجيا ويصل إلى 3.7%و4.1 % نتيجة تطبيق مبادرا إصلاحية كبرى فرضها واقع الأسواق النفطية وقد تراجعت هذه المعدلات الى 1.7 % سنة 2016 نتيجة استمرار هبوط أسعار النفط وبالرغم من زيادة انتاج النفط الذي لم يرافقه تحسن في الموازنة، مع تأثير الحرب المواجهة العسكرية وحلفائها ضد الحوثيين في اليمن في انعكاس واضح لتأثير إيرادات ضبط الأوضاع المالية العامة وكسر أوضاع السيولة. وقد سجلت سنة 2017 معدل نمو سالب يقدر ب (-0.7%). كما أدى في خفض الانفاق الحكومي والبطء في اصدار عقود مشاريع جديدة والتأخر في سداد المدفوعات الى حدوث انكماش في قطاع البناء خصوصاً على الرغم من ارتفاع انتاج السعودية من النفط مع تراجع أسعارها في الأسواق الدولية.

- **عمان:**

شهد معدل النمو لسلطنة عمان سنة 2011 اتجاها سلبيا يقدر ب 1.1% ويرجع ذلك للحياة السياسية المضطربة التي تشهدها المنطقة جراء المظاهرات والاحتجاجات لترتفع ارتفاعا كبيراً سنة 2012 حيث سجلت معدل نمو الى 9.3 %من ناتج المحلي الإجمالي نتيجة لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية مع عودة الاستقرار والحفاظ على أسعار البترول بأسعار مرتفعة، ليتراجع سنة 2014 بنسبة 2.8% لترتفع مجددا سنة 2015 بنسبة 4.7% بعد زيادات في معدلات النمو في القطاعات الغير نفطية بعد اعتماد لخطة الحكومة على تنويع النشاط الاقتصادي، وسجلت في سنة 2017 معدل نمو سالب يقدر

ب (-0.5%) نتيجة انخفاض أسعار البترول وتأثير مشاركة عمان في تخفيضات انتاج النفط التي قررتها الأوبك سنة 2017 ليستعيد معدل النمو بعضاً من استقراره سنة 2018 نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط بنسبة 2.1%.

- **قطر:**

استطاعت قطر ان تحقق اعلى مستويات في معدلات النمو الاقتصادي حيث سجلت سنة 2011 اعلى معدل بـ 13.4% نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتراجع بشكل مستمر من سنة 2012 الى غاية 2018 نتيجة تراجع أسعار النفط وتراجع الإنتاج امام التزام قطر باتفاق الأوبك إضافة للاستثمارات التي اعتمدتها قطر ببناء منشآت رياضية عالمية في إطار التحضير لكأس العالم التي حظيت بتنظيمها سنة 2022 اضافة الى الحصار الخليجي المفروض عليها بعد اعلان دول المجلس بخروجها من التكتل الخليجي سنة 2016.

شكل رقم (3-04)

يوضح معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

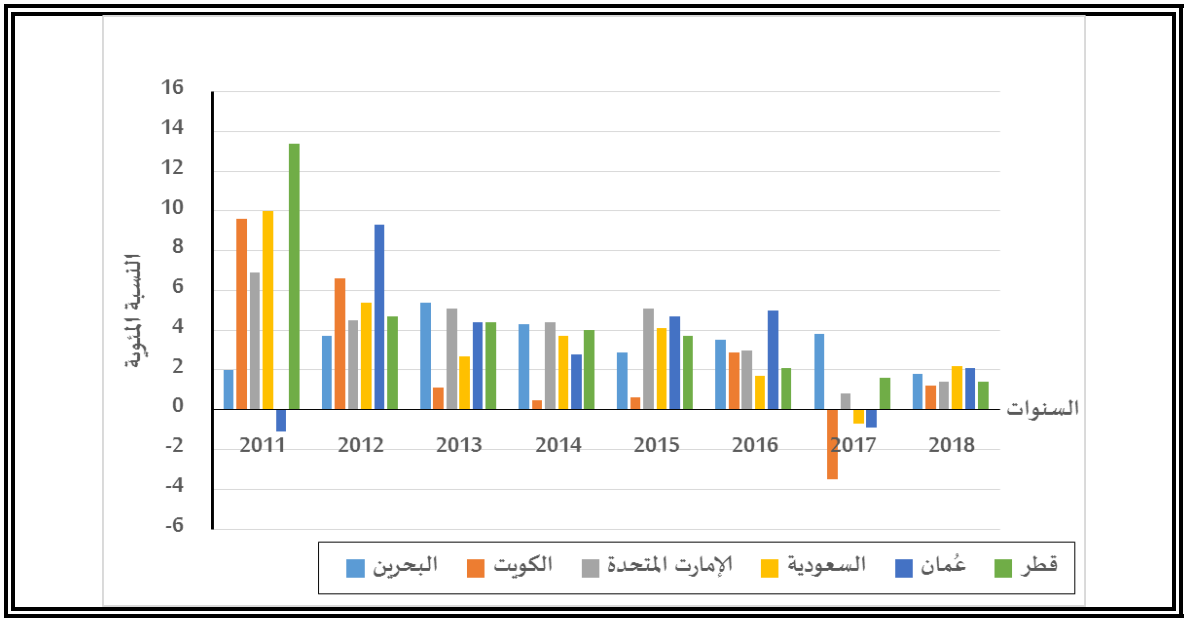

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-05)

المطلب الثاني: مؤشر سياسة التوازن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

يدرس هذا المؤشر لمعرفة عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: [1]

$$\text{مؤشر عجز الموازنة العامة} = \frac{\text{عجز الموازنة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

فكلما زاد العجز في الموازنة كلما دل ذلك على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، وكلما كان دليلاً على أن الاقتصاد القومي طارداً للاستثمار والعكس صحيح.

سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) نظراً لارتفاع أسعار النفط، وزيادة مستويات الإنتاج النفطي، وارتفاع الإيرادات غير النفطية، رغم ارتفاع أسعار النفط وعائداته إلا أن موازنات جميع الدول العربية واصلت معاناتها عام 2017 مس في ذلك حتى دول الخليج ماعدا الكويت التي نجحت في زيادة الفائض على 6.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثم البحرين فسلطنة عمان التي شهدت أعلى معدلات لعجز الموازنة العامة لعام 2017 بمعدلات 14.9% ، 12.9% على التوالي وتراوحت نسبة العجز لبقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى 9.3% وتلته للسعودية مقارنة بعام 2016.، فنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

جدول رقم (3-06)

يوضح عجز أو فائض الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / الدولة	متوسط 2000-2013*	2014*	2015	2016	2017	توقعات **	
						2018	2019
الكويت	28.8	22.3	5.6	0.6	6.6	11.6	12
البحرين	-0.9	-1.6	-18.4	-17.6	-14.3	-8.2	-8.9
الإمارات المتحدة	7.7	1.9	-3.4	-2	-1.6	0.6	1.3
السعودية	8.0	-3.4	-15.8	-17.2	-9.3	-4.6	-1.7
عُمان	8.6	-11	-15.9	-21.2	-12.9	2	0.8
قطر	10.3	15.3	5.6	-4.7	-1.6	3.6	10.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات آفاق الاقتصاديات العربية لمجموعة الدول العربية ودول الاقتصاديات الناهضة والنامية ودول العالم من النشرة الفصلية التي تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، ص 12. نقلاً عن:

(*) إحصائيات متوسط السنوات 2000-2013 و2014 ص 12 نقلاً عن:

International Montary Fund, Regional Economic Outlook, MECA, Octobre 2017.

(**)إحصائيات سنوات 2015 الى 2019 ، ص12 نقلاً عن:

International Montary Fund, World Economic Outlook, Database, November 2018.

شكل رقم (3-05)

يوضح عجز أو فائض الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

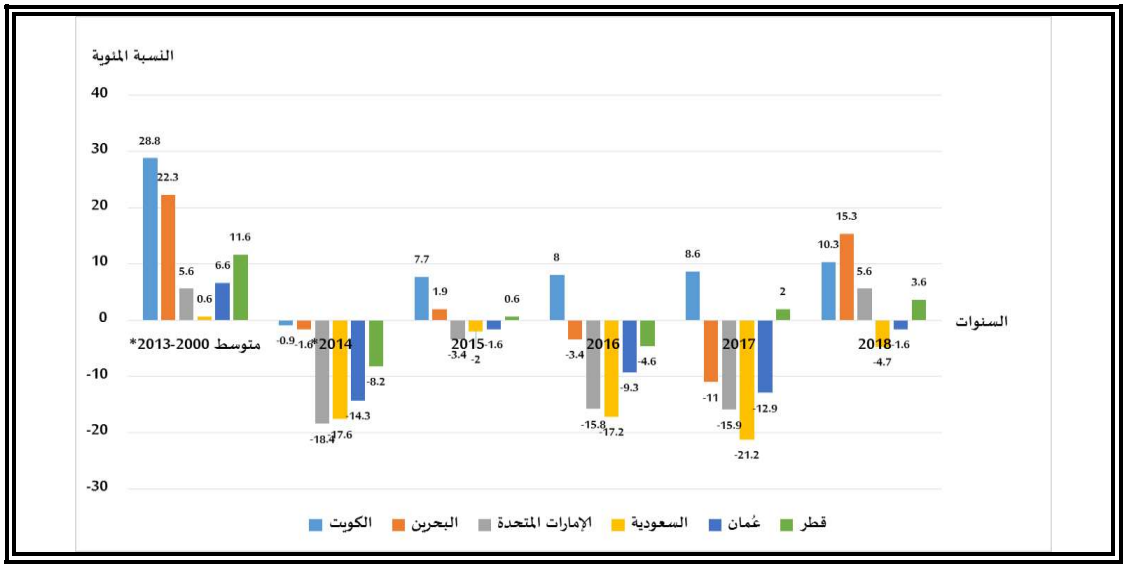

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-06)

المطلب الثالث: مؤشر سياسة التوازن الخارجي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

ويوضح هذا المؤشر عجز أو فائض ميزان المدفوعات فكلما كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات[1]، كلما كان ذلك دليلاً على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد وبالتالي كلما كان الاقتصاد طاردًا للاستثمار وكلما اتجه العجز إلى الانخفاض تزايدت جاذبية الاقتصاد للاستثمار، وكذلك في حالة حدوث فائض، وينسب العجز إلى الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي.[2]

لذا سنحاول معرفة عجز أو فائض في دول مجلس التعاون الخليجي حسب البيانات ومحل الدراسة لنحاول الإجابة على بعض التساؤلات. حيث شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مستويات مرتفعة من الفائض التجاري وفوائض الحساب الجاري (ميزان المدفوعات)؛ مدعومةً بقوة السوق النفطية العالمية، وبعد حقبتين زمنيتين من تذبذب العوائد النفطية، حدثت في المنطقة طفرة إقتصادية بأكثر من عوائد الصادرات النفطية [3]

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحسن في أداء حساباتها الجارية لسنة 2017 وبالتحديد في 12 دولة عربية منها 4 دول حققت فائض منها السعودية وقطر والإمارات والكويت وهذا بسبب تعافي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع أسعار النفط وكذا عائداته وتحسن الميزان التجاري السلعي في غالبية الدول إلا أنه في المقابل فإن بعض دول الخليج حققت عجز في حسابها الجاري يفوق نسبة 18% لعمان و4.5% للبحرين في سنة 2017.

[1] مؤشر عجز ميزان المدفوعات يأخذ العلاقة التالية:

$$\frac{\text{عجز ميزان المدفوعات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

[3] بوابتك إلى أسواق الأسهم الخليجية، **مجلة إلكترونية لاقتصاديات دول الخليج**، مصدر سبق ذكره.

هذا ما يوضحه الجدول الموالي

جدول رقم (3-07)

يوضح عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2000-2018)

السنوات / الدولة	متوسط 2000-2013	2014*	2015	2016	2017	توقعات **	
						2018	2019
الكويت	6.4	4.6	2.4-	-4.6	-4.5	-2.7	-2.3
البحرين	10.3	13.3	3.5	-4.6	5.9	11.3	11
الإمارات المتحدة	16.8	9.8	4.9	3.7	6.9	7.2	7.5
السعودية	8.7	5.8	-8.7	-3.7	2.2	8.4	8.8
عُمان	20.8	24	-15.9	-18.7	-15.2	-3.3	-0.5
قطر	33.3	33.4	8.5	-5.5	3.8	4.8	6.6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات إحصائيات 2017-2019 على التوالي لمجموعة الدول العربية ودول الاقتصاديات الناهضة والنامية ودول العالم من النشرة الفصلية التي تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، ص 12. نقلاً عن:

(*) إحصائيات متوسط السنوات 2000-2013 و2014 ص 13 نقلاً عن:

International Montary Fund, Regional Economic Outlook, MECA, Octobre 2017.

(**) إحصائيات سنتي 2015 الى 2019 ، ص13 نقلاً عن:

International Montary Fund, World Economic Outlook, Database, November 2018

والشكل التالي يوضح عجز او فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-06)

يوضح عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2000-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

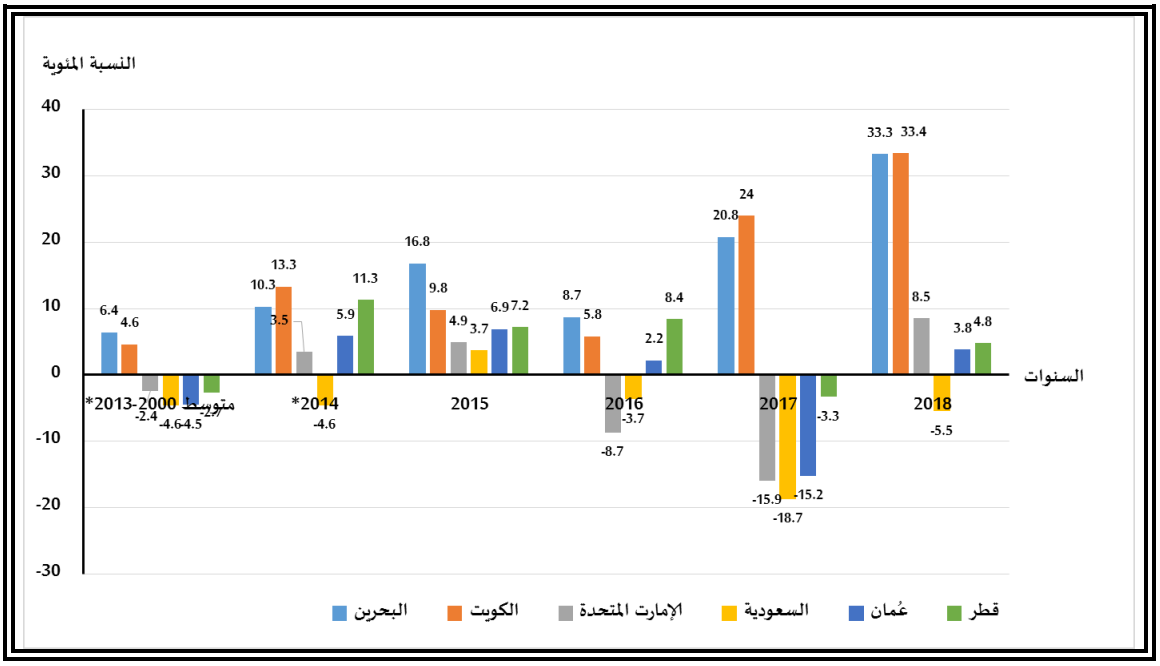

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-07)

المطلب الرابع: مؤشر السياسة النقدية (معدلات التضخم)(*)

شهدت اتجاهات الأسعار في دول مجلس التعاون الخليجي تسرعا في الارتفاع، فالتضخم في الدول العربية أعلى من ضعف المتوسط العالمي البالغ 3% ويزيد عن أربع اضعاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتقدمة والبالغة 1.5% كما تزيد بنسبة 64% عن متوسط معدل التضخم السائد في الدول الناشئة والنامية(1)

بوجه عام ارتفع معدل التضخم معبرا عنه بمعدل الرقم القياسي للأسعار المستهلكين خلال الفترة ما بين (2011-2014) بنسبة 0.2% الكويت وأكثرها في قطر 18.3% ونلاحظ ان هناك تزايد وتسارع في الارتفاع وذلك نتيجة مباشره دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت استقرارا نوعا ما مقارنة بالدول العربية.

(*) مؤشر التضخم يستخدم في تلخيص تطورات السياسة النقدية نحوى تدعيم التوازن الداخلي للإقتصاد/الباحثة.

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، بتاريخ: 2019/08/16 على الساعة: 12:25، ص: 11.

جدول رقم (3-08)

يوضح مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البحرين	9.7	3.0	0.4	-1.7	-9.4	0.1	5.8	4.7
الكويت	17.2	7.5	0.2	-6.8	-26.0	-6.8	13.7	16.6
الإمارات المتحدة	13.2	2.2	-0.9	-1.0	-15.4	-3.2	6.3	6.7
السعودية	15.5	4.0	-1.2	-2.3	-16.9	-3.0	7.6	11.2
عُمان	17.1	3.2	-1.6	0.2	-18.8	-8.9	8.3	9.7
قطر	18.3	6.4	1.9	-0.2	-24.3	-8.1	8.3	13.4
الدول العربية(*)	6.3	6.2	5.4	5.7	4.1(**)	4.5	6.9	6.9
مج/ دول الاقتصاديات الناهضة والنامية	7.3	6.1	5.9	5.5	4.7	4.5	4.2	4.1
مجموع الدول المتقدمة	2.7	2.0	1.4	4.6	4.7	4.5	4.2	4.1
دول العالم	5.2	4.2	3.9	3.8	2.8	2.8	3.0	3.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على: - تقرير البنك الدولي بنك البيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني: https://databank.albankaldawli.org/. على الساعة: 12:30.

(*)إحصائيات 2011 إلى 2014 لمجموعة الدول العربية ودول الاقتصاديات الناهضة والنامية ودول العالم من النشرة الفصلية التي تصدر عن المؤسسة العربية لضمان االستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، ص 12. نقلاً عن:

International Montary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia, October 2014.

(**) إحصائيات 2015 إلى 2018 لمجموعة الدول العربية ودول الاقتصاديات الناهضة والنامية ودول العالم من النشرة الفصلية التي تصدر عن المؤسسة العربية لضمان االستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، ص 11. نقلاً عن:

International Montary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia, November2018.

وبوجه عام ارتفع معدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي معبراً عنه بمعدل عادي ويبقى تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الفترة ما بين (2011-2014) بنسب تراوح أقلها 0,20% كانت في الكويت وأكثرها 18.3% كانت في قطر، والشكل التالي يعطينا صورة وأكثر توضيحًا لمعدلات التضخم في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة الدراسة.

وشهدت معدلات التضخم تراجعا كبيرا حيث سجل اعلى معدل في الكويت -26% وقطر -24.3% في حين وصل هذا المعدل لدولة البحرين ل 9.4% لتستعيد الارتفاع مجددا في السنوات الموالية خصوصا

سنتي 2017-2018 هذا ويعتبر الارتفاع في التضخم لدول الخليج مسلسل مستمر منذ 2014 لها ارتباطات لأمور دولية أهمها ارتباط عملات المجلس بالدولار إضافة الى وجود أسباب محلية أهملت تحرير الأسعار كسياسة منتهجة من قبل الحكومات (قطاع السكن- الصحة- التعليم ... الخ) إضافة إلى رفع الدعم عن السلعة الأساسية وتطبيق ضريبة في السعودية والإمارات (ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات الغازية)

شكل رقم (3-07)

يوضح مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

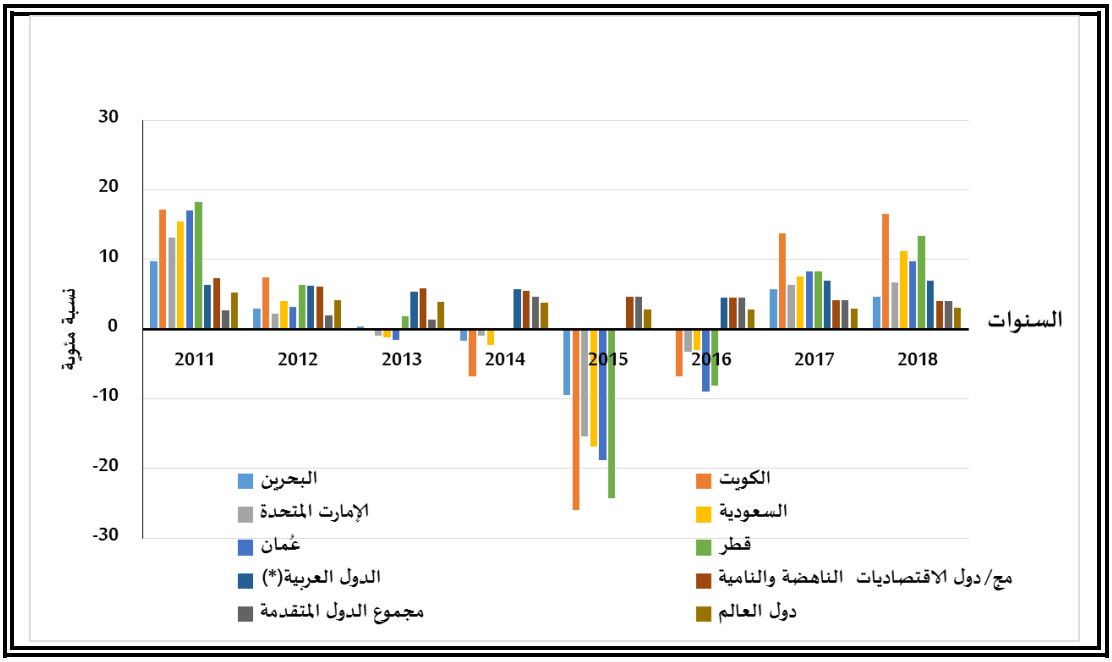

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-08)

المطلب الخامس: أسعار الصرف

شهدت معظم أسعار صرف العملات الوطنية للدول العربية استقرارًا مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعًا إيجابيًا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي حين استقر سعر صرف الدولار الأمريكي عند نفس مستواه خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق، مقابل العملات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليج العربية ارتفاعًا مقابل الدولار الأمريكي.[1] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-09)

يوضح أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليج العربية (2010-2015)

الوحدة: العملة المحلية مقابل اليورو

الدولة	السنوات / العملة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	دينار	0,480	0,500	0,470	0,490	0,490	0,400
الكويت	دينار	0,365	0,375	0,358	0,378	0,378	0,339
الإمارات المتحدة	درهم	4,500	4,750	4,650	4,750	4,750	4,200
السعودية	ريال	4,600	5,200	4,700	5,100	4,900	4,200
عُمان	ريال	0,470	0,520	0,480	0,525	0,470	0,425
قطر	ريال	4,500	5,000	4,700	4,750	4,750	4,100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على إتحاد المصارف العربية -إدارة الدراسات والبحوث، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.uabonline.org/ar/research/economic/ ، تاريخ الإطلاع: 2016/11/25 على الساعة: 22:00.

نخلص بذلك أن اهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس التي تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة والأزمات الاقتصادية، والتي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وهي السياسة المالية كمعرفة مدى التوازن الداخلي من خلال عجز او فائض الموازنة العامة لدول المجلس ،السياسة النقدية كأهم مؤشر(التضخم وسعر الصرف) بحيث تؤثر هذه السياسة في مدى التحكم في معدلات التضخم واستقرار العملات مقابل الدولار، السياسة التجارية من خلال معرفة مؤشر التوازن الخارجي (عجز او فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات).

وسنحاول في المبحث القادم تقييم سياسات التجارة الخارجية وتفصيلها أكثر بعد معرفة دور كل مؤشر.

[1] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، بتاريخ: 2016/08/16 على الساعة: 13:50، ص: 34.pdf

المبحث الثالث

تقييم السياسات التجارية لدول مجلس التعاون الخليج العربية

شهدت التجارة العربية للسلع والخدمات نمواً واضحا خلال السنوات القليلة الماضية وتجاوزت منذ عام 2011 حاجز الترليون دولار لتستقر دول مجلس التعاون الخليجي حصته تبلغ 4.7% من التجارة العالمية، إلا أن هذا النمو الكمي يعود في معظمه إلى ارتفاع عائدات التصدير النفط.

إن دول مجلس التعاون يتفقون على وجود الحاجة الماسة الى وقفة مع الذات تراجع فيها دول المجلس جميع الفرص المتاحة أمامها والقيود المفروضة عليها والتحديات التي تواجهها لصوغ مسارات جديدة نحو المستقبل تتفق وطموحاتها وتطلعات شعوبها إلى غد أفضل، أن الأمر يستوجب الاستفادة من دروس الإنجازات والإخفاقات المرتبطة بالمسيرة التنموية لكل دولة من دول المجلس أو تلك المرتبطة بمسيرة العمل المشترك لهذه الدول بوصفها منظومة واحدة بغية تحديد مسارات أفضل لحركتها تجاه غاياتها المنشودة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. ويمكن القول في إطار المراجعة والتقويم إن محصلة المسيرة التنموية لدول الخليج العربية في مسعاها التكاملي تتضمن قدرا كبيرا من الإنجازات في مجالات العمل التنموي كافة تحيطه مجموعة من التحديات التي تتعامل معها السياسات الوطنية والسياسات التكاملية في آن واحد، ومع ذلك فإن التطورات العالمية والاقليمية والمحلية أفرزت في السنوات الأخيرة متغيرات ومستجدات لها آثارها الخطيرة ليس فقط على مسيرة العمل الإنمائي في كل دولة من الدول الساعية الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنها دول مجلس التعاون، ولكن أيضا على مستقبل شعوب هذه الدول واستمرار وجودها وفاعليته في المسيرة الحضارية العالمية.

لذا سنحاول في خضم الموضوع وفي هذا المبحث الى التعرف على مؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليج العربية، وتحديد أبرز تطوراتها خلال فترة الدراسة (2011-2018) وتحليلها والتي تشمل على:

المطلب الأول: مؤشر السياسة المالية

تحسنت موازين المالية العامة والمعاملات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع تحسن أداء القطاع النفطي وجاء التحسن في موازين المالية العامة عام 2018 مقارنة بالسنوات الماضية.

التي شهدت هبوطا حادا في أسعار النفط مما أدى ذلك إلى انخفاض في الاستثمارات وزيادة العجز في الموازنات وذلك باتباع تنويع في النشاط الاقتصادي منذ وقت طويل وكانت هذه الأخيرة يشكل الأولوية لدول المجلس.

جدول رقم (3-10)

يوضح إجمالي الإنفاق والإيرادات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات / الدولة	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	الفائض أو العجز كنسبة من الإيرادات %
2011	638	431	35.5
2012	723	502	30.7
2013	733	532	27.5
2014	674	588	12.9
2015	443	597	34.7-
2016	374	542	44.9-
2017	418	525	25.7-
2018	461	512	11-
***2019**	501	539	7.5-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على صندوق النقد الدولي وبحوث كامكو، متاح على الموقع الإلكتروني:www.kamconline.com . تاريخ الإطلاع: 2019/01/12. على الساعة: 16:15.

(*) إحصائيات سنة 2019 متوقعة.

1-النفقات والإيرادات العامة:

اتجهت نفقات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تصاعد خلال مطلع سنة 2015 بحيث كان العامل الأساسي وراء هذه الزيادة هو الانفاق على مشروعات ضخمة واستثمارات وتوسيع البنية التحتية للاقتصاد الخليجي وتنويع الاقتصاد الخليجي، وبلغ العجز المالي المسجل في الموازنات دول مجلس التعاون الخليجي 51 مليار دولار أمريكي في سنة 2018 ومن المتوقع انخفاض نسبة العجز في الموازنة في 2019 إلى 7.5%.

- **الكويت:**

ارتفع اجمالي الإيرادات للسنة المالية 2017-2018 إلى 13.3 مليار دينار كويتي مقابل 13.1 مليار دينار في 2016-2017 ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت نمو من 1.4 مليار دينار كويتي سنة 2016-2017 إلى 1.6 مليار دينار سنة 2017-2018.

ويتوقع استقرار الإيرادات النفطية سنة 2019 عند مستوى 11.7 مليار دينار كويتي في 2019 ومن جانب النفقات نلحظ ارتفاعها من 17.7 مليار دينار كويتي في 2016-2017 إلى 19.9 مليار دينار كويتي في 2017-2018 من جراء ارتفاع النفقات الرأسمالية والدعم، الرواتب الأجور خلال السنة المالية 2016-2017.

- **السعودية:**

هناك ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي لعام 2017بنسبة 6.00% على أساس سنوي ليصل إلى 256 ترليون ريال سعودي وكان الناتج الإجمالي النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو حيث ارتفع بنسبة 85% على أساس سنوي إلى 0.71 ترليون ريال سعودي في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي والذي يمثل في الوقت الحاضر نسبة 71.4% من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9% على أساس سنوي.

- **الإمارات:**

هناك نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2017 بنسبة 1.5% مع زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.9%، وتراجع الناتج المحلي النفطي بنسبة 1.4% وتواصل هذا بنسبة 0.2% سنة 2018.

في حين هناك ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.6% على أساس الدعم الحكومي ويساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.5%.

- **قطر:**

يلاحظ نمو في نسبة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 حيث بلغت نسبة 1.8% في نهاية 2017 وهذا نتيجة التسهيلات الإنتمائية التي وضعتها الدولة واستقادت منها كلا القطاعين العام والخاص وخصوصا القطاع العقاري

- **البحرين:**

بلغ عجز الموازنة للبحرين 1.34 مليار دينار بحريني في 2017 وذلك لاستمرار ارتفاع في الفقات العامة بنسبة 1% لتصل إلى 3.58مليار دينار بحريني ودلك على الرغم من نمو الإيرادات بنسبة 1.8% حيث بلغت 2.24 مليار دينار بحريني ليصل إلى 1.32 مليار دينار بحريني مع زيادة النفقات العامة بنسبة

3% لتصل إلى 3.69 مليار دينار بحريني وتحسن إيراداتها العامة نسبة 6% لتصل إلى 2.37 مليار دينار بحريني وتشمل الإيرادات النفطية أكثر من نسبة 75% من إجمالي الإيرادات الحكومية لتصل إلى 1.5 مليار دينار بحريني.

- **عُمان:**

واجهت عمان خلال سنوات الدراسة عجزا ماليا حيث سجلت في عام 2017 تراجع في مستو العجز بنسبة 52% بقيمة 3.3 مليار ريال عماني في عام 2017وتحسنت الإيرادات الحكومية الإجمالية خلال العام 2017 بنسبة 4.8% حيث بلغت 7.07 مليار ريال عماني.

شكل رقم (3-08)

يوضح إجمالي الإنفاق والإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2019)

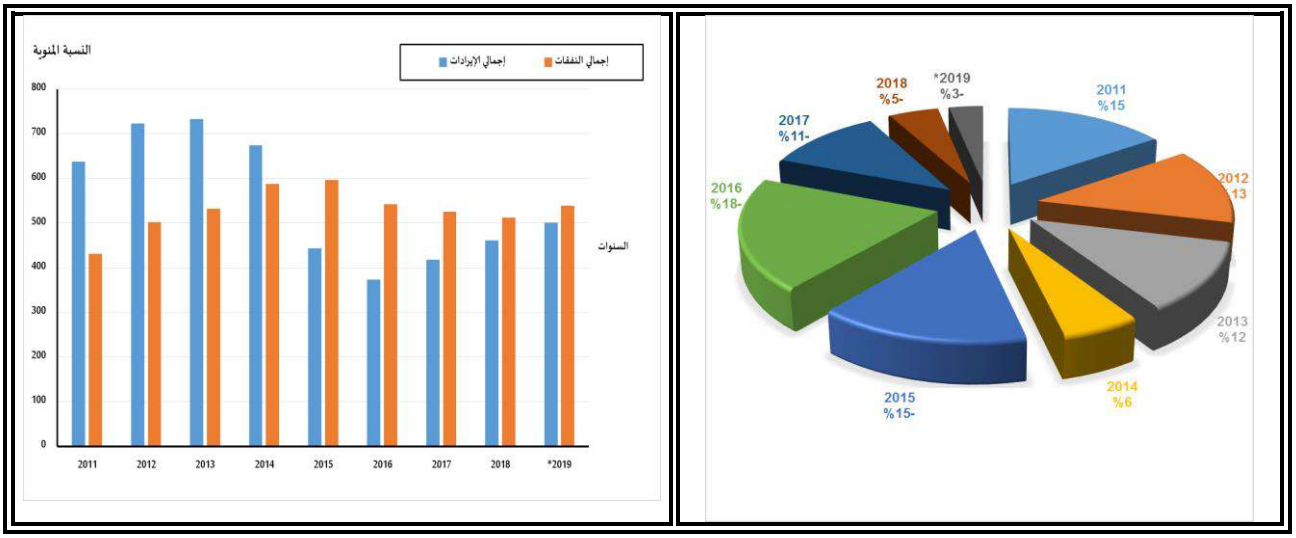

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-10)

2-الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي:

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في الموازنات العامة على العوائد المتأتية من التصدير النفط الخام حيث تتبع هاته الدول سعر مرجعي لبرميل النفط يتم على أساسه تحديد الإنفاق والإيرادات العامة.

جدول رقم (3-11)

يوضح رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2014-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الدولة	2014	2015	2016	2017	*2018	**2019	***2020
السعودية	-2.11	-14.81	-12.86	-9.24	-4.68	-4.39	-4.51
الإمارات	-5.47	-8.21	-3.08	-1.80	0.50	-0.53	-1.49
قطر	17.56	-0.94	-9.03	-4.66	-4.11	-0.58	1.99
الكويت	2.20	-17.33	-17.90	-13.36	-18.15	-16.85	-15.24
عمان	-1.15	-25.45	-20.90	-13.96	-9.23	-8.42	-4.51
البحرين	-3.63	-12.96	-13.48	-10.03	-9.27	-3.26	-2.60
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	0.55	-11.85	-10.37	-7.14	-4.48	-3.75	-3.53

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية. تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار التاسع -أفريل 2019. تاريخ الإطلاع: 2019/02/12، ص79.

*بيانات أولية **توقعات ***الرصيد قبل المنح والمساعدات (أنظر الملحق رقم 04)

تعرف الموازنة العامة بالإيرادات والمصروفات لدول مجلس التعاون الخليج العربية تسجل عجزا في السنوات التي تقل فيها الإيرادات بسبب تدني في أسعار النفط في اقتصاديات هاته الدول ارتفاعاً وانخفاضاً نسبي سنة 2018 مثلا واصل سعر النفط إلى أقل من 65 دولار في الثلاثي الأخير لسنة 2018 مما جعل من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول وهاته الخسارة تختلف من دولة لأخرى حسب الكميات المصدرة للنفط. كما هو مبين في الجدول أعلاه.

شكل رقم (3-09)

يوضح رصيد الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية

(2020-2014)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

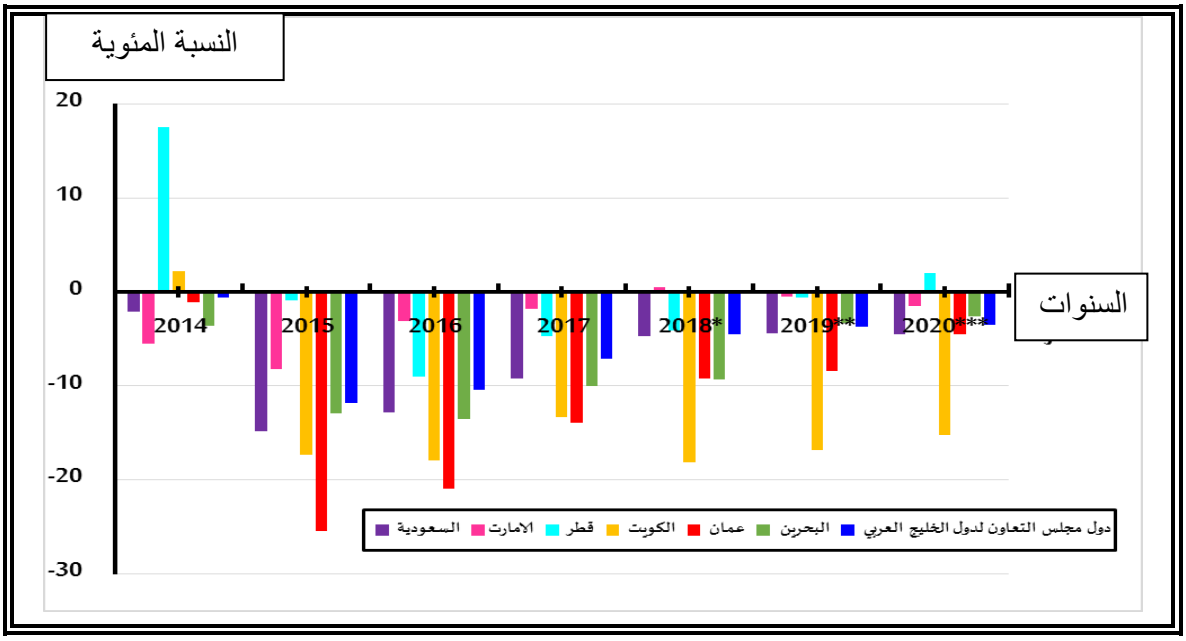

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-11)

المطلب الثاني: مؤشر السياسة النقدية

تتكرس جهود السياسة النقدية لدول المجلس في المحافظة على نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي وذلك باستثناء دولة الكويت حيث أن الدينار الكويتي فك ارتباطه بالدولار الأمريكي في 20 ماي 2007، وقد حافظت سياسة البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في الحد من الاقتراض الخارجي وفي إبقاءها منخفضة، وبالتالي أسهمت هذه السياسة بشكل كبير في الاستقرار الطويل الأمد لعملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدولار الأمريكي، وبالرغم من انخفاض الدولار الأمريكي مقابل اليورو والين الياباني والاسترليني خلال الثلاثة الأعوام السابقة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر شريك تجاري لدول المنطقة، فلذلك ربطت دول مجلس التعاون الخليجي عملاتها بالدولار الأمريكي لتحقيق مصلحتها.

1. سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف، كواحد من المتغيرات الاقتصادية المركزية، مؤشراً هاماً إلى مستوى صحّة البلاد الإقتصادية، ويعكس الثقة المحلية والخارجية بالعملة المحلية. كما يؤثر على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. وبشكل عام، فإن عملة قوية تجعل صادرات بلد ما أغلى، ووارداته أرخص. ويعتمد إستقرار وقوّة سعر الصرف لعملة بلد ما على العوامل السياسية والإقتصادية، الداخلية والخارجية.

هناك ثلاثة أنظمة لسعر الصرف حول العالم، سعر الصرف الثابت، سعر الصرف العائم، وسعر الصرف العائم المُدار. تقوم أسعار الصرف الثابت على ربط عملة البلد بعملة أجنبية أساسية (وبشكل خاص الدولار الأميركي)، أو بسلّة من العملات الصعبة (الدولار، اليورو، الين، وغيرها). وتقوم البنوك المركزية للدول التي تربط عملتها بعملات أخرى بالحفاظ على سعر الصرف عبر بيع/شراء عملتها المحلية (شراء/بيع العملة الأجنبية) في أسواق الصرف الأجنبي. في المقابل، فإن البلدان التي تعتمد سعر الصرف العائم تسمح لعملاتها بالتغيّر بحريّة عبر آليات العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. أما في نظام الصرف العائم المُدار، يتدخّل البنك المركزي من وقت لآخر لتغيير إتجاه أو قيمة عملة البلد، مع إستمرار إعتماد سعر صرف عائم[1].

وفي منطقتنا، إعتمدت الدول العربية أنظمة سعر صرف مختلفة. وبشكل رسمي، فإن جميع عملات دول الخليج بإستثناء الكويت، هي مربوطة بالدولار الأميركي. في المقابل، قام كل من المغرب والكويت بربط عملتيهما بسلّة من العملات. أما في ما يتعلق بالدينار التونسي والدينار الجزائري، فتتحدد قيمتهما عبر نظم صرف عائم مُدار ضمن ضوابط شديدة. في حين أن الريال اليمني، والجنيه السوداني يتّبعان نظام الصرف العائم.

2. العملات المربوطة بعملات أخرى: أمر حيوي للإستقرار

بهدف الحفاظ على سعر صرف ثابت للعملات المربوطة بعملات أجنبية، فإن البنوك المركزية ملزمة بشراء وبيع عملاتها المحلية في سوق الصرف الأجنبي في مقابل العملة (أو العملات) التي قامت بربط عملتها بها. لذلك، فبهدف وضع سعر صرف، يتوجّب على البنوك المركزية ضمان أن لديها مبالغ كافية من الإحتياطات الأجنبية لمدّ الأسواق بالمبالغ الضرورية من الدولار والعملات الأجنبية الأخرى عند الحاجة. يمكن أن تكون عملية البيع والشراء هذه مكلفة للإقتصاد في حال كان يعاني من نفاد في الإحتياطات الأجنبية. وبشكل عام، تؤمن أسعار الصرف الثابتة ثقة أكبر للمستهلكين والمستثمرين في إقتصاد ما، وتساعد على الحفاظ على معدلات تضخّم وفوائد أدنى.

1.2 عملات دول مجلس التعاون الخليجي

تسجل أسعار النفط أدنى مستوياتها خلال أكثر من عقدين، حيث سجل سعر برميل نفط برنت حوالي 40 دولار خلال سنة 2016، مقارنة بمتوسط سنوي بلغ 100 دولار عام 2014. وتعتمد دول الخليج بشكل كبير على ثرواتها النفطية التي تمثل العمود الفقري لإستقرار ونمو إقتصاداتها، وهي واجهت مؤخراً تحديات جديّة بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط.

(1) إتحاد المصارف العربية -إدارة الدراسات والبحوث، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.uabonline.org/ar/research/economic، تاريخ الإطلاع: 2018/11/19 على الساعة: 16:48

ومع تراجع عائدات النفط بشكل كبير، تواجه موازنات دول الخليج عُجوزاً، وتراجع النمو الاقتصادي فيها، ما أدى إلى سعي الحكومات فيها إلى تعديل ماليتها العامة للتلاؤم مع الأوضاع المستجّدة. وبما أن دول الخليج تعتمد على عوائد النفط للحفاظ على النمو والاستقرار المالي، يفرض تراجع أسعار النفط تحدياً أمام الاستمرار بربط العملات في هذه الدول بالدولار الأميركي.

وكما أشرنا أعلاه، فإن عملات الدول الخليجية هي مربوطة بالدولار الأميركي باستثناء الدينار الكويتي المربوط بسلّة من العملات الأجنبية. تواجه دول الخليج حالياً تكهنات متواصلة حول استمرارها بربط عملاتها بالدولار، وكذلك باحتمال تخفيض قيمتها بسبب الأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية. مع ذلك، يجب أخذ هذه التكهنات بحذر، حيث أن أي تخفيض لقيمة عملات دول الخليج قد يؤدي إلى معدلات تضخّم عالية، وقد تؤدي كذلك إلى فقدان الثقة في هذه العملات، ما قد يسبب نتائج سلبية على حركة التجارة والاستثمار، في الوقت الذي تزيد فيه أصلاً التدفقات الرأسمالية الخارجة، وبالتالي دفع الاقتصاد إلى أوضاع أكثر سلبية. في المقابل، في حال قامت دول الخليج بتخفيض قيمة عملاتها أو سمحت لعوامل السوق بتخفيضها، فإن عوائد النفط مقيمة بالعملة المحلية سوف تزيد ما يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنات. إلا أن عدداً كبيراً من المحلّلين الاقتصاديين يوافقون على أن تكلفة تخفيض قيمة عملات دول الخليج تفوق المنافع الناجمة عن هذا الأمر.

أظهر الاقتصاد الأميركي إشارات تحسّن ملحوظة خلال السنة الماضية، ما أدى إلى زيادة قوّة الدولار في أسواق الصرف ورفع الفائدة على الدولار. وعلى الرغم من الحاجة إلى معدلات فائدة أدنى لدعم الاقتصاد المتراجع في دول الخليج، فإن هذه الدول (باستثناء قطر) قد قامت برفع سعر الفائدة بسبب اضطرارها إلى تعقّب السياسة النقدية للولايات المتحدة. وبسبب سعر الصرف الثابت مع الدولار الأميركي، تتبع عملات دول الخليج مسار الدولار مقابل العملات الأخرى بشكل آلي، ما يؤدي إلى تأرجحها مقابل تلك العملات. لذلك، فعندما تتراجع قيمة الدولار مقابل اليورو مثلاً، تتراجع قيمة عملات دول الخليج أمامه كما يُظهر الجدول ادناه

- **في السعودية:**

تراجعت عائدات النفط في المملكة العربية السعودية بنسبة 51% عام 2015، ومن المتوقع أن تنخفض مجدداً بنسبة 31% عام 2016. وبسبب الاستمرار في الانفاق في المستويات السابقة، انخفضت الاحتياطات في المملكة من 731.9 مليار دولار بنهاية عام 2014 إلى 635.1 ملياراً بنهاية عام 2015 (أي انخفاض بنسبة 13%). هذه الأرقام هي فعلاً مُقلقة، حيث أظهر تقرير صادر عن بنك الإمارات دبي الوطني أنه إذا اعتمدت المملكة العربية السعودية بشكل وحيد على السحب من الاحتياطات الأجنبية لتمويل عجز موازنتها، فإنه يمكن لها الاستمرار بالمستوى نفسه من الإنفاق حتى عام 2019، على افتراض إنتاج 10

مليون برميل من النفط يومياً وبسعر وسطي 50 دولار للبرميل الواحد. إلا أنه في حال كان سعر البرميل الوسطي 30 دولار، وبمستوى الإنتاج نفسه، فإن الاحتياطات الأجنبية سوف تنفد في عام 2018. وبالأخذ في الاعتبار سياسات الصرف الأجنبي المعتمدة من قبل السلطات النقدية في المملكة العربية السعودية وآثرها على الاحتياطات الأجنبية، فإن هذه السياسات تضع مزيداً من الضغوط على الاقتصاد والذي هو أصلاً بدأ يعاني في محاولة لتخفيض الإنفاق وعجز الموازنة.

- **في الإمارات:**

بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فهي الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنويعاً بين دول الخليج حيث تمثل الإيرادات غير النفطية حوالي 40% من إيرادات الموازنة. لذلك، وعلى الرغم من أن عائدات النفط قد انخفضت بنسبة 37% عام 2015، فإن الاحتياطات الأجنبية قد تراجعت بنسبة 5% فقط. وبسبب إقتصادها المتنوّع نسبياً، قدّر صندوق النقد الدولي أن يبلغ عجز الموازنة في الإمارات 2.9% فقط. لذلك، يبدو أن الإمارات العربية المتحدة تملك آليات دفاعية قويّة تضمن أن سعر الصرف الثابت لن يتم تغييره. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية تخطط لاعتماد تشريعات ضريبية جديدة، والغاء دعم الوقود، وأخذ خطوات ضرورية لزيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق العام.

- **في قطر:**

تحوز قطر احتياطات أجنبية كبيرة، ولكّنها انخفضت بنسبة 22% عام 2015، مع انخفاض إيرادات النفط بنسبة 38%. مع ذلك، فإن السلطات القطرية والمحلّلين هم على ثقة بأن الاقتصاد القطري هو محميّ باحتياطات ضخمة تساعد على مواجهة التحديات على المدى القصير وبخاصة بالنسبة لسعر الصرف. وبحسب تقرير صادر عن وكالة ستاندرد أند بورز، فإن الاقتصاد القطري هو قوي بما فيه الكفاية للدفاع عن سعر الصرف الثابت مع الدولار الأميركي خلال السنوات الأربع القادمة، حتى لو بقيت أسعار النفط على مستواها الحالي.

- **في الكويت:**

اما بالنسبة للكويت، فقد توقفت عن اعتماد سعر صرف ثابت مع الدولار الأميركي منذ مايو/أيار 2007، حيث تقوم حالياً بربط عملتها بسلّة (غير مصرّح عنها) من العملات (من ضمنها الدولار الأميركي). وعلى الرغم من أن الدينار الكويتي هو غير مربوط بالدولار الأميركي بشكل وحيد، فإنه يواجه خطر انخفاض قيمته بسبب الضغوط الاقتصادية الناجمة عن انخفاض سعر النفط، فالكويت لم تنجح حتى اليوم في تنويع اقتصادها بشكل مماثل لدول خليجية أخرى. فالإصلاحات الاقتصادية لا تزال في مرحلة التخطيط ولم تصل إلى مرحلة التنفيذ، حيث أن حوالي 90% من الإيرادات الحكومية لا تزال تأتي من مبيعات النفط.

وبسبب انخفاض عائدات النفط بنسبة 44% عام 2015، واجهت الموازنة العامة عجزاً كبيراً. وبهدف مواجهة أسعار النفط المنخفضة، اقترحت الحكومة فرض ضريبة 15% على أرباح الشركات وإصلاحات اقتصادية واسعة، والتي سوف تؤدي إلى خفض وترشيد الإنفاق العام مع الحفاظ على نموّ القطاع الخاص. في الواقع، يتم الحديث عن التوجّه إلى خصخصة حوالي 60% من المؤسسات العامة في الكويت كجزء من الإصلاحات الاقتصادية المقترحة.

- **في البحرين وعمان:**

بالنسبة للبحرين وسلطنة عمان، فهما في وضعية أخطر من الدول الخليجية الأخرى، ويعود هذا الأمر إلى تراجع إيراداتهما النفطية واحتياطاتهما الأجنبية (والتي هي أدنى بكثير من تلك العائدة للدول الخليجية الأخرى) حيث انخفضت احتياطات البحرين بنسبة 35% عام 2015. لذلك فإن البحرين وسلطنة عمان (التي انخفضت إيراداتها النفطية بنسبة 45%) تواجهان احتمال انخفاض قيمة عملتيهما.

من المرجّح ألا تقوم دول الخليج بالتخلّي عن سياسة سعر الصرف الثابت، حيث يجلب ربط عملاتها بالدولار الاستقرار المالي ويؤدي إلى معدلات تضخّم منخفضة. وفي حين تدحض التوقعات المستقبلية ترجيحات تخفيض قيمة عملات دول الخليج، يوجد إحتمال أن تلحق دول الخليج بالكويت في ربط عملاتها بسلّة من العملات (بما فيها الدولار). وسوف يخفّض هذا الأمر تأثير انخفاض أو ارتفاع قيمة عملة واحدة على العملات المحليّة الخليجية ويوزّع الخطر على مجموعة من العملات.

جدول رقم (3-12)

يوضح مؤشرات السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2010-2018)

الدولة	العملة	السنوات	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل اليورو)*	عرض النقد	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
البحرين	دينار	2010	0,480	2,637	100.00
		2011	0,500	2,637	99.60
		2012	0,470	2,304	102.30
		2013	0,490	-	105.70
		2014	0,490	-	108.50
		2015	0,400	-	110.50
		2016	-	-	113.60
		2017	-	-	115.20
		2018	-	-	117.60

الدولة	العملة	السنوات	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل اليورو)*	عرض النقد	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
الكويت	دينار	2010	0,365	27,548	100.00
		2011	0,375	23,576	104.80
		2012	0,358	18,928	108.30
		2013	0,378	-	111.20
		2014	0,378	-	114.40
		2015	0,339	-	118.10
		2016	-	-	121.90
		2017	-	-	124.60
		2018	-	-	-
الإمارات المتحدة	درهم	2010	4,500	78,898	100.00
		2011	4,750	71,912	100.90
		2012	4,650	63,434	101.50
		2013	4,750	-	102.70
		2014	4,750	-	105.10
		2015	4,200	-	109.30
		2016	-	-	111.10
		2017	-	-	113.30
		2018	-	-	116.80
السعودية	ريال	2010	4,600	231,382	100.00
		2011	5,200	202,929	102.90
		2012	4,700	166,825	112.70
		2013	5,100	-	112.70
		2014	4,900	-	115.20
		2015	4,200	-	116.60
		2016	-	-	119.00
		2017	-	-	118.00
		2018	-	-	120.00

الدولة	العملة	السنوات	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل اليورو)*	عرض النقد	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
عُمان	ريال	2010	0,470	9,083	104.00
		2011	0,520	7,971	107.10
		2012	0,480	7,480	108.20
		2013	0,525	-	109.20
		2014	0,470	-	109.30
		2015	0,425	-	109.40
		2016	-	-	110.60
		2017	-	-	112.40
		2018	-	-	113.40
قطر	ريال	2010	4,500	24,983	100.00
		2011	5,000	22,485	101.10
		2012	4,700	18,774	103.50
		2013	4,750	-	106.80
		2014	4,750	-	110.40
		2015	4,100	-	112.20
		2016	-	-	115.40
		2017	-	-	115.90
		2018	-	-	116.20

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على:

* سعر الصرف: اتحاد المصارف العربية -إدارة الدراسات والبحوث، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/ ، تاريخ الإطلاع: 2018/11/19 على الساعة: 23:23. توقفت هذه الإحصائيات في سنة 2015.

* عرض النقد: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، (جدول رقم 43)، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2016/07/15 على الساعة: 11:45. توقفت هذه الإحصائيات في سنة 2012.

* الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: البنك الدولي بنك البيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://databank.albankaldawli.org للسنوات من 2011 إلى 2018. تاريخ الإطلاع: 2019/03/25 على الساعة: 15:00.

2. التضخم:

بلغ متوسط التضخم المقاس بمتوسط معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار المستهلكين ، حوالي 7.5 % عام 2017 بالمقارنة مع 5.0% عام 2016 بالنسبة لمجموعات الدول العربية قدر متوسط معدل التضخم في هذه الدول المصدرة للنفط عام 2017 بحوالي 4.5 %بالمقارنة مع 10.5% في الدول العربية الأخرى ، من بين دول المجموعة ، سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل متوسط لمعدل تضخم قدر بحوالي 1.0% يعرف المقياس معدلات التضخم في دول المجلس التعاون الخليجي إلى تراجع الضغوطات التضخمية نتيجة تباطؤ معدل لنمو الطلب المحلي عقب إتخاذ عدد من الإجراءات لخفض الاتفاق ، إضافة إلى تراجع أسعار مجموعة السكن التي تمثل وزنا نسبيا مهما في سلة الرقم القياسي للأسعار المستهلكين في دول المجموعة أنظر الملحق 05

والشكل الموالي يعطي أكثر توضيح لتطورات الرقم القياسي للأسعار خلال مدة الدراسة.

شكل رقم (3-10)

يوضح التضخم لدول مجلس التعاون الخليج العربية

(2015-2011)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

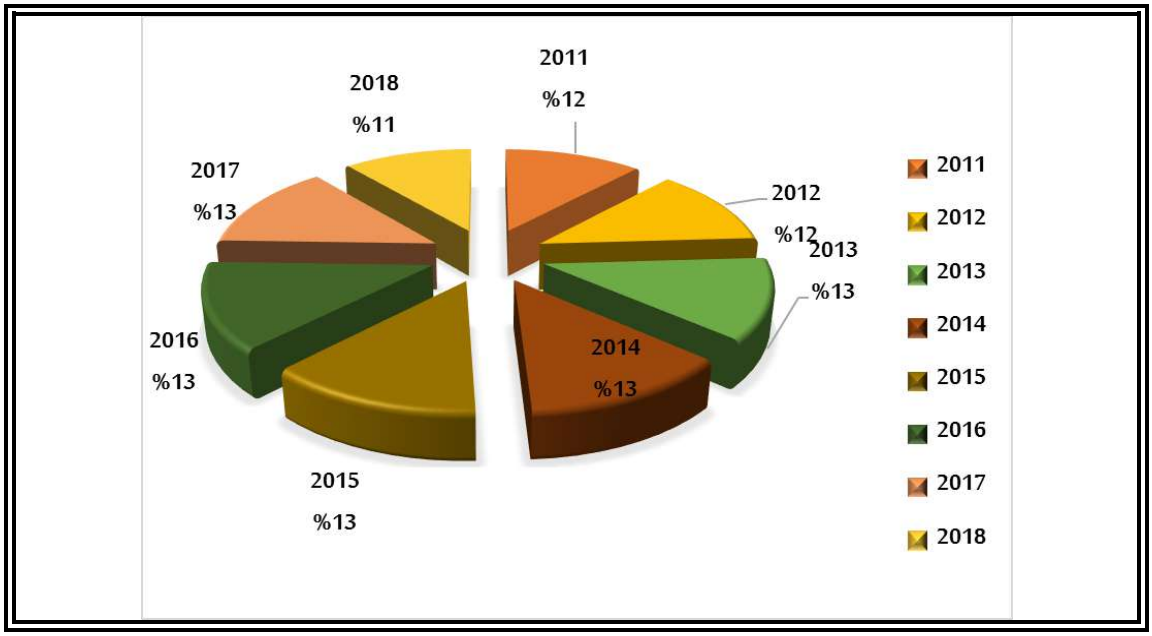

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-12)

المطلب الثالث: مؤشر السياسة التجارية

شهدت التجارة العربية للسلع والخدمات نمواً واضحا خلال السنوات القليلة الماضية وتجاوزت منذ عام 2011 حاجز الترليون دولار لتستقر دول مجلس التعاون الخليجي حصته تبلغ 4.7% من التجارة العالمية، إلا أن هذا النمو الكمي يعود في معظمه إلى ارتفاع عائدات التصدير النفط.

ارتكزت السياسة التجارية في دول المجلس مثلما هو الحال في أغلبية البلدان النفطية، على النفط الخام بوصفه السلعة الرئيسية في هيكل الصادرات حتى بلغت نسبة مساهمة في هيكل الصادرات ما يقارب من 73% خلال فترة الدراسة وقد أدى هذا الاعتماد المطلق على النفط إلى تذبذب حجم عوائد الصادرات وهبوطها بسبب عدم استقرار اسعار النفط الخام في السوق الدولية.

حيث يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الأساسية والمهمة في إقتصاد دول الخليج لما له دور هام في تأمين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وسد الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج المحلي، وقد أدى الاهتمام الكبير بالقطاع التجاري الى ارتفاع درجة الإنفتاح الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي فهو معرض بصورة كبيرة للتأثر بما يحدث في العالم الخارجي.

ولتلمس واقع السياسة التجارية في اقتصاد دول المجلس خلال فترة الدراسة نستعين بالجدولين رقم (3-15)و(3-16) الذي يبينا قيم الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي[1]،

1-الصادرات:

تمثل الصادرات الركن الأساسي للسياسة التجارية في تلك البلدان، إذ أنها تشكل المصدر الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية[2]. وفي الوقت الذي تلعب فيه الصادرات دورًا متميزًا وإيجابيًا في رفع مستويات التطور الاقتصادي في البلدان النامية، كونها تمثل نسبًا عالية من دخولها القومية، فإنها قد تكون السبب في حدوث تقلبات وأزمات اقتصادية تقود بالنهاية إلى تدهور البيئة الاقتصادية في مجالات متعددة، فمثلما هو واضح أن هيكل الصادرات في البلدان النامية يعاني من اختلالات نتيجة اعتماد صادرات تلك البلدان على سلعة أولية واحدة أو سلع أولية محددة العدد، وأن أسعار هذه السلع تخضع لتقلبات عنيفة ومفاجئة، نتيجة للتغيرات في الطلب عليها، أو نتيجة لعوامل أخرى هي في الغالب خارج نطاق تحكم البلدان النامية. مما يجعل ايرادات هذه البلدان من صادراتها على قدر كبير من التقلب وعدم الاستقرار، مما يترك أثارًا سلبية واضحة على مستويات النشاط الاقتصادي.

---

[1] أنظر في قرار مجلس الوزراء رقم (201) وتاريخ11/8/1427 هـ يضم نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الملحق رقم(06)

[2] سالم توفيق النجفي،**موروثات القرن العشرين: مقاربات اقتصادية**،بيت الحكمة، الطبعة الأولى،بغداد، 2001،ص:117.

لذلك فإن استقرار حصيلة الصادرات في بلد ما سينعكس حتما على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب المختلفة، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية، والمصارف التجارية جزء منها، على العكس من حدوث حالة من التدهور وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات، فإن ذلك سيلقي بآثاره السلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام.[1]

شهدت الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون من خلال مطالعة البيانات الجدول رقم (3-13) الذي يبين أن اغلب الدول شهدت تراجعاً بشكل عام بين 2011 و2018 وما زدَّه الانخفاض المسجل في أسعار النفط فقط سجل إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي اعلى مستوياته ما بين الفترة الممتدة 2012 و2014 قيمة 1.053.775 مليون دولار (سجل في سنة 2013 قيمة 1.081.360 مليون دولار) ويرجع ذلك لبلوغ أسعار النفط اعلى مستوياته سنة 2014 بقيمة 1.029.275 مليون دولار ، وتحتل كل من الإمارات والسعودية المراتب الأولى حيث سجلت دولة الإمارات ما نسبته 35.09 % من إجمال صادرات مجلس دول التعاون الخليج سنة 2013 لتبلغ سنة 2016 أكثر من نصف صادرات مجلس التعاون الخليجي لتشهد بعض التراجع سنة 2018 وعلى الرغم من ذلك بقيت تمثل المرتبة الأولى في حين ان السعودية سجلت اعلى نسبة سنة 2011 وتتراجع للمرتبة الثانية بعد 2012 وحتى 2018 وتمثل قطر المرتبة الثالثة قبل تجميع عضويتها بين 2011 و 2016 وهذا بسبب الأزمة الخليجية.

والجدول الموالي يوضح تطورات الصادرات السلعية لدول المجلس خلال فترة الدراسة.

[1] نصر حمود فهد مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص:90.

جدول رقم (3-13)

يوضح اجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البحرين	22.561	16.621	20.036	23.745	16.684	12.892	14.929	17.867
الإمارات	/	350.123	379.488	380.339	333.362	298.650	313.547	316.922
السعودية	364.139	387.373	375.360	341.947	201.491	178.874	220.068	294.535
عمان	47.091	52.138	55.497	50.718	31.926	24.454	28.947	42.856
الكويت	102.695	114.536	114.124	101.131	55.161	46.242	54.991	71.941
قطر	114.448	132.984	136.855	131.395	77.971	*75.900	/	84.288
المجموع	650.934	1.053.775	1.081.360	1.029.275	716.595	561.112	632.482	828.409

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على:

البنك الدولي بنك البيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://databank.albankaldawli.org للسنوات من 2011 إلى 2018. تاريخ الإطلاع: 2019/03/15 على الساعة: 15:00.

(*)تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات لسنة 2016. المتاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع: 2019/08/16، على الساعة: 02:15.

ويمكن متابعة تطور مؤشرات السياسة التجارية في دول المجلس خلال مدة الدراسة من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل رقم (3-11)

يوضح إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: مليون دولار

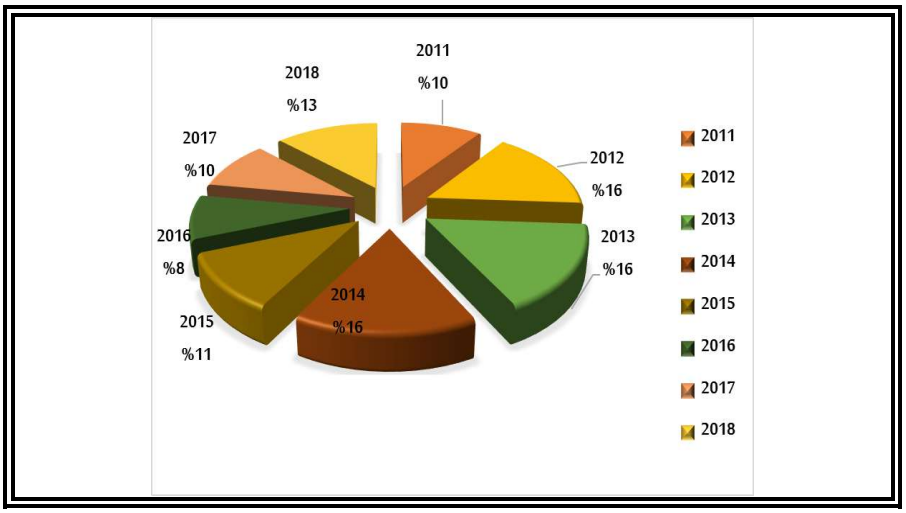

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-13)

2. الواردات:

تمثل الواردات متغيرًا أساسيًا آخرًا للسياسة التجارية، لما لها من دور مؤثر في الاقتصاد بوجه عام، خاصة في البلدان النامية فمن خلال الواردات يتم توفير السلع والمستلزمات الضرورية غير المتوفرة داخل البلاد لسد حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية الاقتصادية. غير ان ما يلاحظ على وضع الواردات في البلدان النامية، هو اختلال هيكلها اذ أنها تتركز في استراد السلع تامة الصنع الموجهة للاستهلاك.[1]

تحظى الواردات بأهمية بالغة في الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي، فتشير تلك البيانات الى إرتفاع نسب إجمالي الواردات حيث سجلت تزايدا كبيراً بين 2011 و2014 لأكثر من ثلاث اضعاف لتتراجع سنة 2016 و2017 بسبب السياسات المعتمدة من طرف مجلس التعاون الخليجي لتستقر سنة 2018 في حدود 518.893 مليون دولار. وتمثل الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مستورد عربي وخليجي للسلع والخدمات حيث بلغت ذروتها سنة 2012 بقيمة 70.19% من إجمالي الواردات دول مجلس التعاون الخليجي لتبقى أكثر من نصف واردات السلع لدى دولة الإمارات بين 2013 الى 2018 وتمثل السعودية ثاني دولة مستوردة للسلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخلجي حيث ان ثلث الصادرات تقريبا من إجمالي ما تستورد السعودية

والجدول الموالي يوضح الواردات من السلع والخدمات لدول المجلس خلال مدة الدراسة.

[1] نصر حمود فهد مزنان، مرجع سبق ذكره، ص:91.

جدول رقم (3-14)

يوضح اجمالي الواردات من السلع والخدمات

لدول المجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة مليون دولار

السنوات / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البحرين	17.643	14.249	18.617	20.073	16.377	14.748	17.390	20.591
الامارت	/	261.022	294.966	298.611	287.024	270.882	273.710	261.510
السعودية	127.962	15.126	163.013	168.239	163.820	129.795	126.758	135.211
عمان	23.619	28.117	34.331	29.303	29.007	23.260	20.130	34.019
الكويت	25.141	27.263	29.298	31.488	31.909	30.826	33.597	35.866
قطر	22.333	26.082	27.037	30.469	32.611	*31.820	/	31.696
المجموع	216.698	371.859	567.262	578.183	560.748	469.511	471.585	518.893

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على:

البنك الدولي بنك البيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://databank.albankaldawli.org للسنوات من 2011 إلى 2018. تاريخ الإطلاع: 2019/03/15 على الساعة: 15:00.

(*)تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات لسنة 2016. المتاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع: 2019/08/16، على الساعة: 02:15.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي لإجمالي الواردات لدول المجلس خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-12)

يوضح إجمالي الواردات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: مليون دولار

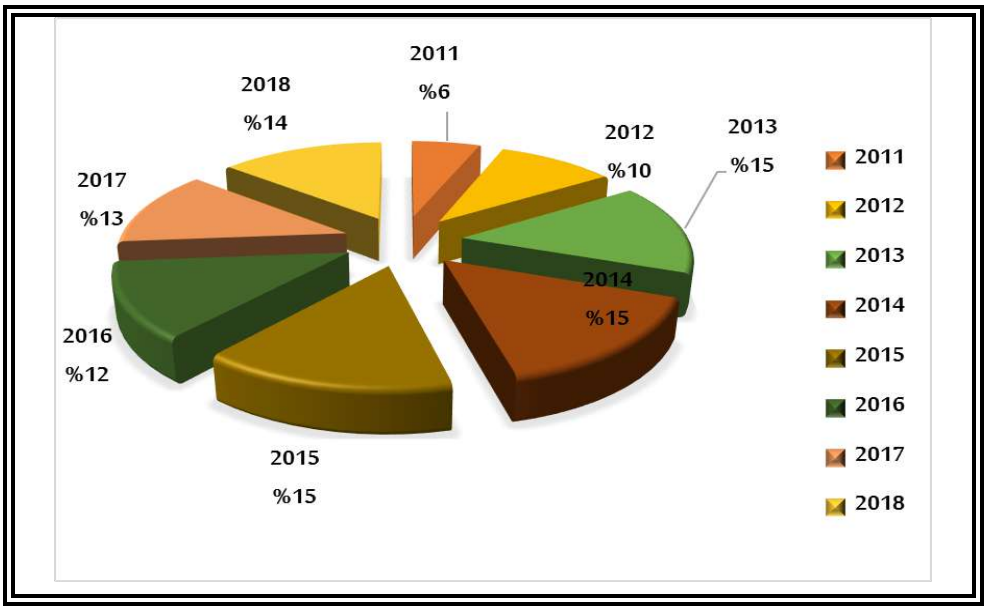

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-14)

3-ميزان المدفوعات

يتوقع أن تتأثر الصادرات السلعية بدول المجموعة خلال عام 2019 بالتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطي، إضافة إلى تحسين الصادرات غير النفطية في ضوء انتهاج بعض دول المجموعة السياسة التنويع الاقتصادي حيث من المتوقع زيادة قيمة الصادرات لتبلغ حوالي 801.4 مليار دولار خلال عام 2019، محققة نسبة زيادة قدرها 2.9% مقارنة مع عام 2018. أما الواردات، فمن المتوقع ارتفاعها بنسبة 4.3% لتصل إلى حوالي 503.4 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 482.5 مليار دولار خلال عام 2018.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز المسجل لدول المجموعة ليبلغ حوالي 81.6 مليار دولار خلال عام 2019 بنسبة زيادة قدرها 3.3% مقارنة مع عام 2018. يأتي ذلك كمحصلة لزيادة مدفوعات النقل، والتحسن في متحصلات الخدمات المالية في بعض دول المجموعة. بالنسبة لميزان التحويلات، من المتوقع ارتفاع العجز لهذه المجموعة من الدول بنسبة 1.3% ليصل إلى نحو 134.1 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 132.4 مليار دولار محققة بعام 2018.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الميزان التجاري، والخدمات والنقل، والتحويلات، من المتوقع تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2019 بنسبة قدرها 3.6% ليبلغ حوالي 82.3 مليار دولار بما يمثل نحو 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع حوالي 85.3 مليار دولار بما يعادل نحو 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي بدول المجموعة في عام 2018. فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2020، من المتوقع استمرار الفائض في الميزان الجاري عند نفس المستوى المحقق تقريبا بالعام السابق ليبلغ حوالي 82.2 مليار دولار، تمثل نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، انظر الجدول الموالي:

جدول رقم (3-15)

يوضح موازين المدفوعات لدول

المجلس التعاون الخليج العربية (2017-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	فعليا	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	303.4	298	296.7	239.4
الصادرات	815.3	801.4	779.2	705.5
الواردات	-512	-503.4	482.5	466.2
ميزان الخدمات والدخل	-85.9	-81.6	-79	-71.6
صافي التحويلات	-1353	-134.1	-132.4	-123.8
الميزان الجاري	82.2	823	853	43.9
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي	16.9	17.2	17.9	16.3
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي	4.6	4.7	5.2	3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية. تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار التاسع -أفريل 2019. ص78. *بيانات أولية **توقعات (أنظر الملحق رقم 07)

تأثرت صادرات السلعة لدول المجلس خلال سنوات الدراسة بتغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطي. أضافة الى تحسين الصادرات غير النفطية في ضوء انتهاج بعض الدول المجموعة لسياته التنويع الاقتصادي 801.4 أما عن الواردات ارتفعت بين 4.3 لتصل إلى حوالي 509.4 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع نحو 482.5 مليار خلال 2018.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

- **في السعودية،**

يتوقع أن يتراجع فائض الميزان التجاري خلال عام 2019 بنحو 3.3% ليصل إلى نحو 117 مليار دولار، مقارنة مع فائض قدره 121 مليار دولار مسجل خلال عام 2018. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الواردات بنسبة فاقت نسبة الزيادة المحققة في الصادرات. من المتوقع ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 0.8 لتصل إلى حوالي 262 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع حوالي 260 مليار دولار محققة خلال عام 2018، يعكس ذلك التغيرات المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط ومستويات الإنتاج النفطية. بينما من المتوقع زيادة الواردات

بنسبة بلغت 4.3% لتبلغ حوالي 145 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 139 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع زيادة العجز بنحو 1.10% ليبلغ حوالي 49 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018. يأتي ذلك تماشيا مع التغير المرتقب في قيمة الواردات السلعية. إضافة إلى ذلك، من المتوقع انكماش صافي العجز المسجل في ميزان التحويلات بنسبة تبلغ 1.2% ليصل إلى نحو 40 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 40.5 مليار دولار خلال العام السابق. يعزى ذلك لسياسة إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الأجنبية، وكذا أثر الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة.

انعكاسا للتطورات السابقة، من المتوقع خلال عام 2019 تراجع الفائض في الميزان الجاري بنسبة 12.5% ليبلغ حوالي 28 مليار دولار، تمثل نحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع خلال عام 2020 أن يتراجع الفائض في الميزان الجاري ليصل إلى حوالي 26.5 مليار دولار، بما يعادل حوالي 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **في الإمارات:**

يتوقع خلال عام 2019 أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 4.2% لتسجل حوالي 330.2 مليار دولار مقارنة مع حوالي 316.9 مليار دولار محققة خلال عام 2018. يعزي ذلك بصفة أساسية للزيادة المتوقعة في الصادرات غير الهيدروكربونية بما يعكس التحسن المتوقع في الأنشطة غير النفطية. كما يتوقع أن ترتفع الواردات السلعية بنحو 4.3% لتبلغ حوالي 245.4 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 235.4 خلال عام 2018، مدفوعة بالحوافز المالية التي تم إعلانها في إمارة أبو ظبي بنحو 50 مليار دولار.

والمشاريع الضخمة التي تقوم بإنجازها إمارة دبي في إطار الاستعداد لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2020. كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة 4.1% ليصل إلى نحو 84.8 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، من المتوقع تراجع الفائض خلال عام 2019 ليبلغ نحو 1.1 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 1.5 مليار محققة خلال العام السابق. أما ميزان التحويلات، يتوقع أن يرتفع العجز بنحو 3.3% ليصل إلى 46.7 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018، يأتي ذلك في ضوء توقع زيادة التدفقات الخارجة لتحويلات العاملين مع تحسن مستويات التوظيف.

كنتيجة لكل ما سبق، من المتوقع أن يرتفع الفائض بالميزان الجاري بنحو 2.1% ليبلغ حوالي 39.3 مليار دولار خلال عام 2019، بما يمثل 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لعام 2020، فيتوقع زيادة الفائض الجاري ليبلغ نحو 41.8 مليار دولار تمثل نحو 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **بالنسبة لقطر،**

من المتوقع خلال عام 2019 تحسن الصادرات بنحو 6.7% لتبلغ حوالي 80 مليار دولار مقارنة مع عام 2018، يأتي ذلك تماشيا مع تحسن الصادرات غير البترولية في ضوء تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، إضافة إلى زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي.

كما يتوقع ارتفاع الواردات لتصل إلى حوالي 34 مليار دولار لتحقق نسبة زيادة قدرها 6.3% خلال عام 2019، كنتيجة لتوقع زيادة مستويات النمو الاقتصادي، وتواصل الاستعدادات الاستضافة فعاليات كأس العالم في2022.

كمحصلة للتطورات سالفة الذكر في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يتسع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 46 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 7% مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يرتفع العجز خلال عام 2019 بنسبة 6.5%في المائة ليصل إلى حوالي 16.5 مليار دولار مقارنة مع عام 2018. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتسع العجز المسجل في ميزان التحويلات خلال عام 2018 ليصل إلى حوالي 18 مليار دولار، محققة نسبة زيادة قدرها 1.7% خلال عام 2019.

بناء على ما سبق، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان الجاري بنحو 17.3% ليحقق حوالي 11.5 مليار دولار تمثل نحو 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع أن يستمر التحسن في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 12 مليار دولار، بما يعادل حوالي5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **في الكويت،**

من المتوقع أن يتراجع الفائض في الميزان التجاري بنحو 5.3% ليصل إلى نحو 35.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، يرجع ذلك التأثر الصادرات بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، حيث يتوقع أن تتراجع قيمة الصادرات بنحو 1.5% لتصل إلى حوالي 67.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. في حين يتوقع زيادة الواردات السلعية بنحو 3.2% لتبلغ 32 مليار دولار خلال عام 2019 مقابل حوالي 31 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتراجع العجز بنحو 1.2% ليبلغ نحو 8.1 مليار دولار مقارنة بعام 2018. أما بالنسبة لميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يتسع العجز بنسبة ضئيلة تبلغ حوالي 0.7% ليبلغ نحو 14.8 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع تراجع الفائض في الميزان الجاري خلال عام 2019 بنحو 13.7% ليصل إلى حوالي 12.6 مليار دولار،

تمثل حوالي 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتعلق بالتوقعات خلال عام 2020، يتوقع أن يبلغ الفائض في الميزان الجاري حوالي 12.3 مليار دولار، بما يمثل حوالي 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي. في عمان، يتوقع ارتفاع الصادرات بنسبة 5.4% لتصل إلى نحو 42.7 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع العام السابق، يأتي ذلك كنتيجة لزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية مع زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. أما الواردات، فمن المتوقع أن تزداد بنحو 5.8% لتبلغ حوالي27.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018. كنتيجة للتطورات المذكورة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2019 بنسبة قدرها 4.8% ليبلغ حوالي 15.2 مليار دولار مقارنة مع عام 2018.

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يزداد العجز خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 11.1 مليار دولار، أي بنسبة زيادة قدرها 8.8% مقارنة بالعام المقبل. أما ميزان التحويلات، فيتوقع اتساع العجز بنسبة قدرها1.8% في المائة ليبلغ حوالي 11.2 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018. كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات والدخل، والتحويلات، من المتوقع اتساع العجز بالميزان الجاري خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق بنسبة 6.0% ليصل إلى نحو 7.1 مليار دولار، تمثل نحو 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، يتوقع أن يتسع العجز بالميزان الجاري ليبلغ حوالي 8.5 مليار دولار بما يمثل حوالي 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي. في البحرين، يتوقع انكماش العجز بالميزان التجاري خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 0.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 0.8 مليار دولار مسجل خلال عام 2018. يعزى ذلك إلى توقع ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة تفوق نسبة الزيادة المسجلة في الواردات السلعية. من المتوقع زيادة الصادرات بنسبة قدرها 0.8% لتصل إلى حوالي 19 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة بعام 2018. بينما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بحوالي 2.1% لتبلغ نحو 19.5مليار دولار في عام 2019 مقارنة بعام 2018 فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع الفائض ليبلغ نحو 2.0 مليار دولار خلال عام 2019، مقابل حوالي 1.9 مليار دولار محقق خلال العام السابق. يأتي ذلك تماشيا مع توقع ازدهار الخدمات المالية وبند السفر السياحة). أما ميزان التحويلات، فمن المتوقع اتساع العجز خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 3.4 مليار دولار، بنسبة زيادة قدرها 3.0% مقارنة مع عام 2018. يعزى ذلك بصفة رئيسة لتوقع زيادة التحويلات من العمال المغتربين إلى بلدانهم.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع انخفاض العجز المسجل في ميزان الحساب الجاري خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 3.4 مليار دولار، بما يعادل نحو 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2020، من المتوقع انكماش العجز في ميزان المعاملات الجارية ليسجل حوالي 1.9 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع: مؤشر السياسة الاستثمارية

يقصد بالسياسة الاستثمارية تحديد الأولويات التي يتم استنادا اليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية الاقتصادية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيعه على مجالاته المختلفة. [1]

ويأتي الاهتمام بالسياسة الاستثمارية بالدور الذي تلعبه الاستثمار في خلق طاقات انتاجية جديدة، واستغلال الموارد المتاحة في البلد، لذلك فان الاستثمار يعد المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

يمكن استعراض أهم التطورات الحاصلة في السياسة الاستثمارية بيانات الجدول رقم(3-16)،وبعد معرفة مناخ الاستثمار وأهم مؤشرات السياسة الاقتصادية في المبحث السابق سنوضح أكثر في هذا المبحث أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وسيلعب الاستثمار الأجنبي والصادرات غير النفطية دورا مهما في تحقيق هذا الهدف. وتحتاج خطط الاستثمار الطموحة في البنية التحتية أيضا الى تسريع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكما نلاحظ في دراستنا ان هناك تأثير : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في المنطقة اقل مما شهدت الأسواق الصاعدة والدول النامية الأخرى فقط ظهرت الصادرات غير النفطية ومنها البتروكيمياويات والالمنيوم ، لكن من قاعدة ضيقة للغاية وبدلك الكبر من الجهد في الأعوام الأخيرة الاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما في القطاعات الغير النفطية، مثل اصلاح التشريعات واستثناء مناطق تجارية حرة مع تقديم حواز سخية للمستثمرين، وتتمثل البنود المتبقية في اجندة الإصلاح، تسيير ملكية الأجانب للشركات، وتقليص الحواجز غير الجمركية، بالإضافة الى إصلاحات بنية العمل ، وهي بالفعل أولوية رئيسية في الكثير من الدول. [3]

---

[1] عبد المعطي رضا ارشيد وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،1999،ص:33.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 92.

[3] تقرير المرصد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ص5.

A world bank group population for the world golf cooperation council Economies, p5

جدول رقم (3-16)

متغيرات اقتصادية كلية عن دول مجلس التعاون الخليج العربية

(2010-2005)

الوحدة: (مليون دولار)

الدولة	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	إجمالي الاستهلاك(***)		إجمالي الاستثمار(**)		فجوة الموارد
			القيمة	من % GDP	القيمة	GDP من %	
البحرين	2011	2,877,660	1522713	52.91	780,851	27.13	574096
	2012	3,074,931	1643468	53.45	1,544,681	50.23	-113218
	2013	3,253,955	1832710	56.32	3,727,713	114.56	-2306468
	2014	3,338,771	1890513	56.62	1,518,617	45.48	-70359
	2015	3,112,585	1951532	62.70	64,894	2.08	1096160
	2016	3,225,013	1997596	61.94	243,351	7.55	984066
	2017	3,543,269	2077133	58.62	518,883	14.64	947253
	2018	3,774,620	2230851	59.10	1,515,160	40.14	28609
الكويت	2011	15,402,754	6027572	39.13	3,259,068	21.16	6116114
	2012	17,407,003	6738728	38.71	2,872,589	16.50	7795685
	2013	17,416,114	7233251	41.53	1,433,630	8.23	8749233
	2014	16,263,141	7600843	46.74	485,807	2.99	8176491
	2015	11,456,730	7531771	65.74	284,648	2.48	3640311
	2016	10,942,006	7897385	72.17	292,027	2.67	2752594
	2017	11,955,160	8201451	68.60	113,012	0.95	3640697
	2018	14,167,781	-	-	-21,378	-0.15	-
الامارات	2011	35,066,603	17198203	49.04	7,152,096	20.40	10716304
	2012	37,459,061	15952403	42.59	9,566,651	25.54	11940006
	2013	39,010,756	17551886	44.99	9,764,915	25.03	11693955
	2014	40,313,710	19198285	47.62	11,071,537	27.46	10043888
	2015	35,813,506	17122042	47.81	8,550,902	23.88	10140562
	2016	35,704,506	17392430	48.71	9,604,773	26.90	8707303
	2017	38,257,509	18069462	47.23	10,354,223	27.06	9833823
	2018	41,417,890	21403022	51.68	10,385,286	25.07	9629581

الدولة	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	إجمالي الاستهلاك (*) (**)		إجمالي الاستثمار (**)		فجوة الموارد
			القيمة	من % GDP	القيمة	GDP من %	
السعودية	2011	67,123,884	31195280	46.47	16,308,280	24.30	19620324
	2012	73,597,484	35642213	48.43	12,182,373	16.55	25772898
	2013	74,664,713	39126853	52.40	8,864,693	11.87	26673166
	2014	75,635,035	43973680	58.14	8,011,787	10.59	23649568
	2015	65,426,990	45998557	70.31	8,141,027	12.44	11287406
	2016	64,493,554	44269033	68.64	7,452,533	11.56	12771988
	2017	68,858,613	45186480	65.62	1,418,844	2.06	22253290
	2018	78,248,347	47956000	61.29	4,247,085	5.43	26045262
عمان	2011	6,793,758	3303756	48.63	1,629,144	23.98	1860858
	2012	7,668,921	3742707	48.80	1,364,629	17.79	2561584
	2013	7,878,440	4019954	51.02	1,612,431	20.47	2246054
	2014	8,107,672	4500494	55.51	1,286,346	15.87	2320832
	2015	6,892,146	4574720	66.38	-2,172,432	-31.52	4489857
	2016	6,594,148	4669311	70.81	2,265,280	34.35	-340442
	2017	7,078,388	4656463	65.78	2,917,295	41.21	-495371
	2018	7,929,493	4740988	59.79	6,342,263	79.98	-3153758
قطر	2011	16,777,527	4102170	24.45	938,516	5.59	11736841
	2012	18,683,352	4793599	25.66	395,879	2.12	13493874
	2013	19,872,775	5786896	29.12	-840,385	-4.23	14926264
	2014	20,622,473	6444121	31.25	1,040,385	5.04	13137967
	2015	16,173,984	6876786	42.52	1,070,879	6.62	8226319
	2016	15,173,214	6866016	45.25	773,901	5.10	7533297
	2017	16,692,857	6946181	41.61	985,989	5.91	8760687
	2018	19,200,934	-	-	-2,186,264	-11.39	-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على:

-تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع: 2018/08/16، على الساعة: 12:55.

(*) (**) محسوبة من طرف الباحثة اعتمادًا على ما ورد في الجدول وتحسب قيمة الاستهلاك بالعلاقة التالية:

قيمة الاستهلاك = الناتج المحلي الإجمالي – (فجوة الموارد + قيمة الاستثمار)

البنك الدولي بنك البيانات **مؤشرات التنمية العالمية**، متاح على الموقع الإلكتروني:

https://databank.albankaldawli.org للسنوات من 2011 إلى 2018. تاريخ الإطلاع: 2019/03/15 على الساعة: 15:00.

أمّا نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي تحسب بالعلاقة التالية:

% الاستهلاك من GDP = (قيمة الاستهلاك / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

كذلك تحسب نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بنفس العلاقة السابقة.

1. الناتج المحلي الإجمالي:

إن البيانات الواردة في الجدول أعلاه تظهر بأن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي تشهد تطور واضح منذة عدا سنة 2009، الذي عرف تراجع نتيجة الأزمة المالية العالمية، ففي فترة الدراسة نلاحظ أن الخليج دول مجلس التعاون يشهد ارتفاع للناتج المحلي، فنجد البحرين ارتفع الناتج من 28.776 مليون دولار في 2011 إلى 37.746 في 2018 وعلى الامارات من 350666 في 2011 إلى 414178 مليون دولار أما في السعودية فارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 671238 إلى 782483 لنجد الناتج المحلي على قطر ارتفع من 167775 إلى 192009 مليون دولار ليبقى ارتفاع الناتج المحلي على عمان محتشم نوعا ما مقارنة لنظيراتها في دول المجلس حيث كان الارتفاع في الناتج ضئيل نوعا ما حيث ارتفع من 67937 م دولار إلى 79294 مليون دولار فقط، وعلى عكس كل هذا نجد الكويت ارتفع بها الناتج المحلي على السنوات الأولى من الدراسة لتعاود التراجع في 2014 ويواصل هذا التراجع وبشكل كبير خاصة في 2016، ليعاود الارتفاع في 2018 ليصل إلى 141677 مليون دولار.

2. إجمالي الاستثمارات:

يعد الاستثمار الركن الأبرز لتحقيق التطور الاقتصادي، فلا يمكن تصور حدوث ذلك التطور بعدم وجود، أو ضآلة، حجم الاستثمارات في البلد، فالاستثمار هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي وبذلك فإن له تأثيرات كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، في البيئة الاقتصادية، فارتفاع حجم الاستثمارات يوفر العوامل التي يمكن ان تعمل في ظلها لتحقيق أداء أفضل، وبالعكس في حالة تدني معدلات الاستثمار فإن ذلك سيعمل على تحجيم فرص عمل ويولد ضغوطات كبيرة عليها مما يعيق تحقيق الأداء السليم.[1]

- **البحرين:**

عرف اجمالي الاستثمار في البحرين ارتفاعا ملحوظا عند بداية الدراسة (2011-2013) ليتراجع بعدها بشكل كبير في 2014 نتيجة الازمة التي عرفتها كل الدول المنتجة للنفط وانخفاض أسعاره بشكل كبير ليواصل اجمالي الاستثمار في الانخفاض إلى غاية 2017 إلى 518.883 مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ليعرف انتعاشا نوعا ما في 2018 بسبب تعافي النفط خلال السنتين الاخيرتين

- **الكويت:**

عرف اجمالي الاستثمار في الكويت تراجع كبير ومستمر طيلة فترة الدراسة من (2011-2018) ليصل إلى مستوياته بعد ما كان في 2011 أجمالي الاستثمار لا بأس به وتعزو أسباب هذا التراجع للعديد من الأسباب

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص:94،93.

منها انخفاض اسعار النفط نتيجة الأزمة ودخول المنطقة في مرحلة فراغ اقتصادي إلى جانب ظهور بعض المشاكل بينها وبين دول المجاورة وتقلص حجم الاستثمار بها.

- **الإمارات:**

استمر اجمالي الاستثمار في الارتفاع تدريجيا ليصل إلى 1107.537 مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي ليعرف بعدها تراجع في أواخر 2014 نتيجة الازمة النفطية التي مرت بها المنطقة ولكن سرعان ما تعافى منها ليرجع الاستثمار في الارتفاع من جديد حتى نهاية 2016 ويبدأ في التصاعد تدريجيا.

- **السعودية:**

عرفت السعودية تراجع كبير في نسبة الاستثمارات لديها طيلة سنوات الدراسة حيث بدأ في 2011 نسبة لا باس بها توحي بارتفاع كبير في نسبة الاستثمارات غلا أنه بدأ في التراجع وبشكل كبير ليصل الى أدنى مستوياته في 2014 أو بعدها يبدأ في التحسن ولكن بشكل ضئيل نوعا ما ليصل الى 1418.844 و4247085 مليون دولار في 2017 -2018 على التوالي

- **عمان:**

تعاني عمان من ضعف الاستثمارات لديها فلو قارناها بنظيراتها لوجدناها نسبة اجمالي الاستثمارات تكاد تكون متوسطة وعلى الرغم من ضعفها إلا أنها طيلة سنوات الدراسة تقريبا استمرت في التراجع وخاصة في 2015 لتتعافى بعدها نوعا ما في السنوات المتبقية الأخرى.

- **قطر:**

عرف اجمالي الاستثمار في قطر طيلة فترة الدراسة تذبذب مأخوذا من حيث نسبة الاستثمارات الى جانب ضففها نوعا ما لتصل الى ادنى مستوياتها في كل من سنة 2013-2016-2018 ويبقى الاستثمار في قطر ضعيف كذلك يحتاج الى دراسة معمقة الى انتعاشه ويمكننا القول أن اجمالي الاستثمار لجول مجلس التعاون الخليجي فيختلف من دولة إلى اخرى فنجد في مقدمة الدول الأمارات وتليها السعودية والتي تعتبر قريبة نوعا ما من حيث حجم الاستثمارات مع الامارات وتليها كل من الكويت وعمان والحرين بنسب متقاربة لتتذيل قطر قائمة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث اجمالي الاستثمار طيلة فترة الدراسة.

3. فجوة الموارد:

يتحدد المقصود بفجوة الموارد بالفرق بين اجمالي الادخارات واجمالي الاستثمارات في بلد ما، واتساع الفجوة يعني عجز قدرة المدخرات عن تلبية احتياجات الاستثمار من الموارد المحلية في ذلك البلد، وبالتالي فإن اتساع فجوة الموارد سيعمل على الحد من تطور النشاط الاقتصادي، أو التوجه نحو المصادر الخارجية للتمويل،مما سينعكس سلبًا على أداء المصارف التجارية بوصفها الوحدة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل وعاء لتجميع المدخرات وبالعكس في حالة اختفاء الفجوة وظهور حالة الفائض فإن ذلك سيوفر المناخ

المناسب للنشاط الاقتصادي لكي يتطور بالإتجاه المطلوب، وسينعكس ذلك حتما على تحقيق المصارف التجارية لأداء جيد.[1]

شكل رقم (3-13)

يوضح إجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، وفجوة الموارد)

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

الوحدة: مليون دولار

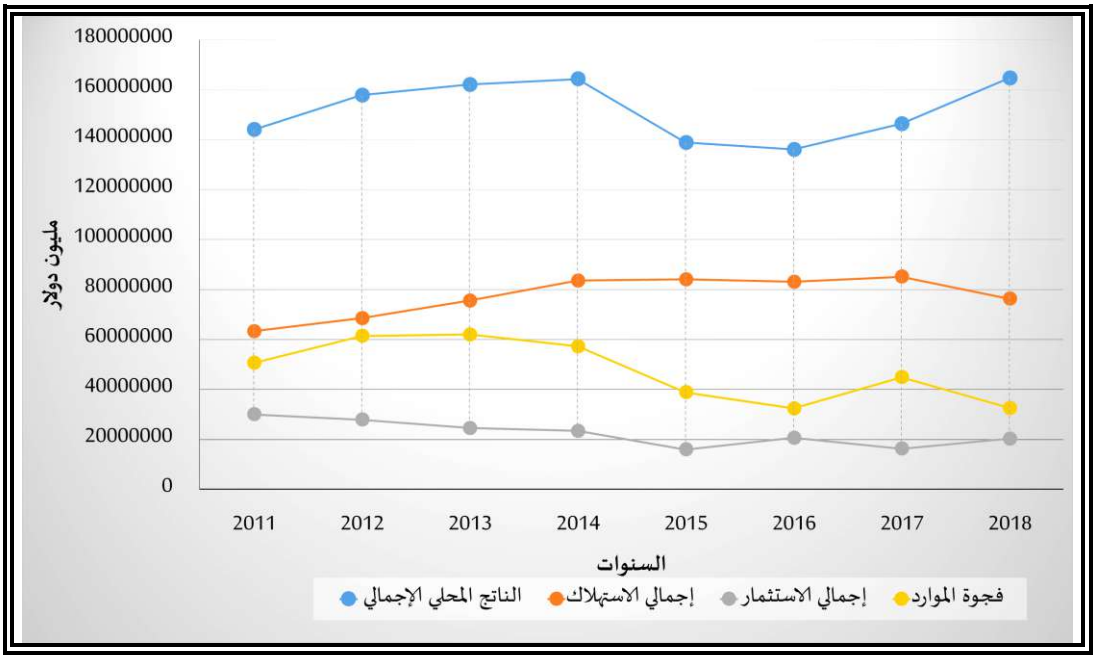

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-16) (أنظر الملحق رقم 08)

4. الاستثمار الأجنبي المباشر، في دول مجلس التعاون الخليجي العربي

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع كبير خلال الفترة 2011 الى 2017 وصل إلى حد النصف بعدما كان يقدر بأزيد من 30.067.955 مليون دولار وتمثل السعودية والإمارات الدولة الأكثر استحواذا على الاستثمار من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية، وهذا يتوافق مع استراتيجيات التنمية في دول الخليج على المدى الطويل من خلال استراتيجيات التي تهدف الى تقديم الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي[2] حيث شهدت الارتفاع في دولة الإمارات 7.152.096 مليون دولار سنة 2011 لتسجل أعلى مستوى في سنة 2018 بقيمة 10.385.286 مليون دولار، كما هو مبين في في الجدول التالي:

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره ، ص:94.

[2] صلاح الصيعري وأحمد البكر، **الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي** -ورقة عمل-، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016، ص: 06.

جدول رقم (3-17)

يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الو افدة (2011-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البحرين	780.851	1.544.681	.372.7713	1.518.617	64.894	243.351	518.883	1.515.160
الامارات	7.152.096	9.566.651	9.764.915	1.107.1537	8.550.902	9.604.773	10.354.223	10.385.286
السعودية	16.308.280	1.218.2373	8.864.693	8.011.787	8.141.027	7.452.533	1.418.844	4.247.085
عمان	16.29.144	1.364.629	1.612.431	1.286.346	-2.172.432	2.265.280	2.917.295	6.342.263
الكويت	3.259.068	2.872.589	1.433.630	485.807	284.648	292.027	113.012	-21.378
قطر	938.516	395.879	-840.385	1.040.385	1.070.879	773.901	985.989	-2.186.264
المجموع	30.067.955	27.926.803	24.562.997	23.414.478	15.939.917	20.631.865	16.308.246	20.282.151

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على:

البنك الدولي بنك البيانات **مؤشرات التنمية العالمية**، متاح على الموقع الإلكتروني: https://databank.albankaldawli.org للسنوات من 2011 إلى 2018. تاريخ الإطلاع: 2019/03/15 على الساعة: 15:00.

أما في السعودية شهدت تراجع بعد 2011 حيث بلغت أدنى مستوياتها إلى سنة 2017 بـ 1.418.844مليون دولار تمثل هذه الأرقام مشاريع استثمارية جديدة في دولتي السعودية والإمارات هذا وقد شهدت سلطنة عمان زيادة في جاذبيتها للاستثمار الأجنبي في الفترة الممتدة 2017-2018 حيث تجاوز حجم الاستثمار المباشر ما هو موجود في المملكة العربية السعودية لتمثل بذلك المرتبة الثانية مع الإشارة تمثل الإمارات قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لسنة 2018[1] بقيمة 19.2 مليار دولار بنسبة 23.1 % من إجمالي الاستثمارات العالمية وبالنسبة لقطر فقد شهدت تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجلت خروج تدفقات مالية في سنة 2013 بقيمة (-840.385) مليون دولار وذلك بسبب تراجع جاذبيتها في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لتعود بعدها حالة الاستقرار إلى غاية سنة 2018 حيث سجلت مجددا خروج تدفقات مالية بسبب المشاكل التي تواجهها مع دول الخليج خاصة السعودية والإمارات أما بالنسبة لدولة الكويت فقد سجلت القيمة السالبة (-21.378) مليون دولار تدفقات خارجة، أما البحرين سجلت أدنى معدل وأدنى قيمة سنة 2015 بـ 64.894 مليون دولار وذلك بسبب الاضطرابات الداخلية لترتفع تدريجيا إلى غاية سنة 2018 بـ 1.515.160 مليون دولار وذلك بسبب تحسن مستوى جاذبية الاستثمار، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، بتاريخ: 2019/08/15 على الساعة: 09:45، ص: 16.

شكل رقم (3-14)

يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الو افدة (2011-2018)

الوحدة: نسبة مئوية الوحدة: مليون دولار

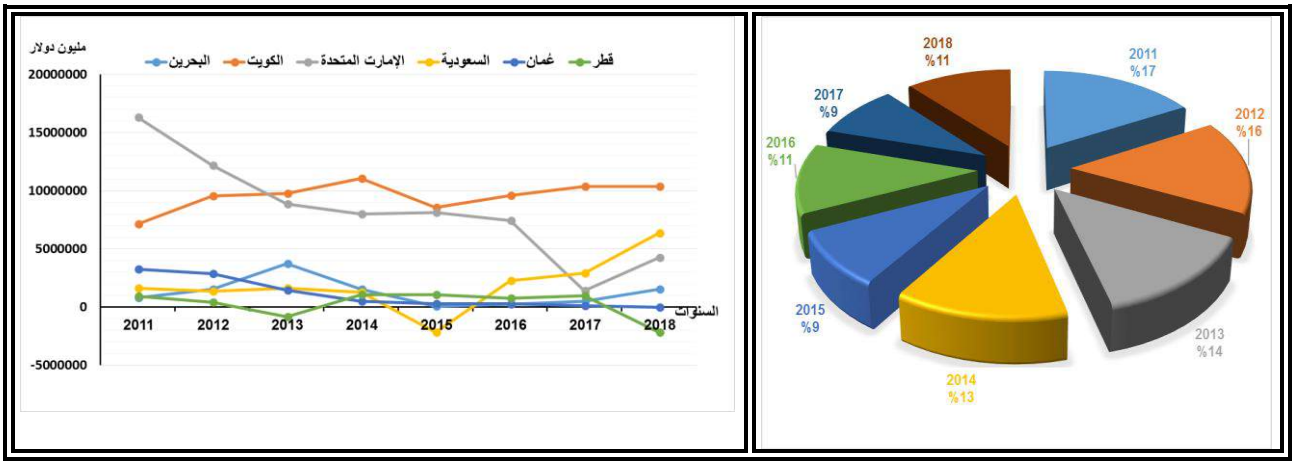

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-17)

5-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

كما في جدول رقم (3-18)سجل عدد إجمالي المشاريع لدول المجلس التعاون الخليجي 9,363 مشروع جديد بتكلفة إجمالية تقدر بـ 567,367 مليون دولار واستطاعت أن تخلق944,532 وظيفة جديدة وساهم في هذه المشاريع 409 شركة، وتعتبر سنة 2011 هي السنة التي شهدت أعلى المشاريع الوافدة تقدر تكلفتها بـ 35,756 مليون دولار وأغلب هذه المشاريع سجلت في قطاع المحروقات في حين سن 2015 سجلت ادنى تكلفة في مشاريع الاستثمار الأجنبي التي بلغت 20,335مليون دولار ولم تخلق إلا 423 منصب عمل، وقد سعت منطقة الخليج لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال كمية بيئة الاعمال وتطوير الأنظمة وتطوير المشاريع المشتركة وقد تركز الاستثمار الأجنبي في قطاعات الخدمات الموجهة للسوق المحلية؛ خدمات تجارية ، مقاولات في القطاعات الكثيفة الاستعمال في الموارد والأعمال الأجنبية، ولتفسير العالقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي من المفيد ربطه بأسعار النفط حيث أثبتت الدراسات وجود عوامل داخلية وخارجية من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على العلاقة بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ودول الخليج وأسعار النفط مثل المناخ الاستثماري (خصوصا الأنظمة والتشريعات والاستقرار السياسي والأمني)، أما العوامل الخارجية تتمثل في سعر صرف الدولار لارتباط عملاتها بشكل أو بآخر مع الدولار [1].

[1] صلاح الصيعري وأحمد البكر، **الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي -ورقة عمل-**، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

جدول رقم (3-18)

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة

إلى دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2018)

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2011	825	35,756	67,280	634
2012	774	28,256	69,949	577
2013	706	21,401	57,460	554
2014	587	27,761	42,491	478
2015	560	20,335	42,312	458
2016	529	29,749	45,002	436
2017	547	22,014	49,318	447
2018	635	51,602	60,438	525
الإجمالي	**9,363**	**567,367**	**944,532**	**4109**

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع: 2018/08/16، على الساعة: 12:15.

6- إجمالي المشاريع الاستثمارية البينية:

شهدت المؤشرات الاستثمار البيني لدول مجلس التعاون الخليجي في فترة (2003-2018) تفاوتت بين الدول العربية ودول الخليج، شهدت مؤشرات عدد من الشركات والمشاريع والتكاليف الاستثمارية البينية بين دول المجلس ارتفاعات من عام 2003 الى 2006 قبل أن تتراجع مطلع 2008 وذلك قبل ظهور الأزمة المالية العالمية والتي عرفت ارتفاع ف مختلف مؤشرات الاستثمار البيني قبل أن تعاود التراجع ما بين (2009-2011) متأثرة بتداعيات المنطقة التي بدأت تأثيراتها في الظهور عام 2013 واستمرت الى غاية 2015 وتواصل حتى عام 2018.

والجدول الموالي يوضح اجمالي المشاريع البينية لدول المدلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (3-19)

إجمالي المشاريع الاستثمارية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (عدد المشاريع)

ما بين عامي 2003 و2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع

الوحدة: مشروع

الدول المستقبلة / الدول المستثمرة	السعودية	الإمارات	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الكويت	الإجمالي
الإمارات	310	_	189	131	163	105	**1,396**
السعودية	-	74	20	40	12	14	**320**
الكويت	47	80	20	48	21	_	**318**
قطر	25	28	33	4	_	18	**167**
البحرين	39	27	9	_	18	8	**142**
سلطنة عمان	14	10	_	15	6	6	**60**
الإجمالي	**482**	**319**	**283**	**253**	**241**	**160**	**2,895**

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع: 2018/08/16، على الساعة: 12:15. (انظر الملحق رقم 09).

تظهر نتائج الجدول رقم (3-19) تصدر الإمارات العربية المتحدة لإجمالي المشاريع البينية لدول مجلس التعاون الخليجي مقدرا ب 1396 مشروع أكثرها في السعودية ب 310 مشروع نتيجة السياسة التي تتبعها الإمارات العربية من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وتقديم المساعدة للمستثمرين المحليين من اجل الاستثمار في الخارج إلا انه تتذيل سلطنة عمان الخليج من حيث الاستثمارات الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي ب 60 مشروع فقط أكثرها في البحرين، اما فيما يتعلق بالدول المستقبلة للاستثمار فتصدرت السعودية الاستثمارات بإجمالي 482 مشروع من مختلف دول الخليج واولها الإمارات في حين تأتي الإمارات في المرتبة الثانية من حيث استقبالها للمشاريع الاستثمارية ب 318 مشروع أكثرها من الكويت والسعودية لتأتي سلطنة عمان في المرتبة الثالثة ب238 مشروع استثماري خاصة من دولة الإمارات العربية ب189 مشروع لتكون الكويت في آخر الترتيب من حيث استقبالها للاستثمارات ب 160 مشروع استثماري لتكون الامارات هي أقوى المستثمرين في دول الخليج.

شكل رقم (3-15)

يوضح إجمالي المشاريع الاستثمارية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003 و2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع

الوحدة: نسبة مئوية

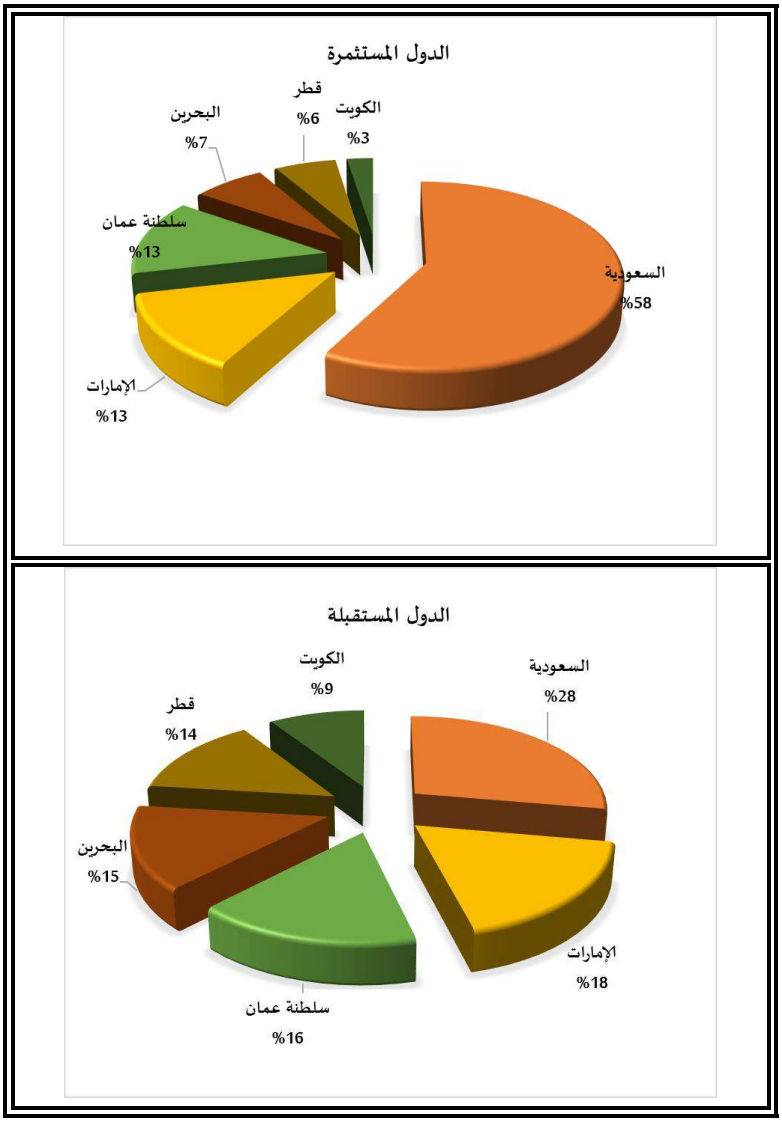

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الجدول رقم (3-19)

7- المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب التوزيع القطاعي:

عرفت دول التعاون في الفترة ما بين (2010-2018) نمو العديد من المشاريع الاستثمارية بالنظر على قطاع العقارات كل الاستثمارات نسبة 64% من إجمالي الاستثمارات البينية قطاع الفحم والنفط والغاز نسبة 13% كما أن هناك بعض القطاعات التي عرفت ثغرة نوعية من حيث الأهمية ويعتبر قطاع المنتوجات أهم هذه القطاعات التي عرفت رواجا في تلك الفترة لتنتقل أهميتها بالنسبة من 0% إلى 13.9%. (أنظر الملحق 10).

شكل رقم (3-16)

يوضح إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة من 2010 إلى 2018.

الوحدة: نسبة مئوية

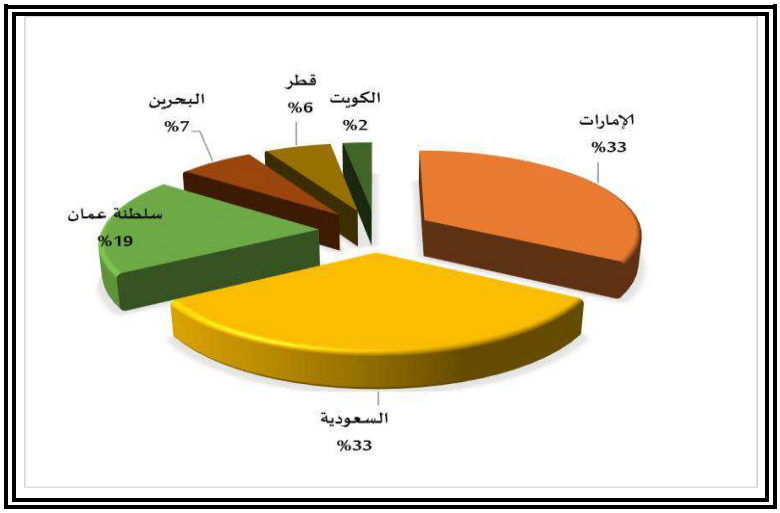

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الملحق رقم 10

من خلال الجدول الموضح في الملحق 10 نجد قطاع العقار يتصدر القائمة بإجمالي 5484 مليون دولار ليأتي بعده قطاع الفحم والنفط والغاز ب 46126، 36034على التوالي وبعدها قطاع الفنادق والسياحة، 23767 مليون دولار لتبديل كل من قطاع المعادن والمنتجات الخشنة قائمة الاستثمارات بالنسبة من حيث الأهمية بـ 118 م.د و102 مليار دولار على التوالي.

وتعتبر الإمارات أول الدول المستثمرة من حيث القطاعات كأول قطاع العقار بـ 112.5 مليون دولار وآخرها قطاع المنتجات الخشنة ب 57 مليون دولار. أما الكويت تعتبر أضعف دول الخليج من حيث الاستثمارات في كل القطاعات.

8- العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

"التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي مفتاحان لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو في مجلس التعاون الخليجي" في المنافع التي تحققها زيادة الانفتاح، كما تحدد الإجراءات اللازمة على صعيد السياسات.

تواصل التجارة الخارجية توسعها القوى في مجلس التعاون الخليجي، وإن شمل ذلك عددا محدودا من الصادرات غير النفطية وقد تباطأت التدفقات الداخلية في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة رغم الإجراءات المتخذة للحد من الروتين الإداري وتقديم الحوافز للمستثمرين.

زيادة الانفتاح للتجارة والاستثمار الأجنبي يمكن أن تؤدي إلى رفع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال خلق الوظائف، وتعزيز الإنتاجية باستخدام التكنولوجيات الجديدة وتشجيع المعرفة. وإيجاد مناخ اعمال أكثر تنافسية.

سد الفجوات الإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يمكن أن يحدث تحسنا كبيرا في نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بمقدار يصل إلى نقطة مئوية واحدة. ومن شأن تشجيع الصادرات عن طريق إزالة الحواجز غير نفطية غير جمركية أن يحقق زيادة إضافية تتراوح بين 0.2 و0.5%.

تشجيع الصادرات غير النفطية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلبان سياسات داعمة، الاستثمار الرأسمالي البشري، وزيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية، وتحسين مناخ الأعمال، وتخفيض الحواجز المتبقية أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

خلاصة الفصل:

إن السياسة التجارية التي تتميز بها دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية في مقدمتها النفط فقد أدى التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية نتيجة الأزمات المتتالية إلى الإنعكاس السلبي على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الجوانب منها:

- انكماش الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره؛
- انخفاض حاد في الصادرات النفطية باعتبارها الحصة الأكبر من اجمالي الصادرات.

وعلى الرغم من أن هذه السياسة تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية إلا أنها لا تكفي لوحدها في تقوية الاتحاد والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي خاصة وأن أغلب دول الأعضاء دول تعتمد اعتماد كلياً على موارد النفط.

فالتجربة التكاملية الخليجية على الصعيد الاقتصادي توضح بأن هذه التجربة قد حققت الكثير من النجاح الاقتصادي في إطار العمل المشترك والاتفاقية الاقتصادية، في تحقيق خطوات اقتصادية جادة رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها بالمنطقة خلال العقدين الماضيين إلا أن هناك خطوات اقتصادية أخرى يجب ان تتحقق بسرعة خلال المرحلة المقبلة، كي تكون المنطقة أقدر على مواكبة التغيير، ورياح العولمة والأزمات الاقتصادية المتكررة التي تهب في العالم.

لقد تمحورت الفكرة الأساسية لهذا الفصل حول تطور التجربة التكاملية وعلاقتها بالتكتلات الأخرى ودراسة أهم المؤشرات الاقتصادية للسياسة التجارية بحيث تتحقق السياسة التجارية بحيث لا يمكن أن تتحقق هذه الأخيرة إلا بدراسة السياسة الاقتصادية والتي حللناها في بعض المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي وكذا التوازن الداخلي ومؤشر التضخم، والسياسة التجارية وكيفية علاج العجز في ميزان مدفوعاتها وذلك لمعرفة مناخ الإستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تشير على ما إذا كان هناك جذب للاستثمار من عدمه.

الخـــاتمة

الخاتمة

إستطاع مجلس التعاون الخليجي أن يحقق تقدماً في مسار هذا التكتل إلى غاية سنة 2015. إلا أن أمر تحقيق الاندماج والوحدة النقدية التي كانت مبرمجة أن تكون قبل نهاية 2010 لم تحقق بالنظر للصعوبات والعوائق التي إعترضت هذا الأمر، حيث لم يتوقف هذا العمل، وكان متواصلا بهدف بعث هذا التكتل من جديد.

وقد استطاعت دول مجلس التعاون الخليج العربية أن تكون نموذجاً فريداً من نوعه على مستوى الوطن العربي، فبعد تأسيسه سنة 1981 إنتقل في مرحلة موالية لإقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليج العربية وبعدها إقامة منطقة التجارة الحرة سنة 1983 وتأسيس قيام الإتحاد الجمركي كمرحلة رابعة في جانفي 2003 الذي يعتبر نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك لأن الاتحاد الجمركي يقوم أساسا على توحيد التعريفة الجمركية ومحاولة تذليل العقبات أمام واقع التبادل التجاري عن طريق توحيد الإجراءات المتبعة في عمليات التصدير والاستيراد بإعتبارها بلد التكتل كبلد واحد، وبعدها قيام السوق الخليجية المشركة في 04 ديسمبر 2007.

ويعتبر نموذج التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليج العربية من أنجح النماذج عربياً وأكثرها صموداً على مختلف الأصعدة، فبعدما كانت الطموحات تُنشد وصول للتكتل النقدي أصبح الحلم هو الحفاظ على هذا المجلس فبالرغم من الشعارات المعلنة إلا أن الأفعال أصبحت تضرب في صميم عمل المجلس وأهدافه.

وقد عملت دول مجلس التعاون الخليج العربية من خلال السياسات التجارية المعتمدة على أن تكون متفقة مع أهداف المجلس، لكن التطورات العالمية والإقليمية والمحلية أفرزت مستجدات خطرة سواء على التنمية المحلية لهاته الدول، أو على التقدم الاقتصادي والإجتماعي لشعوب هاته الدول الأمرا الذي اصبح يهدد مستقبل التكتل في حد ذاته.

ولعل لتأثير الجوانب الأمنية على العلاقات الاقتصادية الذي يبدو من خلال الحلف العسكري الذي ضم خمس دول من مجلس التعاون الخليج العربية (ناتو العربي)، والذي كان من تابعاته تَبَلْور الحلف بشكله الجديد وانتهاء التحالف أو التكتل بصورته القديمة نتيجة هيمنة السعودية وصدور قرار عزل قطر، فعلى الرغم من أن هذا المجلس إستطاع الصمود لأربع عقود أمام عديد الأزمات مثل الحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت.

تقييم النتائج:

إن سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل ظهر جلياً من خلال السياسة التجارية الموحدة له كما قره في دورته الثالثة والعشرين في الدوحة دولة قطر سنة 2002، والتي تحدد على أساسها العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والعالم الخارجي بما في ذلك التشريعات التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها مما يعزز من قدرة دول المجلس على التفاوض والتنافس في الأسواق الدولية.

وقد حاولنا في هذه الدراسة لإحاطة لهذا الموضوع والتحقق من مدى مساهمة سياسة التجارة الخارجية في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول المجلس وشملت دراستنا المتواضعة هذه ثلاث فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: الذي سمح لنا بالتطرق إلى الخلفية النظرية لسياسة التجارة الخارجية، أدوات السياسة التجارية والملخصة في السياسة الحمائية وسياسة حرية التجارة واعتمدنا في ذلك أدوات السياسة الاقتصادية من بينها المالية والنقدية والاستثمارية كمؤشرات للنمو الاقتصادي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والتنسيق فيما بينهم امرا حتمي .

الفصل الثاني: الذي أوضح لنا مفهوم التكامل الاقتصادي وأهدافه وأهم مراحله وشروطه وأهم التجارب المختلفة بصفة عامة، واعتمدنا في ذلك على التركيز في التكامل الاقتصادي العربي،نظرة عن اقتصاديات الوطن العربي، مقوماته ودوافع قيام هذا التكامل إضافة إلى ذلك إلى المحاولات والجهود التي قامت بها الدول العربية والإقليمية. وتقييم هذه التجارب.

الفصل الثالث: حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مؤشر سياسات التجارية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على العديد من المؤشرات وهي مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر التوازن الداخلي، التحكم في التضخم، ومؤشر التوازن الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر وحاولنا تكييف اهم النظريات المتعلقة بالسياسة التجارية بما يتناسب مع معطيات اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، تم التوصل في هذا الفصل بعد تقييم السياسة التجارية لهذا التكتل أنه لا يمكن ان نعتمد على مؤشر واحد لسياسة التجارية الخارجية إنما هناك تكامل بينها وبين بقية السياسات ولا يمكن ان تحقق هذه الدول تكاملا إلا بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية الكلية كالسياسة النقدية والمالية والسياسة الاستثمارية، كونها المؤثر المباشر على التجارة الخارجية لتحقيق الاستقرار وصولا الى التكامل والاندماج التام.

وإنطلاقاً من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاث فصول تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج والتوصيات نوردها في النقاط التالية.

النتائج:

شهدت قيمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون (صادرات ووارادات) تزايد بطيئ فمن 85 مليون دولار سنة 2002، وصل إلى 6470 دولا ليصل إلى اكثر من 15137 مليون دولار سنة 2010 لتشهد ارتفاعا وتزايدا كبيرا حتى سنة 2014 حيث بلغ 123703 مليون دولار وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم التبادل مع دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

فيما يخص في المواصفات القياسية يظهر رغبة الشركات الخليجية في مواكبة التطورات والارتقاء بالمنتج المحلي في ظل انفتاح السوق الخليجي اما الشركات الدولية حيث تم إنشاء هيئة بالمواصفات والمقياس مقرها السعودية وهو ما يمكن ان يعبر عن اعتماد دول المجلس بالسياسة الحمائية.

في ما يتعلق بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سعت دول مجلس التعاون الخليج العربية لتشيع الأجنبي المباشر من خلال دعم وتشجيع المشاريع المشتركة برؤوس أموال عامة وخاصة او مشتركة مما يحقق تنمية مشتركة وانشئ لهذا الغرض مجموعة من المؤسسات التنظيمية المشتركة بما يدعم جهود التكامل .

بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي فقد تبين معدل النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بإنتاج النفط واسعاره وكذا حجم الاستثمارات الرأسمالية لهاته الدول وعلى العموم قد عرفت اغلب دول مجلس التعاون تراجع في معدلات النمو بعد سنة 2011 حتى 2016 أين سجلت معدلات نمو سالبة نتيجة للأزمة اليمنية وتابعات ذلك على علاقات دول مجلس التعاون مع قطر .

في ما يتعلق المؤشر سياسة التوازن الداخلي إن اغلب موازنات دول مجلس التعاون سجل عجزا وهذا بسبب عدم التنوع الاقتصادي وعدم وجود ارادات غير نفطية وارتباط هذه الدول بالنفط بإستثناء دولة الكويت التي استطاعت سنة 2017 ان تحقق فائض بنسبة 6.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. اما بالنسبة للمؤشر سياسة التوازن الخارجي إن ارتفاع هذا المؤشر يرجع لقوة السوق النفطية العالمية على الرغم من تذبذب العوائد النفطية، وتراجعها بعد أن كانت الحاسبات الجارية وبعدما سجل تحسن في أداء الحسابات الجارية سنة 2017 والدول التي حققت فائضا اغلبها اربع من دول مجلس التعاون ويرجع ذلك لتعافي الصادرات السلعية لدول المجلس وتحسن أسعار النفط.

وبالنسبة لمؤشر للسياسة النقدية فإن ارتفاع التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي يعرف تزايد بصفة مستمرة منذ 2014 نتيجة ظروف الاستثمار العالمية وارتباط عملات دول المجلس بالدولار، وكذا عدم تحرير الأسعار أو إهمال تحرير الأسعار من قبل الحكومات وما عقد الامر اكثر هو رفع الدعم على السلعة الأساسية وتطبيق ضرائب انتقائية عليها خاصة السعودية والإمارات.

ومن خلال قراءة متأنية في جملة من المؤشرات يمكن ان نستخلص ان السياسة التجارية لدول مجلس التعاون لم تحترم ما جاء في جملة البنود والاتفاقيات الثنائية المشتركة بداية من سنة 2002 هذا وتعتمد جل الأنشطة الاقتصادية لمختلف دول مجلس التعاون بشكل أساسي على القطاع النقدي مع ارتباط عملات هاته الدول بالدولار الأمريكي، كل هذا يجعل من الضروري ان يكون هنالك تنسيقا بين السياسة التجارية والسياسات الأخرى بحكم ارتباط السياسة التجارية بالإرادات العامة والانفاق العام مع ضرورة معالجة أدوات السياسة المالية وحوكمة استخدام الأموال في محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ومن خلال ما تم تناوله في مختلف فصول البحث باستطاعتنا الوقوف على مختلف الفرضيات التي تم طرحها في بداية البحث ويمكن القول :

الوقوف على الفرضيات:

- **نؤكد** ان مختلف السياسات التجارية المرتبطة بالتعاملات الخارجية (تصديراً واستيراداً) من طرف الحكومات المتعاقبة ساهمت بفعالية في تحقيق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بحكم مستواه الذي تحقق بالاتحاد الجمركي، ولا يمكن اعتبار السياسة التجارية الأداة الاساسية الوحيدة لتحقيق التكامل الاقتصادي لوجود سياسات أخرى كالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاستثمارية التي تعتبر من اهم السياسات كونها تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي.
- **نؤكد** ان التكامل الاقتصادي يعتبر كمؤشر لدرجة توافق سياسة التجارة الخارجية بين الدول ويبرز ذلك من خلال منطقة تجارة حرة بين أعضاء التكتل وتوحيد إجراءات التصدير والاستراد مع باقي الدول واعتبار دول التكتل كمنطقة واحدة.
- **نؤكد** يمكن للخصائص الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية أن تساهم في تسهيل قيام التكامل لدول الخليج ويظهر ذلك من خلال التأثير العكسي الناجم عن ذلك (الازمة مع قطر نموذجا).

التوصيات:

يقتضي علينا في نهاية الأطروحة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

- ضرورة التنسيق بين السياسة التجارية والسياسات الأخرى لأنه لا يعكس المؤشرات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي .
- يجب على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي الإدارة الجيدة والحكيمة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، لتجنب الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، حيث أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط وسوف يستمر تشكيل معدلات النمو في المستقبل بناء على التطورات الحاصلة في هذا القطاع؛
- ضرورة ترقية السياسات الاستثمارية لجذب الاستثمار لرفع عجلة الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة في هاته الدول فالاستثمار يعد المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستمرار في زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية والتي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص ودعم المشاريع وتنويعها؛
- نظراً للارتباط القوي بين الإيرادات العامة والإنفاق العام لابد من مراجعة هيكل الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وتقليص الاعتماد على قطاع النفط مما أدى بهذه الدول سريع التعرض للتقلبات الخارجية ؛

- يجب على هذه الدول العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالصناعة و السياحة والزراعة وغيرها، من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

أفاق البحث :

بعد هذه النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تُثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب، والتي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- كيف يبدو مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الجيو سياسية والصراع العام ؟
- كيف يمكن أن تكون لسياسة التجارة الخارجية ان تسهم في جذب الاستثمار ومواجهة الأزمات لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها التحكم في السياسات الاقتصادية لدول بعد الوصول إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي (النموذج الأوروبي)؟
- كيف للدول العربية أن تطمح في التكتل عربي في ظل انعدام شبه كلي لقطاعات إنتاجية حقيقية وضعف التجارة البينية؟ وكيف لها أن تضع سياسات تنافسية في ظل اختلاف نظمها السياسية ؟وفي عالم متعدد الأزمات ؟
- في ظل السعي لدول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء تكتل وتكامل اقتصادي عربي، ذو انفتاح على العالم الخارجي هل التعاون الخليجي مبني على أساس اتفاقيات ذات بعد اقتصادي وسياسي ام هناك عوامل أخرى يمكن ان تقف عائقا امام الوحدة النقدية ؟ وهل تأخر اتفاقية الوحدة النقدية راجع لهذه الأسباب؟

لا يفوتني في نهاية هذه الاطروحة إلا أن أذكر أنّ كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها، فأرجو من الله عزّ وجل أن تكون هذه الدراسة المتواضعة قد ساهمت في إضافة لبنة جديدة في حقل المعرفة العلمية، راجية من المولى عز وجل أن يكتبها في ميزان حسناتي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، فإن أحسنت فمن الله فله الحمد والشكر وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وسبحان من أبى أن يكون الكمال إلاّ لكتابه، ولكن حسبي أن الله يعلم ما في الصدور.

وَلِكُلِّ شيءٍ إِذا مَـا تَمَّ نُقصَانُ

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

I- باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، الجزائر.

2- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة، دون طبعة عمان، 2000.

3- أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006.

4- أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، 1990.

5- أحمد فريد وسهير محمد، **السياسة النقدية**، موسوعة شباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية 2000.

6- أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، بدون طبعة، القاهرة، 2001.

7- أسامة قدور: **جغر افية التجارة الدولية**، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989.

8- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، عربية للطباعة والنشر الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

9- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

10- بول ساموبلسون وآخرون، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الدار الاهلية للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2001

11- جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

12- جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي من المز ايا لنسبية إلى التبادل اللامتكافئ**، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992.

13- حسن عبد القادر صالح: **مدخل إلى جغر افية الصناعة**، دار الشرق، عمان، 1985.

14- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.

15- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996.

16- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2006.

17- رشاد العطار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

18- رضا العدل، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996.

19- رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1991.

20- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.

21- رفعت المحجوب، **المالية العامة**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990.

22- زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1994.

23- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، مصر، 2004.

24- سالم توفيق النجفي، **موروثات القرن العشرين: مقاربات اقتصادية**، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2001

25- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، القاهرة – مصر، دار النهضة العربية، 2002م.

26- سامي عفيفي حاتم، ال**اتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2005.

27- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، القاهرة، الدار المصرية، 2005 .

28- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1993م.

29- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

30- سليمان المنذري، **الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية**، مكتبة مدلولي، دون طبعة، القاهرة، دون تاريخ.

31- سمير أمين، **الاقتصاد العربي المعاصر**، تعريب : غسان إدريس، دار الحقائق، بيروت، ط 1، 1984.

32- سمير أمين، **التطور اللا متكافئ**، دار الطليعة، بيروت، 1980 .

33- سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، 2009.

34- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، منشورات الحلبي، دون طبعة، لبنان، 2006.

35- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، 2000.

36- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التوزيع العادي للدخول في التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم)**، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، 1993.

37- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015م

38- صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)-السوق العربية المشتركة (الو اقع والطموح)**، عالم الكتب، القاهرة، 2003م.

39- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 1999.

40- طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

41- عادل أحمد حشيش: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.

42- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، مصر، 2000.

43- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003..

44- عبد الرحمان صبري، **"منطقة التجارة العربية بين الو اقع والطموح"**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، سبتمبر 2001.

45- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية تقييمية»**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.

46- عبد المطلب عبد الحميد – **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000.

47- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الو اقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

48- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

49- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

50- عبد المعطي رضا ارشيد وآخرون، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،1999.

51- عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين شمس، دون طبعة، القاهرة، 1998.

52- عبد الوهاب حميد رشيد: **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984.

53- علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

54- علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1989.

55- علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة.ط2015 م.

56- علي كنعنان، **اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية**، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية، 1997.

57- علي كنعنان، **المالية العامة والإصلاح المالي**، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003.

58- غازي عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب، الطبعة الثانية، باتنة، 1986.

59- فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، منشورات دار الأديب، وهران

60- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية، القاهرة،2005.

61- فؤاد محمد الصقار، **جغر افية التجارة الدولية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة 3، 1997.

62- فوزي عطوي، **المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، لبنان،2003.

63- مايكل أبدجمان (ترجمة وتعريب د/ محمد إبراهيم منصور) **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1988.

64- مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

65- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، 1999.

66- محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الإسكندرية-مصر، الدار الجامعية، 2009.

67- محمد باهر عتلم، **المالية العامة وأدواتها الفنية و آثارها الاقتصادية**، مكتبة الآداب، دون طبعة، مصر، 1998.

68- محمد حسين الوادي، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر، دون طبعة، عمان، 2000.

69- محمد رفعت طاقة وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، إثراء للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.

70- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة، بيروت، دون تاريخ

71- محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون طبعة، مصر، 2006.

72- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، بدون طبعة، القاهرة، 2000.

73- محمد محمود الإمام، **العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، بدون طبعة، القاهرة، 2001م.

74- محمود بيبيلي، سياسات الاتفاقيات **التجاريةالإقليمية**، المركز الوطني لليساسات الزراعية دمشق سوريا، أفريل، 2008.

75- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2000.

76- مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر ، بدون طبعة، 2008.

77- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، دون طبعة، الوادي، 2007.

78- ناظم محمد نوري الشمري، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010.

79- ناظم محمود نور الشمري، محمد موسى الشروف، **علم الاقتصاد**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

80- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

81- نصر حمود فهد مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

82- **نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990.

83- **نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية**، دروس في قانون الاعمال الدولي، الجزء الأول، بدون دار النشر وبلد النشر، 1999.

84- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

85- يحي عبد الغني أبو الفتوح، **تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، الإدارة العامة، المجلد 42، العدد الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2002.

86- يسرى مهدي السامراتي، زكرياء مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، مطابع إيديتار، دون طبعة، إيطاليا، دون سنة نشر.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية (دراسات غير منشورة):

87- بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، الجزائر، نوفمبر 2005.

88- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005.

89- سليمان بلعور، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، فرع إدارة الأعمال، الجزائر، 2008-2009.

90- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.

91- عبد الله بالوناس، **الاقتصادي الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.

92- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006-2007.

93- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية **الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

94- فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014.

95- محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، الجزائر، 2007- 2008.

96- محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل المغاربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، الجزائر، 2005.

97- يسرى فاروق داود بطرس، **إمكانيات استغلال المزايا النسبية في دعم التكامل السلعي للدول العربية في إطار السوق العربية المشتركة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

98- يوسف بيبي، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007.

ثالثا: قائمة الدوريات والنشريات:

99- عبد الرحمان التيشوري، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368 بتاريخ 2005/11/04.

100- عن نور الدين جوادي، **ظاهرة «الاحتباس التجاري» مأزق اقتصادي عربي ... يعكر احتفالات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»** بانضمام عضوها الثامن عشر .الجزائر ،. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010،

101- مولة عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262 / ديسمبر 2000.

رابعاً: التقارير:

102- إضاءات مالية ومصرفية. **التجارة الخارجية**، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 12 السلسلة الثامنة، 2016.

103- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org،

104- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، **مركز المعلومات، إدارة الإحصاء**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org،

105- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، الجداول الإحصائية لسنة 2018 .

106- تقرير المرصد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي .

107- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org.

108- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org.

109- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2018، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال سنة 2009،.

110- محمد العسومي، **تقرير المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، توقعات خليجية لعام 2018**، متاح على الموقع الإلكتروني: futureuae.com/ar/Mainpage/Item ،

خامسا: المؤتمرات والملتقيات والندوات

111- بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط 19/17 أفريل 2007.

112- رحمان حسن علي،**المتغيرات الدولية و آفاق التكامل الاقتصادي العربي** المؤتمر العلمي الأول حول إقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية 22-2003/07/24،عمان.

113- صلاح الصيعري وأحمد البكر، **الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي** -ورقة عمل-، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016.

114- عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية**، الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورو متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة 2002 .

II- المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب بالفرنسية

livres:

*115- Andrew HARRISON, Ertugrul DALKIRAN, Ena ELSEY , **Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe**, Traduction de la 1er édition de l'anglais par Siméon FONGANG, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004.*

*116- Bernard Remiche et autres, **le commerce international entre Bi-et Multilateralisme**, édition Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010, .*

117-** Christine Ammer & Dean. S. Ammer, **Dictionary of business and

*118- 'Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, **le commerce international-theorie, politique et perspective industrielles**, 3eme édition, presse de l'université de Québec, 2006, .*

*119- Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Dound, Paris, 2002.*

*120- Jean François Mittaine, François prqueral, **Les unions économiques régionnales**, Amand-colin, Paris, 1999.*

121- *Jean-Pierre FAUGERE, **Economie Européenne**, Editions Dalloz : Presses Sciences Po., 1999.*

122- *LASARY.**le commerce international a la portée de tous**. Ouvrage imprime a compte d'auteur. 2005.*

123- *Michael Rainelli, **le commerce international**, 9eme édition, édition la découverte, Paris, 2003 .*

124- *Michel Deppler, **Au délai de l'intégration, revue de finance et développement**, volume 41, N°2, Washington, Juin 2004.*

125- *Miroslow U. Jovanovic and richard G.N Lipsey, **International Economic Integration "limits and prospects"**, second London, rontledge, 1998.*

126- *Mourice Duverger, **Finances publiques**, P.U.F, Paris, 1971.*

127- *Paul Krugman et Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 7ème édition, Pearson education-France, 20(8).*

128- *Yadwiya Forowicz, **Economic International à l'heure des grandes transformation**, Beau chemin, Canada, 1998.*

books: ***ثانيا : باللغة الإنجليزية***

129- *Carle Walsh, **Monetary and policy**, 3rd edition, Massachusetts Institute of technology, 2010.*

130- *Dominick Salvator, **international economics**, tenth edition, John Wiley and Sons, Singapore, 2011.*

131- *Murray Gibbs, trade policy, **United Nations, department of economic and social affairs (UNDESA)**, New York, 2007.*

132- *Robert J.Carbraugh, **international economics**, 12th edition, South-Western Cengage learning, USA, 2017.*

Report:

133- *A world bank group population for the world golf cooperation council Economies,*

134- *International Montary Fund, **World Economic Outlook**, Database, 2016*

135- *International Montary Fund, **World Economic Outlook**, Database, 2018*

136- *International Montary Fund, **World Economic Outlook**, Database, 2019*

137- *Mary E. Burfishert, Sherman Robinson, Sherman Robinson, Regionalism: Old and New, **Theory and Practice, Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO**, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003.*

مو اقع إلكترونية:

138- *http://etudiantz.net/vb/t10317.html*
139- *http://etudiantz.net/vb/t10317.html.*
140- *http://www.ohewar.org/debat ،*
141- *http://www.uabonline.org/ar/research/economic.*
142- *www.ifpri.org/pubs/confpapers*
143- *http/www.alewar.org/debat .*
144- *futureuae.com/ar/Mainpage/Item*
145- *www.dhaman.org .*
146- *www.gcc-sg.org ،*
147- *http://www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Jul_2016_Foreign_Trade_1312.*

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكروعرفان الإهداء المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال قائمة المصطلحات الاساسية ملخص الدراسة	
مقدمة	أ- و
الإشكالية العامة	أ
الفرضيات	ب
دو افع اختيار الموضوع	ب
أهمية الدراسة	ج
اهداف الدراسة	ج
حدود الدراسة	ج
دراسات السابقة	ج
منهج الدراسة	هـ
هيكل الدراسة	و
صعوبات الدراسة	و
تمهيد الفصل سياسة التجارة الخارجية ... تأصيل نظري	93-8
تمهيد	8
المبحث الأول عموميات حول سياسة التجارة الخارجية	9
المطلب الأول مفهوم التجارة الخارجية	9
1. مفهوم التجارة الخارجية	10
1.1. تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	10
2-1. الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية (الدولية)	13
1-2-1. التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية	13
2-2-1. اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا	13
3-2-1. قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال	14
4-2-1. تمايز النظم النقدية	15
5-2-1. عوامل أخرى	15

2. أسباب قيام التجارة الخارجية	17
المطلب الثاني أهمية التجارة الخارجية وأهدافها	18
1-أهمية التجارة الخارجية	19
1-1. المجال الاقتصادي	19
1-2. المجال الاجتماعي	19
1-3. المجال السياسي	20
2-الأهداف الأساسية للتجارة الدولية	21
3-مراحل تطور التجارة الدولية	22
4-مؤشرات التجارة الخارجية	22
4-1. الميزان التجاري	22
4-2. درجة الانكشاف الاقتصادي	23
4-3. معدل التبدل التجاري:	23
4-4. بنية الصادرات وتوزعها الجغرافي	24
4-5. بنية الواردات وتوزعها الجغرافي	25
المبحث الثاني نظريات التجارة الخارجية	27
المطلب الأول النظريات الكلاسيكية	27
1- نظرية المزايا المطلقة	27
2- نظرية الميزة (التكاليف) النسبية دافيد ريكاردو	31
3-نظرية ماركيتيلية	34
المطلب الثاني النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للتجارة الخارجية	35
1- نظرية تعادل اسعارعوامل الإنتاج (ساموبلسون)	38
2- نظرية ريبزنسكي	39
3- نظرية جون هيكس	39
المبحث الثالث أدوات السياسة الاقتصادية	41
المطلب الأول مفهوم السياسة الاقتصادية	41
1-تعريفات السياسة الاقتصادية	41
2-أنواع السياسة الاقتصادية	42
1.2. السياسة الاقتصادية الظرفية	43
1.1.2. سياسة الاستقرار	43
2.1.2. سياسة الإنعاش	43

3.1.2. سياسة الإنكماش	43
4.1.2. سياسة التوقف ثم الذهاب	44
3-اهداف السياسة الاقتصادية	44
المطلب الثاني أدوات السياسة الاقتصادية	45
1-السياسة المالية	46
1-1. تعريف السياسة المالية	47
2-1. أدوات السياسة المالية	47
1-2-1. النفقات العامة	48
أ- مفهوم النفقات العامة (الإنفاق الحكومي)	48
1-2-2.الإيرادات العامة:	50
1-2-3. الموازنة العامة	52
2-السياسة النقدية	53
1-2. تعاريف السياسة النقدية وأهدافها	54
1-1-2. تعريف السياسة النقدية	54
2-1-2. أهداف السياسة النقدية	55
2-2. أدوات السياسة النقدية	56
1-2-2. أدوات الرقابة الكمية	57
2-2-2. أدوات الرقابة النوعية (الكيفية) والأدوات المباشرة	57
3-2. السياسة النقدية وعلاج التضخم والانكماش	58
1-3-2. السياسة النقدية وعلاج التضخم	60
2-3-2. السياسة النقدية وعلاج الإنكماش	61
3-السياسة الاستثمارية	62
1-3-التعريف بسياسات الاستثماروأهدافها	62
2-3- العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار	63
3-3-نظريات الاستثماروسياسات الاستثمار	64
4-3- العلاقة بين أهداف سياسات الاستثماروميعاييرتقييم الاستثمارعلى المستوى القومي	66
1-4-معيار القيمة المضافة	67
2-4-معيار التوظف	67
3-4 -معياردعم ميزان المدفوعات	68
5- السياسة التجارية	69

المبحث الرابع السياسة التجارية	70
المطلب الأول ماهية السياسة التجارية، أنواعها وأهدافها	70
1- تعريف السياسة التجارية	71
2. أنواع السياسات التجارية	72
2-1-السياسة التجارية الحرة	72
2-2-السياسة التجارية الحمائية	74
1- حجة قواعد التبادل	75
2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف	77
3. أهداف سياسات التجارة الدولية	77
3-1-الأهداف الاقتصادية	77
3-2-الأهداف الاجتماعية	78
3-3-الأهداف السياسية والاستراتيجية	78
4-أدوات السياسة التجارية	78
4-1. أدوات السياسة التجارية الحمائية	78
4-2. أدوات سياسة حرية التجارة الدولية	80
5-أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية	81
5-1-الضرائب والرسوم الجمركية	81
5-2- الإعانات والدعم	82
1-الإعانات المباشرة	83
2-الإعانات غير المباشرة	83
5-3-نظام الحصص وتراخيص الاستيراد	83
5-4-الاتفاقيات التجارية	84
المطلب الثاني السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات	84
المطلب الثالث علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية و اتجاهات التجارة الدولية	86
1-علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية	86
1-1-النظام الرأسمالي	86
1-2-النظام الاشتراكي	88
1-3- النظام الإسلامي	88
2-التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات	89
2-1-مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية	89

2-2-التجارة البينية للشركات المتعددة الجنسيات	90
2-3- التصدير المباشر مقابل الاستثمار المباشر أو عن طريق منح رخصة الإنتاج	90
خلاصة الفصل	93
الفصل الثاني التكامل الاقتصادي العربي ... قراءة في المدلول	146-95
تمهيد	95
المبحث الأول :عموميات حول التكامل الاقتصادي	96
1. مفهوم التعاون الاقتصادي	96
2. تعريف التكتل الاقتصادي	97
3. مفهوم التكامل الاقتصادي	97
4. أهداف التكامل الاقتصادي ومراحله	101
1. أهداف التكامل الاقتصادي	101
1.1. بالنسبة للدول الصناعية	101
2.1. أما بالنسبة للدول النامية	101
المطلب الثاني مراحل وشروط التكامل الاقتصادي	102
1-مراحل التكامل الاقتصادي	102
1-1. إتفاقية التجارة التفضيلية	102
2-1. منطقة التجارة الحرة	103
3-1. الاتحاد الجمركي	103
4-1. السوق المشتركة	104
5-1. الاتحاد الاقتصادي	104
6-1. الاتحاد النقدي	105
7-1. الاتحاد الاقتصادي الكامل «التام»	106
المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي وأهم التجارب الرائدة في العالم	107
1- شروط التكامل الاقتصادي	107
2-1- التقارب الجغرافي	107
3-1- الإرادة السياسية	108
4-1- وجود العجز والفائض	108
5-1- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل	108
6-1- توفر وسائل النقل والاتصال	108
7-1- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية	109

1-8- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية	109
2- أهم التجارب الرائدة في العالم	109
المبحث الثاني :نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي العربي	114
المطلب الأول قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية العربية	114
المطلب الثاني دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي العربي	116
1. عموميات حول الوطن العربي	116
2. مفهوم التكامل الاقتصادي العربي	118
3- دوافع قيام التكامل الاقتصادي العربي	119
1-3. الدوافع الاقتصادية	119
2-3. الدوافع السياسية	119
المطلب الثالث محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي	120
1-محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي	120
1-1. ميثاق جامعة الدول العربية	120
2-1. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي	120
3-1. إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت	121
4-1. إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية	122
5-1. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية	122
2-السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية	123
1-2. السوق العربية المشتركة	123
2-2. اتفاقية تسييروتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	124
3-2. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	124
3- محاولات وجهود التكامل الإقليمي العربي	125
1-3. تجمعات وادي النيل	126
2-3. اتحاد المغرب العربي	126
3-3. مجلس التعاون الخليجي	127
المبحث الثالث :تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي ومتطلبات تفعيله	129
المطلب الأول تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي	129
1. مظاهر النجاح في مسار التكامل الاقتصادي العربي	129
1.1. إنشاء مشروعات عربية مشتركة	129
2.1. تدفق العون الإنمائي العربي	130

2. إشكالات التكامل العربي ومظاهر الإخفاق	130
2. 1. إشكالية عدم تجانس اقتصاديات أطراف التكامل	131
2. 2. إشكالية الاستقطاب التجاري الجواري	132
2. 3 إشكالية الارتباط باتفاقيات الإقليمية الجديدة والمنظمة العالمية للتجارة	133
2. 4 إشكالية الاستقطاب التجاري الخارجي	135
2. 5 إشكالية الاحتباس الهيكلي في التجارة العربية	136
المطلب الثاني العقبات التي تواجه مسار التكامل الاقتصادي العربي	137
1. مشكلة الإرادة السياسية	137
2. تعارض الأنظمة الاقتصادية وعدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية	138
3. الاختلالات والتناقضات في الهياكل الاقتصادية	138
4. ضعف الاستثمارات العربية البينية وعدم توسعها	138
5. الارتباط الشديد بين الأنظمة المالية والنقدية العربية والأسواق المالية والنقدية العالمية	139
6. ضآلة مساهمة القطاع الخاص	139
7. التكتلات الإقليمية الجزيئية داخل التكامل الاقتصادي العربي	140
8. الاختلاف في الموارد والإمكانات المتاحة لدى الدول العربية	140
9. نقص المؤسسات الداعمة للاستثمار	140
10. ضعف الاهتمام بنشاط البحث	141
11. هجرة الأموال العربية	141
المطلب الثالث مدى ملائمة التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي	141
1. مدخل التبادل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي	141
2. متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي العربي	143
1.2. على الصعيد المحلي	143
2.2. على الصعيد الإقليمي	143
خلاصة الفصل	146
الفصل الثالث التكامل الاقتصادي العربي ... قراءة في المدلول	216-148
تمهيد	148
المبحث الأول تطور التجربة التكاملية الخليجية	149
المطلب الأول نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي	149
1. أسباب وأهداف إنشاء المجلس	149

2. الهيكل التنظيمي للمجلس	150
1.2. المجلس الأعلى	151
2.2. المجلس الوزاري	151
3.2. الأمانة العامة	152
3. معوقات التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجي	152
1.3. المعوقات الداخلية	152
2.3. المعوقات الخارجية	152
المطلب الثاني إنجازات مجلس التعاون الخليجي	153
1. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة	153
2. إقامة منطقة التجارة الحرة (1983-2002)	154
3. قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس (جانفي 2003)	154
4. السوق المشتركة	156
5. جانب توحيد السياسات الاقتصادية	157
6. الاتحاد النقدي	159
7. المشاريع المشتركة	160
المطلب الثالث علاقة مجلس التعاون الخليجي ببعض التكتلات الأخرى	163
1. المفاوضات مع الدول العربية	163
2. مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي	164
2-1-تنفيذ الاتفاقية الإطارية	165
2-2-المفاوضات التجارية	165
3. مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "إفتا"	166
4. مفاوضات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"	167
المبحث الثاني :أهم المؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية	168
المطلب الأول النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	168
المطلب الثاني مؤشر سياسة التوازن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	172
المطلب الثالث مؤشر سياسة التوازن الخارجي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	174
المطلب الرابع مؤشر السياسة النقدية (معدلات التضخم)	176
المطلب الخامس أسعار الصرف	179
المبحث الثالث تقييم السياسات التجارية لدول مجلس التعاون الخليج العربية	180
المطلب الأول مؤشر السياسة المالية	181

1-النفقات والإيرادات العامة:	181
2-الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي	185
المطلب الثاني مؤشر السياسة النقدية	185
1. سعر الصرف	185
2. العملات المربوطة بعملات أخرى أمر حيوي للإستقرار	186
1.2 عملات دول مجلس التعاون الخليجي	186
2. التضخم	192
المطلب الثالث مؤشر السياسة التجارية	193
1-الصادرات	193
2. الواردات	196
3-ميزان المدفوعات	198
1. الناتج المحلي الإجمالي	206
2. إجمالي الاستثمارات	206
3. فجوة الموارد	207
4. الاستثمار الأجنبي المباشر، في دول مجلس التعاون الخليجي العربي	208
5-مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي	210
6-إجمالي المشاريع الاستثمارية البينية	212
7- المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب التوزيع القطاعي	213
8- العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر	213
خلاصة الفصل	216
الخاتمة	218
تقييم النتائج	219
التوصيات	222
آفاق البحث	222
قائمة المصادر والمراجع	
الفهرس	
الملاحق	

الملاحـق

الملحق رقم 01: جدول يوضح معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017/2016)

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الأردن	2.0	2.3	3.0	3.7	-0.8	-0.3	3.0	3.7
الامارات	3.0	0.5	-2.6	10.2	2.8	-0.3	-2.6	10.2
البحرين	3.2	3.2	3.3	9.8	-0.7	-2.3	3.3	9.8
تونس	1.0	1.9	6.8	5.9	-0.3	0.6	-2.4	-6.0
الجزائر	3.3	2.0	4.2	8.6	1.1	-0.3	-4.4	7.2
جيبوتي	6.5	6.7	4.5	7.0	3.7	4.0	4.5	7.0
السعودية	1.7	-0.9	-1.4	6.5	-0.6	-3.5	-1.4	6.5
السودان	3.5	3.2	22.0	23.4	0.4	0.1	15.8	9.8
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	9.4	1.0	2.1	10.9	6.7	-1.6	0.8	10.7
عمان	1.8	-0.3	-3.0	8.0	-4.3	-3.6	-3.0	8.0
فلسطين	4.7	3.2	5.9	8.0	1.8	0.3	5.9	8.0
قطر	2.2	2.1	-7.4	9.9	-5.2	-2.4	-7.4	9.9
القمر	2.2	2.5	4.5	5.0	-0.2	0.1	-1.8	7.2
الكويت	2.9	-3.5	-4.1	9.7	-1.9	-6.2	-4.6	9.3
لبنان	2.0	1.2	3.0	3.5	1.9	1.1	3.0	3.5
ليبيا	-7.4	70.8	11.5	31.7	-10.6	67.6	10.9	31.2
مصر	4.3	4.2	10.9	28.1	1.8	2.0	-15.1	-27.6
المغرب	1.1	4.1	2.6	4.9	0.1	3.0	2.1	6.2
موريتانيا	1.6	3.2	3.8	-1.8	-0.8	0.8	-4.3	-3.7
اليمن	-34.3	-13.8	-17.3	-1.7	-37.2	-16.7	-25.3	-24.1

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقديرات من المؤسسات المُعدة للتقرير.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص:23.

الملحق رقم 02: تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية (2007-2017)

الوحدة: النسبة المئوية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1	15.5	18.5
الإمارات	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.6	1.7
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3	15.3	15.4	15.5	15.5
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.4	11.7
السعودية	5.8	5.2	5.4	5.3	5.8	5.5	5.6	5.7	5.6	5.7	5.8
سورية	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0	35.0	40.0	50.0	50.0	50.0
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.9	26.9	27.9
قطر	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4	0.7	0.1
الكويت	2.0	2.5	2.5	2.5	2.6	2.7	2.7	2.9	2.2	2.2	2.2
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0	13.1	13.4	12.8	13.2	11.9
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2	9.9	9.7	9.9	10.2
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	18.0	17.4	...	...	70.0	70.0

* بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشمل معدلات البطالة المواطنين وغير المواطنين.

المصدر: الملحق (18/2) وتقديرات معدّي التقرير بناءً على مصادر وطنية رسمية وبيانات دولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص:23.

الملحق رقم 03: المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية

خلال الفترة من 2003 إلى 2018

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
مصر	1,060	235,971	285,739	738
السعودية	1,561	179,714	174,830	1,104
الإمارات	5,202	171,193	434,610	4,245
دولة قطر	838	91,524	93,847	694
الجزائر	439	75,400	116,911	356
سلطنة عمان	665	75,162	108,496	470
المغرب	1,049	71,892	274,627	812
العراق	342	64,661	50,021	261
الأردن	369	48,093	69,639	289
البحرين	706	36,434	89,441	566
ليبيا	162	32,703	33,152	150
سوريا	167	28,366	40,961	138
تونس	447	28,127	108,280	364
لبنان	260	15,604	39,883	229
اليمن	53	13,714	14,398	49
الكويت	391	13,341	43,308	308
السودان	73	8,921	16,839	59
موريتانيا	33	5,443	8,162	29
جيبوتي	32	5,183	5,470	30
فلسطين	17	1,341	3,538	11
الصومال	21	1,113	1,742	19
جزر القمر	7	161	336	4
الإجمالي	13,894	1,204,061	2,014,230	

المصدر: FDI Markets

الملحق رقم 04: رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2014-2020)

الوحدة: النسبة المئوية

	رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)						
	2014	*2015	2016	2017	*2018	**2019	**2020
السعودية	-2.11	-14.81	-12.86	-9.24	-4.68	-4.39	-4.51
الإمارات	-5.47	-8.21	-3.08	-1.80	0.50	-0.53	-1.49
قطـــر	17.56	-0.94	-9.03	-4.66	-4.11	-0.58	1.99
الكـويت	2.20	-17.33	-17.90	-13.36	-18.15	-16.85	-15.24
عمـــان	-1.15	-25.45	-20.90	-13.96	-9.23	-8.42	-4.51
البحـرين	-3.63	-12.96	-13.48	-10.03	-9.27	-3.26	-2.60
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**0.55**	**-11.85**	**-10.37**	**-7.14**	**-4.48**	**-3.75**	**-3.53**
الجـزائر	-6.54	-13.36	-13.04	-6.64	-9.95	-8.96	-4.14
العـراق	-9.93	-2.02	-6.43	0.86	10.24	-7.74	-14.43
اليـــمن	-8.00	-10.50	-7.80	-5.70	-6.00	-6.60	-8.40
ليبيـــا	-39.76	-127.40	-82.32	-24.21	-11.69	-26.47	-33.89
الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون	**-3.12**	**-14.35**	**-12.89**	**-4.45**	**-11.87**	**-9.91**	**-12.12**
الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط	**-0.33**	**-12.41**	**-10.92**	**-6.54**	**-6.17**	**-5.20**	**-5.58**
مصـــر	-12.76	-13.35	-13.76	-10.74	-9.81	-7.51	-6.90
المغرب	-3.44	-4.91	-4.81	-4.03	-4.54	-4.24	-3.70
السودان	-0.98	-1.29	-1.70	-4.67	-3.86	-3.07	-2.11
تونـــس	-4.59	-2.13	-5.95	-6.18	-4.91	-4.46	-3.31
لبنـــان	-6.16	-8.88	-9.60	-6.93	-11.08	-12.21	-12.58
الأردن	-2.30	-3.50	-3.20	-2.60	-2.40	-2.06	-1.80
فلسطين***	-6.40	-5.60	-2.40	-2.70	-3.30	-3.50	-4.00
موريتانيا	-0.33	-0.34	-0.01	0.32	0.02	-1.46	0.07
الدول العربية المستوردة للنفط	**-7.80**	**-8.77**	**-9.62**	**-7.38**	**-7.79**	**-6.79**	**-6.43**
إجمالي الدول العربية	**-1.99**	**-11.44**	**-10.58**	**-6.72**	**-6.50**	**-5.54**	**-5.77**

* بيانات أولية. ** توقعات . *** الرصيد قبل المنح والمساعدات.

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص:27.

الملحق رقم 05: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 2000و 2005 و (2010-2017)

الوحدة: النسبة المئوية

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	الدول العربية
3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	4.5	4.2	5.0	3.5	0.7	الأردن
2.0	1.9	4.1	2.3	1.1	0.7	0.9	0.9	6.2	1.3	الإمارات
1.4	2.8	1.8	2.7	3.3	2.8	-0.4	2.0	2.6	-0.7	البحرين
5.3	3.7	4.9	4.9	5.8	5.1	3.5	4.4	1.4	2.8	تونس
5.9	6.4	4.8	2.9	3.2	8.9	4.5	3.9	1.4	0.3	الجزائر
2.0	2.0	2.2	2.9	2.4	3.7	5.1	4.0	3.1	2.0	جيبوتي
-0.8	3.5	2.2	2.7	3.5	2.9	3.7	3.8	0.5	-1.1	السعودية
32.5	17.8	16.9	36.9	36.5	31.9	18.1	13.0	8.5	8.0	السودان
...	...	...	...	...	...	...	4.9	7.8	-0.6	سورية
0.2	0.5	1.4	2.2	1.9	6.1	5.6	2.4	37.0	5.0	العراق
1.6	1.1	0.1	1.0	1.2	2.9	4.0	3.2	1.9	-1.2	عمان
0.2	-0.2	1.4	1.7	1.7	2.8	2.9	3.7	3.5	2.8	فلسطين
0.4	2.7	1.7	3.4	3.2	2.3	1.9	-2.4	8.8	1.7	قطر
2.2	2.2	1.3	1.5	1.6	5.9	2.2	3.9	3.0	5.9	القمر
1.5	3.5	3.7	3.1	2.7	3.2	4.9	4.5	4.1	1.6	الكويت
4.5	0.0	-2.0	1.0	3.0	6.0	5.5	5.1	-0.7	-0.4	لبنان
28.5	22.7	9.8	2.4	2.6	6.1	15.9	2.5	2.7	-2.9	ليبيا
29.5	10.2	10.9	10.1	9.5	7.1	10.1	11.7	8.8	2.8	مصر
0.7	1.6	1.6	0.4	1.9	1.3	0.9	0.9	1.0	1.9	المغرب
2.5	0.7	0.5	3.5	4.1	5.0	5.6	6.3	12.1	3.3	موريتانيا
16.1	17.6	29.6	8.0	11.0	9.9	19.5	11.2	9.9	11.0	اليمن
7.5	**5.0**	**4.8**	**4.8**	**5.3**	**6.0**	**5.9**	**4.5**	**6.1**	**2.1**	متوسط الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018.

الملحق رقم 06: قرار مجلس الوزراء رقم (201) وتاريخ: 1427/8/11 هـ

إن مجلس الوزراء بعد الإطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم 4210/ب وتاريخ 1427/1/29هـ، المشتملة على برقية معالي وزير التجارة والصناعة رقم 65/م وتاريخ 1427/1/24هـ في شأن طلب معاليه إصدار القرار التنفيذي اللازم لمشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون، المعتمد بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (السادسة والعشرين) المنعقدة في مدينة (أبو ظبي) يومي 16 و 1426/11/17 هـ.

وبعد الإطلاع على مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون المشار إليه.

وبعد الإطلاع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصدقة بالمرسوم الملكي رقم (م/58) وتاريخ 1424/8/15 هـ.

وبعد الإطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (14) وتاريخ 1417/1/15 هـ.

وبعد الإطلاع على المحضر رقم (159) وتاريخ 1427/4/18 هـ، والمذكرة رقم (203) وتاريخ 1427/5/14 هـ، المعدين في هيئة الخبراء.

وبعد الإطلاع على مذكرة هيئة الخبراء رقم (318) وتاريخ 1427/7/22هـ ورقم (520) وتاريخ 1427/7/27هـ.

يقرر

قيام الجهات المختصة باتخاذ ما يلزم لتطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر في دورته (السادسة والعشرين) المنعقدة في مدينة (أبو ظبي) يومي 16 و 1426/11/17 هـ، في شأن مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بحسب الصيغة المرافقة.

مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون

بناءً على قرار المجلس الأعلى في دورته (23) التي عقدت في مدينة الدوحة بدولة قطر في ديسمبر 2002م، بشأن "توحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية والتجارية"والذي نص على أن: "تكلف لجنة التعاون التجاري بوضع سياسة تجارية موحدة لدول المجلس ترفع إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة، وتكلف الأمانة العامة بتنفيذ هذه السياسة بالتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء وذلك بعد اعتمادها من المجلس الأعلى".

واستناداً إلى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في الدورة (22) في مدينة مسقط بسلطنة عمان في ديسمبر 2001م، والتي وضعت أسس العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس وبينها وبين العالم الخارجي، بما في ذلك توحيد سياستها الاقتصادية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، وتعزيز اقتصادها في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وذلك في ضوء الاتجاه العالمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية وتعزيز القائم منها، مما يجعل من اللازم تبني سياسة تجارية موحدة لدول مجلس التعاون في تعاملها مع الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وبناءً على ما نصت عليه المادة (1) من الاتفاقية الاقتصادية بشأن الاتحاد الجمركي، والمادة (2) بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية، والمادة (5) بشأن البيئة الاستثمارية، وما نصت عليه قرارات المجلس الأعلى حول أهمية التحرك الجماعي تجاه شركاء دول المجلس التجاريين وانتهاج إستراتيجية موحدة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول والمجموعات والمنظمات الاقتصادية الدولية.

فقد تم الاتفاق على السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس على النحو التالي:

أولاً: أهداف السياسة التجارية الموحدة

تسعى السياسة التجارية الموحدة لمجلس التعاون إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بحيث تتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة.
2. تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس.
3. زيادة القدرة التنافسية لصادرات دول المجلس.
4. تحسين شروط نفاذ صادرات دول المجلس إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك العمل على تخفيض الرسوم الجمركية التي تخضع لها، وإزالة القيود غير الجمركية المفروضة عليها.
5. تشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية وحماية الأسواق المحلية بما يتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الاقتصادية الدولية.
6. تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات.
7. تتبنى دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تعمل على توحيد القوانين والإجراءات التجارية والاقتصادية المطبقة من قبل الدول الأعضاء، وتعمل هذه السياسة على تسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل، وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.

ثانياً: أسس السياسة التجارية الموحدة

تقوم السياسة التجارية الموحدة لمجلس التعاون على الأسس والمبادئ التالية:

1. تعمل دول المجلس كمجموعة اقتصادية واحدة أمام العالم الخارجي.
2. يتم التبادل التجاري بين دول المجلس والعالم الخارجي وفق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكامها واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
3. مراجعة الاتفاقيات التجارية التي سبق إبرامها قبل إقرار هذه السياسة من قبل أي من الدول الأعضاء ومعالجتها بما يتفق مع أحكامها.
4. تقوم دول المجلس بالتفاوض بصفة جماعية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى بشأن الاتفاقيات والتسهيلات التجارية، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة.
5. يراعى عند اقتراح أي اتفاقية تجارية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى أن يحقق الاتفاق فوائد ملموسة لدول المجلس، وألا يلحق الضرر باقتصادها، وأن تكون المعاملة متوازنة بين أطراف الاتفاق.
6. تعطى الأولوية في الاتفاقات التجارية بين دول المجلس والعالم الخارجي لتنمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية في دول المجلس، وتنمية القوى البشرية والقدرات الفنية فيها، ونقل التقنية إليها وتوطينها، ودعم صادراتها، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات دول المجلس وإزالة القيود والإجراءات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من نفاذها إلى الأسواق الخارجية.
7. وضع الآليات العملية اللازمة لدعم تعاون غرف التجارة والصناعة مع نظيراتها في الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.
8. الالتزام بمبدأ الشفافية في تطبيق السياسة التجارية بين دول المجلس والقرارات التنفيذية لها.

ثالثاً: آليات تطبيق السياسة التجارية الموحدة

1. تكلف لجنة التعاون التجاري ولجنة التعاون الصناعي خلال مدة أقصاها نهاية عام 2006م بالاتفاق على آلية موحدة لتشجيع المنتجات الوطنية في دول المجلس والدفاع عنها بصفة جماعية، واقتراح قوانين إلزامية موحدة لتحقيق ذلك، بما في ذلك القوانين التالية:

أ- قانون موحد لتشجيع الصناعة الوطنية في دول المجلس.

ب- قانون لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية.

ج- قانون موحد للمنافسة غير المشروعة وحماية الأسرار التجارية.

2. تقوم الدول الأعضاء بتبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع، وإلى أن يتم توحيد المواصفات والمقاييس يتم العمل وفق مبدأ" الاعتراف المتبادل "بالمواصفات والمقاييس الوطنية وبإجراءات الاستيراد المعمول بها في أي دولة عضو.

3. تعمل لجنة التعاون التجاري على وضع الآليات العملية اللازمة لدعم تعاون غرف التجارة والصناعة مع نظيراتها في الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

4. تقوم الدول الأعضاء قبل نهاية عام 2006 م بوضع آليات عملية للتعامل مع السلع الأجنبية التي لم يتم وضع مواصفات ومقاييس خليجية أو وطنية لها.

5. يتم إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تم إبرامها قبل إقرار هذه السياسة، بحيث يتم ضم دول المجلس الأخرى إليها.

6. مراجعة القوانين (الأنظمة) والإجراءات التجارية المطبقة في الدول الأعضاء والأنظمة الاسترشادية، وذلك بهدف استكمال صياغة قوانين (أنظمة) تجارية موحدة تطبق فيما بينها وفق جدول زمني محدد.

وضع آليات موحدة لتطبيق القوانين (الأنظمة) والإجراءات التجارية في الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بهدف تطويرها وتوحيدها.

8. تشكل لجنة على مستوى المجلس تسمى " لجنة السياسة التجارية الموحدة " تضم ممثلين من وزارات التجارة و وزارات المال والاقتصاد، وللجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لأداء مهامها . ويكون من مهام اللجنة في إطار تنفيذ هذه السياسة ما يلي:

أ- اقتراح الإجراءات اللازمة لتوحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي المنصوص عليها في المادة (2) من الاتفاقية الاقتصادية، في ضوء الأهداف والأسس المشار إليها أعلاه، لإقرارها في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2006م.

ب- اقتراح ومراجعة الإجراءات اللازمة لتوحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير المنصوص عليها في المادة (2) من الاتفاقية الاقتصادية بالتنسيق مع اللجان ذات العلاقة، لإقرارها في موعد لا يتجاوز نهاية العام 2007م.

ج- اقتراح الإجراءات اللازمة لتطبيق السياسة التجارية الموحدة لمجلس التعاون.

د- وضع الآليات اللازمة للدفاع بصفة جماعية عن المنتجات الوطنية ضد الإغراق ودعاوى الإغراق في الدول الأخرى.

هـ- دراسة الاتفاقيات التجارية التي قامت بإبرامها الدول الأعضاء مع شركاء تجاريين خارج مجلس التعاون ورفع نتائج هذه الدراسات إلى لجنة التعاون التجاري لإقرار ما يلزم بشأنها.

و- اقتراح نوعية ومستوى الاتفاقيات والتسهيلات التجارية واتفاقيات إقامة مناطق التجارة الحرة ذات الجدوى مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وعرضها على لجنة التعاون التجاري لاتخاذ ما يلزم بشأنها وفقاً للإجراءات المتبعة في مجلس التعاون.

ز- دراسة التبادل التجاري بين دول المجلس وأي شريك تجاري أو مجموعة اقتصادية بشأن الاتفاقيات والتسهيلات التجارية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، ودراسة الآثار المتوقعة لأي اتفاقية تجارية يتم اقتراحها بهذا الشأن.

ح- أي مهام أخرى تتعلق بالسياسة التجارية الموحدة أو مهام أخرى تحال إليها من قبل لجنة التعاون التجاري أو لجنة التعاون الصناعي أو لجان أخرى.

9. ترفع لجنة السياسة التجارية توصياتها إلى لجنة التعاون التجاري التي تتولى متابعة تنفيذ السياسة التجارية الموحدة وفقاً للإجراءات المتبعة في دول المجلس بالتنسيق مع كل من لجنة التعاون الصناعي ولجنة التعاون المالي والاقتصادي.

10. تكلف الأمانة العامة بالتشاور مع "لجنة السياسة التجارية الموحدة" بتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية الموحدة بعد إقرارها من قبل لجنة التعاون التجاري.

الملحق رقم 07: يوضح موازين المدفوعات لدول المجلس التعاون الخليج العربية (2017-2020)

الكويت

	فعلي	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	25.6	37.5	35.5	35.3
الصادرات	55.1	68.5	67.5	67.8
الواردات	-29.5	-31.0	-32.0	-32.5
ميزان الخدمات والدخل	-3.9	-8.2	-8.1	-8.2
صافي التحويلات	-14.7	-14.7	-14.8	-14.9
الميزان الجاري	7.1	14.6	12.6	12.3
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	21.4	25.9	23.3	22.3
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	5.9	10.1	8.3	7.8

قطر

	فعلي	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	36.7	43.0	46.0	48.5
الصادرات	67.5	75.0	80.0	84.0
الواردات	-30.8	-32.0	-34.0	-35.5
ميزان الخدمات والدخل	-14.1	-15.5	-16.5	-18.0
صافي التحويلات	-16.2	-17.7	-18.0	-18.5
الميزان الجاري	6.4	9.8	11.5	12.0
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	21.9	22.8	22.5	23.0
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	3.8	5.2	5.6	5.7

عمان

	فعلي	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	8.8	14.5	15.2	15.0
الصادرات	32.9	40.5	42.7	44.0
الواردات	-24.1	-26.0	-27.5	-29.0
ميزان الخدمات والدخل	-9.7	-10.2	-11.1	-12.0
صافي التحويلات	-9.8	-11.0	-11.2	-11.5
الميزان الجاري	-10.8	-6.7	-7.1	-8.5
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	12.1	17.8	17.6	17.0
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-14.9	-8.2	-8.2	-9.6

السعودية

	فعلي	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	101.7	121.0	117.0	118.0
الصادرات	221.1	260.0	262.0	265.0
الواردات	-119.3	-139.0	-145.0	-147.0
ميزان الخدمات والدخل	-47.0	-48.5	-49.0	-51.5
صافي التحويلات	-39.5	-40.5	-40.0	-40.0
الميزان الجاري	15.2	32.0	28.0	26.5
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	14.8	15.7	14.7	14.5
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	2.2	4.2	3.5	3.3

البحرين

	فعلي	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	-0.7	-0.8	-0.5	-0.5
الصادرات	15.4	18.3	19.0	19.5
الواردات	-16.1	-19.1	-19.5	-20.0
ميزان الخدمات والدخل	1.6	1.9	2.0	2.0
صافي التحويلات	-2.5	-3.3	-3.4	-3.5
الميزان الجاري	-1.6	-2.2	-2.0	-1.9
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-2.0	-2.0	-1.2	-1.0
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-4.5	-5.6	-4.7	-4.4

الإمارات

	فعلي	تقديري	توقعات	
	2017	*2018	**2019	**2020
الميزان التجاري	67.2	81.5	84.8	87.0
الصادرات	313.6	316.9	330.2	335.0
الواردات	-246.3	-235.4	-245.4	-248.0
ميزان الخدمات والدخل	1.5	1.5	1.1	1.8
صافي التحويلات	-41.2	-45.2	-46.7	-47.0
الميزان الجاري	27.5	37.8	39.3	41.8
نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	17.5	18.8	18.6	18.3
نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	7.2	8.7	8.6	8.8

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2018.

الملحق رقم 08: يوضح الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، وفجوة الموارد لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2011-2018)

من إعداد الباحثة إستنادا إلى الجدول رقم: (3-16)

الملحق رقم 09: إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع خلال الفترة من 2003 إلى 2018

إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) ما بين عامي 2003 و2018 حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشاريع																								
الدول المستقبلة / الدول المستثمرة	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	المغرب	العراق	الجزائر	لبنان	سوريا	ليبيا	السودان	تونس	اليمن	فلسطين	جيبوتي	الصومال	موريتانيا	جزر القمر	الإجمالي
الإمارات	310		142	189	131	163	69	105	66	50	28	53	19	15	21	17	8	2	6	1	1		1,396
السعودية		74	72	20	40	12	20	14	14	3	13	9	11	4	7	3	3			1			320
الكويت	47	80	26	20	48	21	26		5	9		18	9	1	2	3	1		1		1		318
قطر	25	28	9	33	4		3	18	6		3	5	10	5	6	3	3	2	1		2	1	167
لبنان	11	34	21	4	5	8	18	7	1	18	6		17	1	5	1							157
البحرين	39	27	7	9		18	12	8	3	4		5	1	4	1	2	1		1				142
مصر	22	34		6	3	6	10	1	8	6	13	2	5	8	8	3	1			1			137
الأردن	10	15	16	1	7	4		1	2	14	5	1	3		1			9					89
سلطنة عمان	14	10	1		15	6	1	6			1	1		1			1			3			60
تونس	2	2	2	1		1			7		23			13					1		1		53
المغرب		6	1			1					7			3		4					1		23
اليمن	1	1	1			1	2						1						1	1			9
العراق	1	4					1					1											7
ليبيا		2	2								1					1							6
الجزائر										1						4	1						6
سوريا		2	1																				3
السودان											1												1
جيبوتي																				1			1
الإجمالي	482	319	301	283	253	241	162	160	112	105	101	95	76	55	51	41	19	13	11	8	6	1	2,895

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الملحق رقم 10: إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة من 2010 إلى 2018.

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات المباشرة الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2010 إلى 2018 بالمليون دولار (حسب التوزيع القطاعي)							
القطاعات	الإمارات	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الكويت	الإجمالي
العقارات	11,352	15,522	22,103	2,021	3,214	612	54,824
الفحم والنفط والغاز	14,850	22,252	5,829	2,924	196	74	46,126
مواد كيميائية	4,194	21,863	4,739	3,518	1,132	589	36,034
الفنادق والسياحة	10,423	4,629	3,115	2,409	2,958	233	23,767
الخدمات المالية	5,827	1,492	1,564	1,550	716	593	11,742
خدمات الأعمال	3,627	898	2,483	678	1,292	2,334	11,311
مجال الاتصالات	4,147	1,336	1,021	658	762	328	8,253
المعادن	2,668	1,214	2,530	256	490	2	7,161
البلاستيك	646	4,526	537	333	13		6,055
منتجات المستهلك	3,435	840	437	324	426	420	5,882
التخزين	4,596	596	292	64	64	78	5,688
الطاقة البديلة/المتجددة	3,756	375	592		360		5,083
الغذاء والتبغ	1,593	1,352	955	490	365	234	4,988
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	3,314	937	99	134	319	35	4,837
السيارات	849	3,298	464	95	55		4,761
معدات صناعية	1,412	1,894	511	94	162	45	4,118
المنسوجات	1,361	631	566	340	495	418	3,811
الرعاية الصحية	1,530	289	1,142	248	288	88	3,584
الترفيه والتسلية	1,848	549	273	71	128	285	3,154
مواد بناء	1,350	471	422		380		2,623
وسائل النقل	1,308	447	175	268	135	33	2,365
الفضاء	1,386	309		245	160	6	2,106
مكونات الكترونية	657	326	75	98	612	16	1,784
منتجات صيدلانية	458	408	365	48	48	4	1,329
مستهلكي الكترونيات	224	107	93	71	126	35	656
الفضاء والدفاع	369	223	5		40	5	642
المحركات والتوربينات	160	348		14	70	15	607
مكونات السيارات	221	18	100	155	47		540
السيراميك والزجاج	265	231					496
وسائل نقل غير السيارات	294	47	47	72			461
الورق والطباعة والتغليف	171	192	3	89	3	3	460
مشروبات	65	198			59	85	408
الآلات والمعدات التجارية	254	98			24	19	395
المطاط	87	3	237	16			343
التكنولوجيا الحيوية	146	70	34			10	259
أجهزة طبية	113	64		19	15		212
المعادن	54		47	17			118
أشباه الموصلات	115						115
المنتجات الخشبية	57	45					102
الإجمالي	89,180	88,096	50,852	17,318	15,152	6,598	267,197

المصدر: FDI Markets

الملحق رقم (11): القرارات التي تضم مجلس التعاون الخليجي

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى، ورغبة منه في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها، ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى.

تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية

تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

لا يعتبر من قبيل الرسوم ، ما يجبي مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الثالثة

يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن (40) في المائة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن (51) في المائة.

يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة.

المادة الرابعة

تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي.

يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على التدريبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور.

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريق العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية.

المادة السادسة

يحظر المرور (الترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع.

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية عملا على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها. وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية:

1. تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير.
2. تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.
3. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء.
4. العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية.

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المادة الثامنة

تنفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

1. حرية الانتقال والعمل والإقامة.
2. حق التملك والإرث والإيصاء.
3. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
4. حرية انتقال رؤوس الأموال.

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث

التنسيق الإنمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

المادة الحادية عشرة

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

المادة الثانية عشرة

تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي :

1. تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها على أساس تكاملي.
2. توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها.
3. توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

المادة الثالثة عشرة

تولى الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة.

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء – كلما كان ذلك ممكنا – بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية.

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي، على كافة الدرجات والمراحل، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة تجنبا للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقا للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم الجمركية والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي.

المادة التاسعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات، ومحطات الماء والكهرباء والطرق بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.

تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات.

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الإرشاد والرسو، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والإصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة.

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها. ويجوز منح أي منها إعفاء مؤقتا من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الإعفاء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة والعشرون

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها.

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية.

حررت في مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) في 02 شعبان 1401 هـ الموافق لـ 08 يونيو (حزيران) 1981م.

الاتفاقية الاقتصادية

بين دول مجلس التعاون

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس.

وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981 من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، و تقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.

وسعياً إلى مراحل متقدّمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدّد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها.

ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

واستجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى : الاتحاد الجمركي

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتّحاد جمركي يُطبّق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003 م، ويتضمن كحدٍّ أدنى :

أ. تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د. انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

هـ. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية : العلاقات الاقتصادية الدولية

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها و علاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك :

أ. إتّباع إستراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.

ب. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

ج. توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.

د. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

الفصل الثاني

السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة

يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيّما :

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.
5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
6. تملّك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

الفصل الثالث

الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة : متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار.

المادة الخامسة : البيئة الاستثمارية

بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية :

1. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.
2. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.
3. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.
4. تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـ"هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون".

المادة السادسة : المعونات الدولية والإقليمية

تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع

التكامل الإنمائي

المادة السابعة : التنمية الشاملة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ "إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون".

المادة الثامنة : التنمية الصناعية

أ. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ "الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

ب. تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق و الإجراءات الاحترازية.

المادة التاسعة : النفط والغاز والموارد الطبيعية

بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية و المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى و تعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس :

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط والغاز والمعادن بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية ومصالح الأجيال القادمة.
2. تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.
3. تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز العاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في مجالات النفط والغاز والموارد الطبيعية وتعزيز التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

المادة العاشرة : التنمية الزراعية

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ "السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس" والأنظمة ذات العلاقة في دول المجلس.

المادة الحادية عشرة : حماية البيئة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات و الآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الثانية عشرة : المشروعات المشتركة

بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة بما في ذلك :

1. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز.
2. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس.
3. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس.
4. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحدٍّ أدنى.

الفصل الخامس

تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة : الإستراتيجية السكانية

تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ "الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون" وتبني السياسات اللازمة لتحقيق تنمية الموارد البشرية و الاستخدام الكامل والأمثل لها، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه.

المادة الرابعة عشرة : محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي

تتبنى الدول الأعضاء البرامج اللازمة للمحو الشامل للأمية في جميع دول المجلس ضمن جدول زمني محدّد وسن التشريعات اللازمة لذلك.

تضع الدول الأعضاء برنامجاً زمنياً لتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي وسن التشريعات الكفيلة بذلك.

المادة الخامسة عشرة : التعليم

1. تتعاون الدول الأعضاء في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عال لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس.
2. تقوم الدول الأعضاء بتحقيق التكامل بين جامعات دول المجلس في جميع المجالات.
3. تضع الدول الأعضاء السياسات و الآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المادة السادسة عشرة : توطين القوى العاملة

1. تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.
2. تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف والتوصيف المهني لجميع فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدّلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية.

المادة السابعة عشرة : زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

أ. تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل، خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنّى برامج فعّالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية و إنشاء برامج التدريب على رأس

العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية.

ب. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل السادس

مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة : البحث العلمي والتقني

تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية، بما في ذلك تبني السياسات التالية :

1. زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني.
2. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة، ووضع الحوافز اللازمة لذلك.
3. التأكيد على قيام الشركات العالمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء.
4. توطين القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية.
5. تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والعمل على إقامة مراكز بحثية مشتركة.

المادة التاسعة عشرة : القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية

بهدف تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية تقوم الدول الأعضاء بالتدابير التالية كحدٍّ أدنى :

1. تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى.
2. وضع مُخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المتخصصين والباحثين بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إجراءات ميسرة.
3. دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس.

المادة العشرون : الملكية الفكرية

تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل السابع

النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون : وسائط النقل

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي دولة عضو، المارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها، معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات.

المادة الثانية والعشرون : خدمات وسائط النقل البحري

تسمح الدول الأعضاء لوسائط النقل البحري التابعة لأي منها ولحمولتها باستخدام كافة التسهيلات وبنفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، بما في ذلك الرسوم والضرائب وخدمات الإرشاد والرسو والشحن والتفريغ والتحميل والصيانة والإصلاح والتخزين.

المادة الثالثة والعشرون : تكامل البنية الأساسية

تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والكهرباء والطرق، بما يؤدّي إلى تسهيل التبادل التجاري و تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الطيران والنقل الجوي بينها.

تعمل الدول الأعضاء على تطوير وتكامل وسائل النقل البري والبحري لتسهيل حركة المواطنين والسلع وتحقيق وفورات الحجم.

المادة الرابعة والعشرون : الاتصالات

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات بما يؤدي إلى تحسين مستوى خدماتها وكفاءتها الاقتصادية، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة.

المادة الخامسة والعشرون : التجارة الإلكترونية

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

الفصل الثامن

آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون : تنفيذ الاتفاقية

تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس آل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية.

تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ.

توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بتقارير دورية عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لها وفي ضوء هذه التقارير يرفع الأمين العام تقريراً دورياً شاملاً إلى المجلس الأعلى، وتضع الأمانة العامة آلية إعداد هذه التقارير ومحتوياتها ومواعيد إتمامها.

المادة السابعة والعشرون : تسوية الخلافات

تنظر الأمانة العامّة في دعاوى عدم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات المصادق عليها الصادرة تطبيقاً لأحكامها التي يرفعها أي من الجهات الرسمية أو مواطني دول المجلس، وتسعى إلى حلّها ودياً.

إذا لم تتمكن الأمانة العامّة من التوصّل إلى حل ودي تحال الدعوى باتفاق الطرفين إلى مركز التحكيم التجاري لدول المجلس للنظر فيها حسب نظامه فإن لم يتفقا على التحكيم أو كانت الدعوى خارج اختصاص المركز أُحيلت إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة.

تُشكّل هيئة قضائية مختصة آلما دعت الحاجة للنظر في الدعاوى الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها. وتقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باقتراح نظام هذه الهيئة.

إلى أن يتم العمل بنظام الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة تحال الدعاوى التي لا يتفق الطرفان فيها على التحكيم ولا تتمكن الأمانة العامّة من تسويتها ودّياً إلى اللجان المختصة في إطار المجلس للبت فيها.

الفصل التاسع

أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون : المصادقة والنشر

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها والقيام بنشرها بوسائل النشر الرسمية ووضعها موضع التنفيذ.

المادة التاسعة والعشرون : سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ سريان مفعولها.

المادة الثلاثون : الاستثناء

يجوز منح أي من الدول الأعضاء استثناءً مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاستثناء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى.

المادة الحادية والثلاثون : الاتفاقات الثنائية خارج إطار المجلس

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية، أو أن تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والثلاثون : أولوية أحكام الاتفاقية

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام (1402هـ/1981م)، وتحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها الواردة في الاتفاقيات الثنائية.

إلى أن يتم تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس، يستمر العمل بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام (1402هـ/1981م)، ويجوز تعديل نسبة القيمة المضافة المنصوص عليها في تلك المادة بقرار من لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

المادة الثالثة والثلاثون : التعديل والتفسير

1. لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموافقة المجلس الأعلى.
2. تُفوّض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الاتفاقية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة مسقط (سلطنة عمان) يوم الاثنين 16 شوال 1422 هـ الموافق 31 ديسمبر 2001م.